جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في مقياس:

مدخل إلى علم الاقتصاد

مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إعداد الدكتور:

خـــالد أحميمـــة

السنة الجامعية: 2026/2025

جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في مقياس:

مدخل إلى علم الاقتصاد

مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إعداد الدكتور:

خـــالد أحميمـــة

السنة الجامعية: 2026/2025

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
♦ فهرس المحتويات	III
♦ المقدّمـة	أ– ب
♦ المحاضرة الأولى : طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى	01
♦ المحاضرة الثانية: المشكلة الاقتصادية	10
♦ المحاضرة الثالثة: نشاط الانتاج	24
♦ المحاضرة الرابعة: نشاط التوزيع	33
♦ المحاضرة الخامسة: نشاط الاستهلاك	41
♦ المحاضرة السادسة: نشاط الادخار	49
♦ المحاضرة السابعة: نشاط الاستثمار	58
♦ المحاضرة الثامنة: الأنظمة الاقتصادية	70
♦ المحاضرة التاسعة: المشكلات الاقتصادية الكبرى	95
قائمة المصادر والمراجع	108

المقـــدمـــة

لا شك أن علم الاقتصاد يعد أهم فروع المعرفة الإنسانية، والمتعلق مباشرة بسلوك الإنسان الاقتصادي إزاء الموارد الإنتاجية ذات الطابع النادر والمحدود من حيث الإنتاجية، لمواجهة وإشباع الحاجات الإنسانية ذات الطابع اللامحدود.

كما نشير إلى أن علم الاقتصاد ما هو إلا وسيلة وأداة يستخدمها الإنسان من أجل مساعدته في تحسين وتطوير أنشطته المعيشية نحو الأفضل وتوزيع موارده الاقتصادية بشكل أمثل، كل ذلك من أجل الوصول إلى مستوى من الرفاهية الاقتصادية التي تحقق له قدراً من العيش الكريم.

على هذا الأساس جاءت هذه المطبوعة المعنونة بـ" **مدخل إلى علم الاقتصاد**" الموجه لطلبة سنة أولى جذع مشترك ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير للإلمام بالقواعد الأساسية لهذا المقياس في المعرفة مبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد، وقد سعينا طوال صفحاته تبني منهجاً تبسيطيا لشرح أهم أساسيات علم الاقتصاد ليكون مرجعاً كافياً وشافياً للطالب وللقارئ المبتدئ.

إننا نأمل من خلال هذا العمل أن نوفر لطلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير عموماً ولطلبة سنة أولى جذع مشترك خصوصاً والمعنيين بمقياس " **مدخل إلى علم الاقتصاد**" في المقرر الدراسي خصوصا مرجعاً يتناول أهم الموضوعات الرئيسية التي يشملها المقياس، وذلك بنوع من التبسيط والشرح الذي يمكن الطالب من الفهم والإستيعاب.

المحاضرة الأولى:

طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

يعد علم الاقتصاد من المعارف المهمة، لذا شهدت دراساته اهتماماً كبيراً، وشهدت تطويرات على يد فلاسفة ومفكرين ممن أرسوا قواعد المعرفة الاقتصادية وأرسوا ما صار يعرف بعلم الاقتصاد.

يهتم علم الاقتصاد بالإنسان وما يقومون به من اختيارات. ولهذا فإن وحدة التحليل في هذا العلم هي الفرد، وبما أن الأخير ميال إلى الاجتماع وتكوين منظمات مثل الشركات، واتحادات العمال، والحكومات، فإن دراسة المنظمات الجماعية تتطلب اهتماماً بمدى تأثر هذه المنظمات عند اتخاذ قرارتها بإختيار الأفراد.

ويعد مفهوم العلم أحد أهم المفاهيم التي ينبغي التعرض إليها عند البحث في أي من العلوم.
واشتق مفهوم **"العلم" Science**" من كلمة اليونانية **"Scire"** التي تعني **"يعرف" Know"**، وهناك تعريفات متعددة للعلم، فهناك من يرى أنه " مجموعة المعارف التي تتضمن القوانين والحقائق الخاصة بحقل معرفي معين كالفيزياء أو الكيمياء أو الاقتصاد ...."، في حين يعرف آخرون العلم على أساس أنه " المنهج المستخدم للوصول إلى المعرفة "، وبهذا المعنى فعلم ما هو إلا " مجموعة المبادئ والقواعد والاجراءات التي تحدد لنا طريق الوصول إلى الحقائق وكيفية إختبارها، وتشرح لنا بعض الظواهر والعلاقة القائمة بينهما، والعلم هو جزء من المعرفة".
وللعلم أربعة عناصر أساسية، هي:

1. الحقائق Facts التي يفترض العلم وجودها؛
2. القوانين Laws؛
3. الافتراضات Assumptions : وهي تخمينات أولية تمثل فهما أوليا لموضوعة البحث؛
4. النظرية Theory : وهي مجموع من الاصطلاحات والمفاهيم التي تبحث في العلاقة الافتراضية بين متغيرات عدة بقصد فهم الظواهر والتنبؤ بحدوثها.

ويؤدي العلم عدد من الوظائف، هي:

- التعريف بالمفاهيم الأساسية، وبحقل الدراسة وأبعاد الوحدات المكونة له؛
- وصف خصائص الظاهرة ومكونتها وآليات إشتغالها؛
- تقديم تفسير لظاهرة معينة من خلال ظاهرة آخرى.

وكل علم أيا كان موضوعه يشترط فيه تحقق عدد من الشروط:

- طريقة منظمة ومحددة للبحث؛

- التجريدة: أي دراسة الحالات الفردية واستخلاص المميزات العامة لكل الحالات الفردية، وإمكانية إستخدام القوانين التجريدية التي يتم التوصل إليها في ما يحدث في المستقبل.

كما جرى التفكير منذ القرن الثامن عشر في قسمة العلوم، وقد قسمت إلى: علوم طبيعية، وعلوم بايولوجيا، وعلوم إجتماعية. تختلف في الأولويات والقيم الحاكمة وطرق البحث وقياس.

1- أصل كلمة الاقتصاد:

تعود كلمة الاقتصاد(Economies) إلى العهد الاغريقي، وهي كلمة يونانية مشتقة من كلمتين هما: (Oikos) وتعني المنزل؛ و(Nomos) أو (Nomia) وتعني التدبير أو الحكم أو ضبط أو إدارة، وبذلك يكون معنى كلمة اقتصاد "OIKOSNOMIA" هو «تدبير شؤون المنزل أو البيت»، وكان الفيلسوف " أرسطو" (322-384 ق.م) أول من إستخدم مصطلح كلمة اقتصاد، وكان معناها يقتصر على قوانين تدبير شؤون المنزلية. وهذا يعتبر التعريف الجزئي لها، فإذا أردنا وضع أو صياغة تعريف من الجانب الكلي للكلمة يمكننا توسيعها لتشمل مجموعة من المنازل أو بالأحرى الأسر والتي تشكل المجتمع ككل، فنقول هي تدبير شؤون المجتمع ككل.

كما ألف المؤرخ اليوناني «اكزينوفن» (355-440 ق.م) كتابا تحت عنوان "Economicus" والتي تعني فن إدارة البيت، ثم توسع الناس في مدلول البيت حتى أطلق على الجماعة التي تحكمها دولة واحدة، وعليه فلم يعد المقصود من كلمة اقتصاد المعنى اللغوي وهو التوفير، ولا معنى المال فحسب، وإنما المقصود المعنى الاصطلاحي لمسمى معين وهو تدبير شؤون المال، إما بتكثيره وتأمين إيجاده وإما بتوزيعه، ونظراً لما لكلمة اقتصاد من ارتباط وثيق في الحياة العامة بكلمة مادة أو مادي، فقد ذهب كثير من علماء الاقتصاد إلى إضفاء الصفة الاقتصادية على كل ما يمت إلى الوقائع المادية.

أما كلمة اقتصاد لغة: مصطلح (اقتصاد) لغوياً يعني التوسط بين الإسراف والتقتير، جاء في مختار الصحاح: «القَصْدُ بين الإسراف والتقتير يقال فلان مُقْتِصدٌ في النفقة».

بصفة عامة، في اللغة العربية نستخدم مصطلح "الاقتصاد" كمرادف للإدخار أو لخفض الإنفاق. وقد يكون الاقتصاد في الواقع نتيجة لزيادة كفاءة التنظيم الداخلي لشركة ما أو على المستوى الفردي.

أما مصطلح "الاقتصاد السياسي" فقد استخدم لأول مرة في أوائل القرن السابع عشر من قبل الكاتب الفرنسي "أنطوان دي موكراتيان" في كتابه « البحث في الاقتصاد السياسي» الصادر عام 1615. ولم يكن هذا المصطلح يعني أكثر من مبادئ اقتصاد الدولة نظرا لأنه كان مهتما بدراسة المالية العامة للدولة. إلا أن مصطلح الاقتصاد السياسي أمتد ليشمل بعض مشكلات الاقتصاد الاجتماعي.

ويذهب معظم الكتاب إلى القول أن أصل علم الاقتصاد الحديث يعود إلى عام 1776 عندما نشر "آدم سميث" "Adam Smith" (1723-1790) كتابه الكلاسيكي « بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم». وقد وضع في هذا الكتاب، وبشكل صحيح المبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد.

2- تعريف علم الاقتصاد:

لقد تعددت التعاريف التي وردت في تاريخ الفكر الاقتصادي بشأن علم الاقتصاد، ولم يتفق الاقتصاديون الوضعيون على تعريف جامع مانع لعلم الاقتصاد، نظراً لاختلاف مدارسهم الاقتصادية ومشاربهم الفكرية، وفيما يلي سيتم استعراض عدداً من تلك التعاريف، وهي:

2-1- الاقتصاد علم سد الحاجات الانسانية:

تتعدد وتتشعب الحاجات الانسانية (الغذاء، الكساء، ...)، وهذا ما يدفع أفراد المجتمع لبذل الجهود وتسخير الوسائل، لاستيفاء تلك الحاجات، وبذلك يمكن القول بأن علم الاقتصاد، هو العلم الذي يدرس العلاقة بين الحاجات والموارد المحددة، وما ينشأ عنها من تصرفات وعلاقة إجتماعية.

2-2- الاقتصاد علم إكتساب الثروة:

وفي هذا المنظور فقد أشار " آدم سميث" "A. Smith" في كتابه (ثروة الأمم عام 1776)، بأن الاقتصاد هو: « العلم الذي يهتم بالثروة أحياناً وتداولاً». بينما عرف "باتيست ساي" "J.B. Say" علم الاقتصاد بأنه: « العلم الذي يهدف إلى معرفة كيفية تكوين الثروات وتوزيعها واستهلاكها»، بينما الاقتصادي البولندي "أوسكار لانج" "O. Lange" فيعرف الاقتصاد في كتابه (الاقتصاد السياسي) بأنه: « هو العلم الذي يدرس قوانين النشاط الاقتصادي التي تحكم إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها على المستهلك».

2-3- الاقتصاد علم الرفاهية:

يرى بعض الاقتصاديين أن علم الاقتصاد هو الذي يسعى للوصول إلى حيازة أعظم الأرزاق بأقل الجهود الممكنة، والتي سيأتي عنها تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع. وهذا التصور يعرفه الأستاذ "بيجو Pegu" في كتابه (اقتصاديات الرفاهية) عام 1920 علم الاقتصاد بأنه: « العلم الذي يختص بدراسة الرفاهية الاقتصادية».

2-4- الاقتصاد علم العلاقات الاجتماعية للإنتاج:

هذا التصنيف يعبر عن الموقف الفكر الاشتراكي في علم الاقتصاد، ويعتبر أن هذا العلم لا يهتم بالإنتاج بقدر إهتمامه بالعلاقات الاجتماعية التي تنشأ من عملية الإنتاج، ولما كانت هذه العلاقات تتطور على مر العصور فإن علم الاقتصاد هو علم التطور التاريخي للكيان الاجتماعي للإنتاج.

وفي هذا السياق يعرف "نيكتين Nikitine" في كتابه مبادئ (الاقتصاد السياسي) بأن الاقتصاد هو: « علم تطور العلاقات الاجتماعية للإنتاج» أي (العلاقات الاقتصادية بين البشر)، وأن هذا العلم يكشف القوانين المسيطرة على إنتاج وتوزيع السلع المادية في المجتمع الإنساني في مختلف مراحل نموه وتطورها.

2-5- الاقتصاد علم السلوك الإنساني في استخدام الموارد:

يهتم هذا التصنيف بدراسة أشكال السلوك الإنساني الذي ينصب على توفير الوسائل التي تكفل استمرار حياة المجتمعات البشرية، ودراسة وتحليل المشكلات الاقتصادية التي تواجهها، وإيجاد الحلول اللازمة لها. وفي المسار يشير الاقتصادي البريطاني "الفرد مارشال" "A. Marshall" في كتابه (الاقتصاد السياسي) عام 1890، أن علم الاقتصاد هو:« علم الذي يدرس سلوك الإنسان اليومي في حصوله على الدخل وكيفية إنفاقه». كما ويعرف الأمريكي "بول ساميسون" "Paul Samulson" علم الاقتصادي بأنه: « العلم الذي يهتم بدراسة الاختبار في استخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات، ومن ثم توزيعها على الاستهلاك الحالي، والمستقبلي، وعلى مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع».

3- أنواع التحليل الاقتصادي:

يعرف التحليل الاقتصادي بأنه (المنهج العلمي المتبع في الدراسة والبحث الاقتصادي من أجل التفكير في حل المشكلة الاقتصادية) أي أنه من خلال التحليل الاقتصادي يتم دراسة الظواهر الاقتصادية في سبيل الوصول إلى حقائق عملية أو نظريات يتم تعميمها على ظواهر مشابهة لها في المستقبل.

ويميز الاقتصاديين عادة بين قسمين أساسين للتحليل الاقتصادي، هما:

3-1- التحليل الاقتصادي الجزئي Microeconomie Theory :

وهو الذي يهتم من خلال دراسة الاقتصاد وتحليل الظواهر الاقتصادية على مستوى الفرد ي يختص بدراسة القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية الفردية أي لأفراد والعائلات والمؤسسات وآلية اتخاذها مثل كيفية استخدام الفرد لراتبه وكيفية توزيعه على متطلبات الحياة ،مستوى ادخار الفرد ،مستوى استثماراته ،دراسة هيكل التكاليف الاقتصادية لمؤسسة معينة ، مؤثرات الطلب على سلعة، نظرية الثمن.، يمثل الاقتصاد الجزئي أو التحليل الاقتصادي الجزئي حجر الأساس الذي تبنى عليه الدراسات الاقتصادية بأكمله.

2-3- **التحليل الاقتصادي الكلي Macroeconomie Theory** :

وهو الذي يهتم بدراسة اقتصاد الدولة بشكل كلي أي دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية الكلية أي الاقتصاد بشكل عام مثل إجمالي الإنفاق الكلي للمجتمع ،الاستهلاك الكلي ،الإنتاج الكلي ،إجمالي الاستثمارات ،إجمالي الادخار ،مستوى الأسعار، البطالة ، التضخم ..... أي أن الاقتصاد الكلي أو التحليل الاقتصادي الكلي يهتم بالمجاميع الكلية للوحدات الاقتصادية الجزئية .هذا وإن اختلف التحليلان عن بعضهما من حيث النشاط المدروس لكل تحليل فإن موضوعهما في النهاية واحد وهو الظواهر الاقتصادية ، كذلك فإنه لا يوجد انفصال تام بينهما مادام أن الأقسام أو الكميات الكلية ما هي إلا مجموع الوحدات الفردية مأخوذة بشكل كلي .

4- أساليب البحث العلمي في التحليل الاقتصادي:

يمكن تقسيم أساليب البحث العلمي في التحليل الاقتصادي إلى أسلوبين رئيسين، وهما:

4-1- الطريقة الاستنباطية (الاستنتاجية):

بناء على هذه الطريقة يعمل الباحث على وضع المبادئ والفروض العامة في سبيل الوصول على تعميم يمكن من خلاله تفسير الظواهر الاقتصادية. أي أنه يتم من خلال هذه الطريقة استنتاج قضايا خاصة من قضايا عامة، ومحاولة الوصول إلى المجهول من خلال المعلوم. والاعتماد على الأحكام الكلية للوصول إلى الأحكام الجزئية.

4-2- الطريقة الاستقرائية:

يتم من خلال الاعتماد على هذه الطريقة للوصول إلى أحكام عامة من خلال تصميم أحكام خاصة، فيعمل الباحث الاقتصادي بملاحظة عدد من الحقائق التي ينتجها فرد محدد أو عدد من الأفراد داخل أي مجتمع اقتصادي ثم يقوم بتعميم ما توصل إليه من نتائج.

5- أدوات التحليل الاقتصادي:

إن الباحث الاقتصادي في تحليله للظواهر الاقتصادية، يعتمد كما ذكرنا سابقا على طريقتين في التحليل وهما: الطريقة الاستنباطية والطريقة الاستقرائية، كذلك فهو يستخدم بعض الأدوات في التحليل التي تساعده في الوصول إلى نتائج وتفسيرات دقيقة لتلك الطواهر، ويمكن ذكر هذه الأدوات، فيما يلي:

1-5- التحليل الوصفي:

ينطوي هذا الأسلوب على من التحليل الاقتصادي على تحليل الظواهر الاقتصادية بطريقة وصفية لفظية، فمثلا يمكن القول بان "هناك علاقة عكسية بين تغير السعر والكمية المطويين من السلع العادية حيث يفيد هذا النوع من التحليل في تحليل العلاقات الاقتصادية التي يصعب سياستها في صورة كمية.

2-5- التحليل الرياضي:

فإنه يقوم على استخدام الأدوات الرياضية كالمعدلات والرموز الجبرية والهندسية في التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، وكذلك في التعبير عن التأثيرات المتبادلة بين هذه المتغيرات، وقد أدى التطور في هذا النوع من التحليل إلى نشأة فرع مستقل من الاقتصاد هو الاقتصاد الرياضي.

3-5- التحليل القياسي:

يقوم على استخدام أدوات علم الإحصاء إلى جانب الأساليب الرياضية في صياغة النظريات الاقتصادية، ويهدف هذا التحليل إلى محاولة قياس العلاقات الكمية في مختلف المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة وقد أدى التطور إلى إنفراد هذا التحليل بفرع مستقل من فروع الدراسات الاقتصادية هو الاقتصاد القياسي

6- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

يعتبر علم الاقتصاد على علاقة وطيدة مع العديد من العلوم لاسيما أنه ينتمي إلى العلوم الاجتماعية و يعالج جنبا من جوانب السلوك الإنساني ، و بما أن العلوم الاجتماعية متداخلة تعتمد على بعضها البعض فإنه من الصعب فصلها بعضها عن بعض و بالتالي يمكن اعتبار أي ظاهرة اجتماعية ظاهرة اقتصادية و سياسية و تاريخية. كما أنه أن لعلم الاقتصاد علاقة بالعلوم الطبيعية كالرياضيات و الإحصاء بسبب اعتماد هذا العلم في كثير من الأحيان على التحليل الرياضي الإحصائي، وهكذا يمكن عرض وبشكل موجز للعلاقة التي تربط علم الاقتصاد مع العلوم الأخرى على النحو الآتي :

1-6- علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

من الأمور الهامة التي يجب أن يكون قادر الاقتصادي على الإلمام بها، القرارات والتطورات السياسية، حيث أن الهدوء السياسي والاستقرار من أهم مقومات الانتعاش الاقتصادي في أي مجتمع، ومن المعروف أن مرد الكثير من الحروب والنزاعات الدولية أو الداخلية يكون مردها اقتصاديا، حيث أن

عدم توفر الاستقرار السياسي يمكن أن يدفع بالاقتصاد إلى حافة الانهيار، فمن خلال السياسة تحدد الغايات التي تسعى إليها الدولة وبالتالي يستطيع الاقتصاد أن يقدم أفضل النظم لتحقيق تلك الغايات، ويلاحظ من هذا انه من الصعب جدا الفصل بين السياسة والاقتصاد، وخاصة أنه إلى وقت قريب كان علم الاقتصاد يدرس تحت اسم الاقتصاد السياسي. وعليه فالمحلل الاقتصادي لا يستطيع إغفال العوامل السياسية، وكذلك المحلل السياسي لا بد أن يكون ذا إلمام كامل بعلم الاقتصاد.

2-6- علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

يعتمد علم الاقتصاد كثيرا في دراسته وتحليله للواقع الاقتصادي على الدراسات التاريخية التي تخص تطور الظواهر الاقتصادية عبر التاريخ، ولهذا جاء تاريخ الوقائع الاقتصادية من اجل هذا الغرض، على أساس ان الفهم الحقيقي والكامل والدقيق للظواهر لا يمكن ان يكتمل إلا من خلال دراسة الظاهرة في سياقها التاريخي، كما أن علم التاريخ هو نفسه عندما يدرس البشرية أو أمم معينة يلجأ إلى علم الاقتصاد بما يحتويه من نظريات وقوانين من اجل فهم السلوكات والظواهر التي ميزت أو طبعت فئات بشرية أو شخصيات معينة خلال حقبة تاريخية معينة، ولهذا نجد ان علم الاقتصاد يأخذ من علم التاريخ عند دراسته ومحاولة فهم الظواهر الاقتصادية التي تتطلب استقراء لتاريخ الواقع والظواهر في سياقها التاريخي من اجل فهم وتفسير الظواهر الحالية، في حين ان علم التاريخ يعتمد على علم الاقتصاد من اجل فهم كامل للطبيعة الاقتصادية لأمم أو مجتمعات معينة في فترة تاريخية معينة يكون بصدد دراستها.

3-6- علاقة علم الاقتصاد بالقانون:

يحدد القانون طبيعة العلاقات بين الأفراد بعضهم البعض من جهة وبين الأفراد والدولة من جهة أخرى. وعادة يعمل علم القانون على دراسة الجوانب ذات الأهمية في الحياة الاقتصادية والعمل على تحليلها ووضع القوانين الملزمة للأفراد والمعاملات الاقتصادية، فمثلاً تنظيم الدولة للأسواق وفرض الرسوم والجمارك والتدخل في تنظيم الأسواق المالية أو حتى تحديد سعر الفائدة كل ذلك له أثر في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع.

4-6- علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

إن العلاقة بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد تمكن فيما يعرف علم الاجتماع الاقتصادي، وهو فرع خاص في علم الاجتماع يهتم بالمعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي، ومن ثم فهو يبين بدقة الشروط التاريخية والهيكلية التي تعمل في ظلها مختلف القوانين الاقتصاديين، وعليه فعلم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية بشكل عام، أما علم الاقتصاد يدرس

واحدة من هذه الظاهر كما أن علماء الاجتماع لا يمكنهم أن يقوموا بدراستهم إذا لم يتزودوا بالمعرفة الاقتصادية في جوانبها المختلفة.

6-5- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد والدوافع التي تدفعهم لتصرف معين دون آخر. والباحث الاقتصادي معني بدراسة الدوافع الفردية في تحليله الاقتصادي وبمعرفة سلوك الأفراد في الإنفاق والادخار والاختيار، لذلك يستعين بعلم النفس لفهم في الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك ليتمكن من رسم السياسات الاقتصادية في مجال الإنتاج والتبادل والاستهلاك. والباحث الاقتصادي يهتم كثيًرا بمعرفة سلوك الفرد في الإنفاق والاختيار وحاجاته. لذلك فهو يستعين بعلم النفس كي يستطيع فهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك.

6-6- علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات:

إن استخدام الرياضيات تمكن الباحث أو واضع السياسة الاقتصادية من التعامل مع عدد كبير من المتغيرات، ومعرفة العلاقة بينهم بشكل دقيق مثل ترجمة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في مجال الإنتاج، والنمو الاقتصادي، والتوزيع من عبارات لفظية إلى عبارات رياضية. ويعتمد الاقتصادي في أحيان كثيرة أساليب رياضية في البراهين والتحليل، فمثلا عند حساب تكاليف المشروع أو الدخل أو الربح فانه يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات صحة ذلك. ومع تزايد استخدام الأساليب الرياضية في الاقتصاد ظهر الاقتصاد الرياضي (Mathematical Economics) وكذلك الاقتصاد القياسي (Econometrics) الذي يجمع كلا من الرياضيات والإحصاء.

6-7- علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء:

يرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بعلم الإحصاء، وذلك ان تحديد ودراسة الظواهر الاقتصادية يرتكز على بيانات وإحصائيات تتعلق بواقع تلك الظواهر المدروسة، وهذا ما يتطلب أدوات وأساليب إحصائية لجمعها وتبويبها وتحليلها، كاستخدام المنوال والمتوسطات الحسابية وغيرها، وعلم الإحصاء اصبح شائع الاستخدام في وسط العلوم الاجتماعية وحتى الطبيعية كالطب، وذلك كونه يختص بدراسة أساليب جمع البيانات ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات دقيقة قابلة للاستخدام، وهنا تكمن أهميته في كونه يمد باقي العلوم بالأساليب والطرق والأدوات التي تساعد على جمع البيانات وتحليلها بطرق رياضية لتصبح اكثر دقة وموضوعية وواقعية.

المحاضرة الثانية:

المشكلة الاقتصادية

تعتبر المشكلة الاقتصادية والتي يطلق عليها البعض تسمية مشكلة الندرة جوهر موضوع علم الاقتصاد، وتكمن في محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها النسبية اللازمة لتلبية الحاجات الانسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، فالمشكلة الاقتصادية واجهت الانسان والمجتمعات البشرية منذ الأزل وإلى الآن.

ورغم اختلاف الأنظمة الاقتصادية إلا أنها عانت منها ولاتزال، وقد حاول كل نظام أن يتكيف مع هذه الأزمة بفلسفته ومبادئه لايجاد توازن بين تعدد الحاجات وندرة الموارد الاقتصادية لتلبيتها.

1- مفهوم المشكلة الاقتصادية:

يرتكز مفهوم المشكلة الاقتصادية في المنظور الرأسمالي على ندرة الموارد النسبية وعلى تعدد الحاجات البشرية، مما يستدعي ضرورة الاختيار بين البدائل وذلك لإشباع الحاجات الأكثر أهمية على حساب التضحية بحاجات أخرى، فبهذا المفهوم، فإن محدودية الموارد الاقتصادية هي التي أدت إلى ظهور المشكلة الاقتصادية، ولو أن الموارد الاقتصادية متاحة في المجتمعات بشكل حُر وكافية لإشباع الحاجات البشرية لما ظهرت المشكلة الاقتصادية وما ظهرت الحاجة لدراسة علم الاقتصاد. بمعنى أن المشكلة الاقتصادية ستبقى ما بقيت مسألة الندرة النسبية للموارد الاقتصادية باقية.

وتعرف المشكلة الاقتصادية في وجود احتياجات للإنسان متعددة (تتمثل في السلع والخدمات)، في المقابل وجود موارد اقتصادية محدودة يمكن إستخدامها لإنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الانسانية.

وتكمن المشكلة الاقتصادية في مفهوم **"الندرة"**. ويقصد بهذا المفهوم عدم كفاية الموارد الاقتصادية بالنسبة للاحتياجات الانسانية المتعددة. أي تتصف الموارد الاقتصادية بأنها محدودة مقارنة بالاحتياجات الإنسانية المتعددة و اللانهائية.

وبالتالي فنحن نحتاج لدراسة علم الاقتصاد ببساطة لأنه، يساعدنا في البحث عن أفضل سبل إستغلال الموارد والامكانيات المتاحة في إشباع أكبر قدر ممكن من احتياجاتنا سواء كأفراد أو كمجتمع.

2- خصائص المشكلة الاقتصادية:

تتميز المشكلة الاقتصادية بصفتها أساساً من أُسس علن الاقتصاد بمجموعة من الخصائص، وهي:

- ✓ **العمومية:** فهي ذات طابع مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن و لا ينفرد بها مكان دون آخر (فهي مشكلة عامة زمانيا و مكانيا) ؛
- ✓ **الديمومة:** تنطبق على كل العصور و الأزمنة ؛
- ✓ **الندرة النسبية :** حيث ان الموارد محدودة و لها استخدامات متعددة و بديلة ، فلا بد من الاختيار و التضحية؛
- ✓ **مشكلة اختيار و تخصيص :** بسبب محدودية الموارد و عدم محدودية الموارد و عدم محدودية الحاجات ، بحيث تظل دائما الحاجات اكثر من الموارد ؛
- ✓ **التضحية :** لان الحاجات دائما اكثر من الموارد، و لان الموارد لها استخدامات بديلة ببعضها، فلابد اذن من وجوب تضحية الفرد او المجتمع ببعض الحاجات مقابل اشباعه لبعض الحاجات الاخرى الاكثر اهمية .

عملية التضحية هذه تستوجب المقارنة و المفاضلة بين الحاجات المختلفة لترتيب اولوياتها بالنسبة للفرد ، وبعد ترتيب الحاجات يقوم بتخصيص الموارد المتاحة ليتمكن ذلك من استخدام بعض الموارد التي قام بتخصيصها لاشباع بعض الحاجات التي قام بترتيبها .

3- عناصر المشكلة الاقتصادية:

اعتبارا من ان المشكلة الاقتصادية تمثل صعوبة تلبية الحاجات والرغبات الإنسانية انطلاقا من الموارد الاقتصادية المتاحة، فيتضح أنها تتحدد بثلاث عناصر أساسية والمتمثلة في: الندرة النسبية للموارد الاقتصادية، تعدد وتنامي الحاجات الإنسانية، إضافة إلى مسألة التخصيص والاختيار، فنتيجة للتباين والاختلاف الموجود بين الموارد الاقتصادية المتاحة أمام الإنسان، ومتطلبات تلبية حاجاته ورغباته المختلفة والمتنوعة، تنشأ المشكلة الاقتصادية، التي تتطلب من الإنسان بذل جهد من اجل إعادة تكييف تلك الموارد مع حاجاته ورغباته من جهة، ومن جهة أخرى يجب عليه أيضا بذل جهد من اجل الاختيار المناسب للحاجات التي يجب تلبيتها والحاجات التي يجب التضحية بها، كما يجب عليه أيضا بحث مسألة تخصيص وتوزيع تلك الموارد ذات الاستخدامات المتعددة، وعلى هذا الأساس يظهر العنصر الثالث للمشكلة الاقتصادية، إضافة على العنصرين السابقين، والتي يمكن شرحها على النحو الآتي:

3-1- الندرة النسبية للموارد :

تعتبر الندرة النسبية من عناصر الإنتاج أحد أهم خصائص المشكلة الاقتصادية، وينبغي التمييز بين الندرة بالمعنى المطلق وبين الندرة بمعناها النسبي. مثال ذلك أن معدن الأورانيوم نادر، أي بمعنى توجد منه كميات قليلة في العالم، وهذا يمثل الندرة بالمعنى المطلق. أما الندرة بمعناها النسبي، فإنها تعبر عن العالقة بين الرغبات الإنسانية المتعددة والمتجددة ووسائل إشباع هذه الرغبات، وأن هذه الوسائل هي الموارد المختلفة التي تسهم في إنتاج أية سلعة تشبع رغبة إنسانية معينة، حيث توجد في بكميات محدودة في المجتمع. وبذلك فإن ندرة السلع ترجع إلى ندرة الموارد الاقتصادية التي تساهم صنع هذه السلعة .وتتباين ندرة الموارد الاقتصادية من مجتمع إلى آخر كما أنها تتباين من مرحلة تنموية إلى نادرا في مجتمع مقارنة بكثافة سكان ذلك المجتمع (الأرض الزراعية في الهند) أخرى فيكون وال يعد نادرا في مجتمع آخر وفق المعيار كالأرض الزراعية في أستراليا فضال عن الموارد الاقتصادية الأخرى كالموارد البشرية أو الرأسمالية. وهكذا نجد أن التباين في مسألة الندرة تختلف من مجتمع إلى آخر ومن مرحلة اقتصادية إلى أخرى. ومن أسباب المشكلة الاقتصادية، هي:

- عدم كفاية موارد المجتمع الطبيعية والبشرية؛

- عدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وهذا يقودنا إلى أن مشكلة الندرة ليست ظاهرة طبيعية فقط بل لها ارتباط مباشر بالإنساني، وذلك لأنه ترتبط قدرة المجتمع في التغلب على هذه الظاهرة بدرجة تطور المعرفة الفنية والعلمية في ذلك المجمع، فبقدر ما تزداد درجة تقدم هذه المعرفة، وبقدر ما تعرف من إمكانيات استخدامها لإشباع الحاجات تنتهيا السبل المواتية لتنمية قدرات الإنسان في السيطرة على هذه الموارد؛

- قابلية بعض الموارد للنفاذ والنضوب؛

- زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الإنتاج.

3-2- تعدد وتنامي الحاجات:

تعدد وتنامي الحاجات الإنسانية تعتبر ر الكن الثاني في المشكلة الاقتصادية، وذلك ان مشكلة الإنسان تتمحور حول تلبية حاجاته ورغباته المتعددة والمتنامية بمختلف الوسائل الممكنة، وتعرف الحاجة على أنها: "شعور شخصي بالرغبة في الحصول على شيء معّين، ويرافق هذا الشعور عادة إحساس بالحرمان والنقص أو الألم، الأمر الذي يدفع بصاحب الحاجة إلى تلبيتها".

أما اقتصاديا فتعتبر الحاجة كل ما يرغب الإنسان في الحصول عليه، ويشكل له دافع للبحث عن وسائل لتلبية ذلك الشعور، ولا يوجد هناك اختلاف جوهري بين الأنظمة الاقتصادية المختلفة في

تحديد مفهوم الحاجة ولا في طريقة تصنيفها والتمييز فيما بينها، وتبقى مجرد شعور نفسي بالحرمان اتجاه شيء معين يكون بمثابة دافع للإنسان لاتخاذ سلوك معين في سبيل القضاء على ذلك الشعور. وتتصف الحاجات والرغبات الإنسانية بالتنوع والتعدد والتنامي المستمر عبر الزمن، إلى درجة أنها توصف بأنها لانهائية وغير محدودة.

3-3- الاختيار والتخصيص:

تمثل الخاصية الثالثة للمشكلة الاقتصادية في توزيع الموارد الاقتصادية بين الحاجات والرغبات المتعددة تعد مسألة في غاية الصعوبة في ضوء القيود السائدة، فيجب أن نحدد أي مؤقتا. الرغبات يتطلب إشباعها وأي منها يضحي بها ويتخلى عن إشباعها ولو في اللحظة التي تدرك منها أننا ضحينا بسلعة ذات قيمة في نظرنا للحصول على سلعة أخرى نكون قد وصلنا لفهم المعنى الاقتصادي للتكلفة وعندما نقوم بعمل الخيارات في مواجهة مشكلة الندرة نتحمل تكاليف الفرصة البديلة وتكون التكاليف الحقيقية للسلعة المختارة عبارة عن قيمة السلعة التي قمنا بالتضحية بها لذا يستلزم أن تكون قيمة السلعة المختارة بالنسبة لنا أعلى من قيمة السلعة المضحى بها حتى نستطيع أن نقول إننا في وضع أفضل .لكن ماذا يحدد قيمة السلعة في منظورنا؟

بالتأكيد أن القيمة لا تتحدد بكميات السلعة التي نضحي بها. في الحقيقة اننا نقوم بتقييم السلع بمقدار الشباع الذي نحصل عليه من استهلاكها وبالتأكيد يكون للمقدار الذي نمتلكه من سلعة ما أثر كبير على رغبتنا في الحصول على المزيد منها فالاختيار قائم على المبادئ الاقتصادية والمرتكز على منطق العقلانية والذي يعني التوفيق بين الاستعمالات البديلة المتاحة له، أي الاختيار بين أي الحاجات التي يجب على الإنسان أن يقوم بإشباعها وأي الحاجات التي يضحي بها ويتخلى عن اشباعها .

- **تساؤلات حول المشكلة الاقتصادية :**

لدراسة المشكلة الاقتصادية بشكل أكثر تفصيلاً، يمكن تقديم أو عرض المشكلة الاقتصادية من ثلاثة أسئلة، وتعرف **"بتساؤلات المشكلة الاقتصادية"**، وهي:

- **ماذا ننتج ؟**
- **كيف ننتج ؟**
- **لمن ننتج ؟**

- ✓ **التساؤل الأول : ماذا ننتج ؟**

للإجابة على هذا السؤال، بجب على المجتمع تحديد (إختيار) إحتياجات من السلع والخدمات كماً و نوعاً حسب أهميتها النسبية، ويسمى هذا **"بسلع التفضيل الجماعي"** .

فطالما أن الموارد محدودة فينبغي إتخاذ القرار بشأن تخصيص الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي تم إختيارها ، وهذا مجال دراسة ما يسمى بـ**"نظرية القيمة"**.

- ✓ **التساؤل الثاني : كيف ننتج ؟**

تتم عملية إنتاج السلع والخدمات بإستخدام عناصر الانتاج الرئيسية الثلاثة، وهي: العمل ؛ الأرض ؛ الرأس المال، وهنا يجب أن يقرر المجتمع أي نظام اقتصادي سوف يتبع وهذا ما يسمى بـ**" نظرية الإنتاج"**.

- ✓ **التساؤل الثالث : لمن ننتج ؟**

وأخيرا على المجتمع أيضا أن يختار ويقرر لمن يريد أن يوجه تلك السلع والخدمات التي سينتجها، أي معرفة خصائص المجتمع الذي نستهدف إشباع حاجاته، بالإضافة إلى تحديد طريقة توزيع عائدات العملية الإنتاجية بين أفراد المجتمع. وهذا ما يسمى بـ**" نظرية توزيع الدخل"**.

4- الحاجات والموارد الاقتصادية :

يواجه المجتمع المشكلة الاقتصادية عندما يكون غير قادر على إشباع كل إحتياجاته البشرية غير المحدودة بسبب ندرة الموارد المتاحة ذات الاستخدامات البديلة، وهذه المشكلة تواجه كافة المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة وسواء كانت رأسمالية أم إشتراكية.

4-1- الحاجات:

4-1-1- تعريف الحاجات:

تعرف الحاجة لغةً واصطلاحًا على النحو الآتي:

- **تعريف الحاجة في اللغة:** جاء في المعجم الوجيز كلمتي (حاج واحتاج) بمعنى افتقر، ويقال حاج شخصًا، أو أحوج إليه فلانًا أي جعله محتاجًا إليه، وتعرف الحائجة كل ما يفتقر إليه المرء ويطلبه، وجاء في معجم لغة العرب كلمة (حاج) بمعنى افتقر، وكلمة (احتاج) أي افتقر إليه، والفعل (تحوج) أي طلب الحاجة، واسم (الحائج) وهو المفتقر.

- **تعريف الحاجة اصطلاحًا:** هي ما يحتاجه الفرد أو الجماعات للتوسعة والتخلص من الضيق إما بشكل مؤقت أو دائم، وإذا لم تراع هذه الحاجة أصبح على المكلفين عبء وجهد كبيرين ومشقة عظيمة.

اجتمعت معظم التعاريف العلمية للحاجة على أنها تتمحور حول معنًا عام وهو أن الحاجة هي: "كل ما يحتاجه المرء ليحافظ على حياته، وليشبع رغباته المتعددة، وإتاحة كل ما هو مفيد له حتى يتطور وينمو".

تعرف الحاجة على أنها: "شعور بالحرمان يلح على الفرد ، مما يدفعه إلى القيام بما يساعده على القضاء على هذا الشعور ، من ثم يؤدي لإشباع حاجاته باستخدام بعض الموارد" .

والحاجة بالمعنى الاقتصادي، هي كل رغبة تجد ما يشبعها في مورد (مال) من الموارد الاقتصادية، هذه الرغبة في ذاتها تتجلى في شعور بألم يلح على الفرد، مما يدفعه إلى القيام

بما يساعد على القضاء على هذا الشعور، ومن ثم يمكن إشباع الحاجة، ومعنى ذلك أن الحاجة حالة نفسية تقوم بالفرد، فمتى شعر بهذه الحالة نقول أن هناك حاجة، ولا يهم بعد

ذلك أن يكون هذا الشعور متفقا أو غير متفق مع الأحكام الأخلاقية أو القواعد القانونية أو

الأصول الصحية، والحاجة هي أساسا حالة نفسية إذا، إذ تتخلل عناصرها إلى:

- الإحساس بالألم (الجوع مثلاً).
- التعرف على وسيلة تطفئ هذا الألم.
- الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزالة هذه الإحساس.

4-1-2- أنواع الحاجات:

تنقسم الحاجات الاقتصادية إلى عدة أنواع مختلف، هي كما يلي :

4-1-2-1- الحاجات الضرورية والكمالية: هي الحاجة التي تتوقف حياة الفرد على إشباعها كالحاجة إلى الشراب والعلاج والطعام. أما الحاجة الكمالية، فهي تلك التي تزيد من متعة الحياة ولذتها كالاستماع إلى الموسيقى والتنويع في الملابس والمعرفة.

4-1-2-2- الحاجات الفردية والجماعية: فهي تلك التي تتصل مباشرة بشخصية الإنسان وحياته الخاصة كالحاجة إلى المأوى وتأسيس المسكن والعلاج. أما الحاجة الجماعية، فهي التي تولد وتظهر بوجود الجماعة وحياة الفرد وسط هذه الجماعة، مثل الحاجة إلى الأمن والدفاع عن الجماعة

وممتلكاتها ومكافحة الأمراض وغيرها من الحاجات التي تباشرها الدولة عادة بواسطة أجهزة تمثل الصالح العام.

4-1-2-3- الحاجات المستقبلية والحاضرة : هي تلك المتوقع ظهورها مستقبلا كما لو قامت الدولة باستصلاح الأراضي وإقامة السدود، وذلك بغية إشباع حاجة مستقبلية، وهي خلق أو زيادة الرقعة الزراعية اللازمة لإشباع الحاجة إلى الطعام أو إقامة المساكن وغيرها من استخدامات الأرض العديدة. أما الحاجة الحاضرة أو الحالة، فهي تلك الإحساس أو الشعور الحال بالألم، مثل استهلاك المزارع ما ينتجه من غلة. علما بأن التقسيمات المختلفة السابقة للحاجات والفروق بينها جميعاً نسبية إلى حد بعيد بل ولفظية إلى حد ما.

4-1-3- خصائص الحاجات:

وتتسم الحاجات الإنسانية الاقتصادية بتقسيماتها المتعددة السابق ذكرها، بمجموعة من الخصائص، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ **الحاجة مسالة نسبية :** فهي تعتبر شخصية ، اي تختلف من شخص الى اخر ، و تختلف من زمان الى اخر و من مكان الى اخر ؛
- ✓ **الحاجة لانهائية :** يقصد بها دورية و متجددة ، اي تتولد بعد فترة من اشباعها ، كالحاجة الى الطعام و الشراب؛
- ✓ **الحاجة متكاملة :** بعض الحاجات مرتبطة ببعضها البعض ، بحيث لا يمكن اشباع احداها دون وجود الاخرى ؛
- ✓ **الحاجة قابلة للإحلال :** المقصود بقابلية الحاجات للإحلال محل بعضها البعض ، اي اشباع احداها يمكن ان يغني عن اشباع الاخرى ؛
- ✓ **الحاجة غير قابلة للقياس الكمي و لكن قابلة للمقارنة :** لا يمكن قياس الحاجة بوحدات الطول او الوزن لكن يمكن للفرد مقارنتها بين حاجاتها المتنوعة و ترتيبها حسب أهميتها و شدة إلحاحها .

4-2- الموارد الاقتصادية :

4-2-1- تعريف الموارد الاقتصادية:

الموارد بالمفهوم الاقتصادي هي عبارة عن كل شيء نافع (سلعة أو خدمة) ويحقق رغبة آو يقضي حاجة إنسانية.

كذلك يعرف المورد الاقتصادي عبارة عن كل شيء نافع متاح للاستعمال، والمنفعة هي القدرة على إشباع حاجة من الحاجات أو رغبة من الرغبات الإنسانية. فلكي يكون المال أو المورد اقتصاديا.

4-2-2- خصائص الموارد الاقتصادية:

تتسم الموارد الاقتصادية بمجموعة من الخصائص هي:

- **أن يكون المورد نافعا اي يعطي منفعة :** و المنفعة هي عبارة عن قدرة الشيء على اشباع الحاجة ، و معنى ذلك ان الشيء (المورد) لكي يعتبر اقتصاديا لابد ان يكون قادرا على اشباع حاجة ما من الحاجة البشرية ، فاذا وجد شيء ما لم يعرف له الانسان استخداما معينا لاشباع احدى الحاجات البشرية ، فان هذا الشيء لا يعتبر مورد اقتصادي؛
- **ان يكون المورد قابلا للاستخدام :** اي ان تكون متاحا للاستخدام في اشباع الحاجات البشرية ، فان وجدت معادن في باطن الارض و لم تكن هناك وسيلة لاستخراجها ، فإنها لا تعتبر موردا اقتصاديا ؛
- **أن يكون المورد نادرا نسبيا :** بمعنى ان الكمية المتاحة منه لا تكفي لإشباع كل الحاجة اليه، فاذا كانت الكمية المتاحة من هذا المورد تفي لإشباع كل الحاجة اليه ، فانه يعتبر مورد غير اقتصادي (مورد حر)؛
- **أن يكون المورد غير متخصص :** بمعنى إمكانية توجيهه لإشباع اكثر من حاجة انسانية فمثلا الارض مورد غير متخصص حيث يمكن استخدامها في زراعة القطن او القمح أو استخدامها لبناء المساكن او المصانع ....الخ.

4-2-3- أنواع الموارد الاقتصادية:

تنقسم الموارد إلى عدة أنواع وذلك إعتمادا على أصلها و أماكن وجودها وعمرها الزمين وطبيعتها.

4-2-3-1- أصل الموارد: تنقسم الموارد الاقتصادية من حيث اصلها إلى:

- **الموارد الطبيعية :** تشمل الأرض وما عليها وما في باطنها كما تشمل الصحاري والحيوانات والمراعي والغابات والمناخ والبيئة بصفة عامة.
- **الموارد البشرية :** وتشمل العمل اليدوي والذهني والفني والتنظيمي والإداري والإرشادي والتربوي بالإضافة إلى الطلاب والمتدربين فضلا عن ربات البيوت.
- **رأس المال والتقنية :** وتشمل كل ما انتجه الانسان باستخدام الموارد الطبيعية لمساعدته في انتاج السلع والخدمات كما تشمل مصادر البنية الاساسية أو ما يسمى راس المال الاجتماعي وتسهم في رفع انتاجية وزيادة كفاءة إستخدام الموارد البشرية كما تساعد على تحويل الموارد الطبيعية إلى موارد إقتصادية.

4-2-3-2- أماكن وجود الموارد : تقسم الموارد الطبيعية من حيث أماكن وجودها إلى:

- **موارد موجودة في كل مكان :** كالهواء واشعة الشمس ولا يوجد تنافس عليها ولا يكلف الحصول عليها شيئا مما يجعلها مجانية وبالتالي لا تدخل ضمن الموارد الإقتصادية.
- **موارد موجودة في أماكن كثيرة :** كالتربة الزراعية والحيوانات وهي ذات سعر وتكاليف لانها أكثر ندرة من سابقتها وتتزايد اسعارها وتكلفة الحصول عليها في الاماكن الاهلة بالسكان حيث يتزايد الطلب عليها مقارنة بعرضها.
- **موارد موجودة في أماكن قليلة :** كالمعادن ومصادر الطاقة ، قد تكون اكثر ندرة من غيرها وأعلى سعرا لأن سعرها يتحدد بدرجة الطلب عليها مقارنة بالكميات المعروضة منها ، ونظرا لوجود هذه الموارد في أماكن قليلة يخضع سوقها للمنافسة غير الكاملة وبالتحديد لاحتكار القلة.

4-2-3-3- العمر الزمني للموارد: تنقسم الموارد من حيث عمرها الزمني إلى موارد متجددة وموارد قابلة للنضوب وهو من أهم تقسيمات الموارد من الناحية الإقتصادية والإدارية لأنه يتعلق بشروط فعالية إستخدامها وتخصيصها وكيفية المحافظة عليها والسياسات اللازمة لذلك،

- **الموارد المتجددة :** وهي الموارد التي تتجدد تلقائيا ومن ذات نفسها وذلك إما لكونها موجودة بصفة مستمرة وبكميات كبيرة كأشعة الشمس والماء والهواء والأرض ومياه الأنهار والمحيطات والبحار والمطار وتسمى بالموارد المتدفقة وإما تتكاثر بالتوالد كالإنسان والحيوان والغابات والمراعي وتسمى بالموارد الإحيائية.
- **الموارد القابلة للنضوب :** وهي الموارد الموجودة في الطبيعة بكميات محدودة ويؤدي إستخدامها إلى تخفيض القدر المتاح منها مما يؤدي إلى نضوبها تدريجيا كالمعادن وتنقسم هذه الموارد غلى قسمين :

- الموارد القابلة للنضوب التي لا يمكن إعادة إستخدامها: كالنفط والغاز والفحم.

- الموارد القابلة للنضوب التي يمكن إعادة إستخدامها : كالمعادن.

4-2-3-4 - طبيعة المورد: تنقسم الموارد من حيث طبيعتها إلى:

- **موارد يمكن لمسها وتسمى الموارد الملموسة:** كالموارد البشرية والطبيعية وراس المال التقنية.
- **موارد لا يمكن لمسها وتسمى بالموارد غير الملموسة :** كالموقع والسياسات الحكومية والتنظيم والادارة ومستوى التعليم والصحة والثقافة ، وأهمية هذه الموارد تكمن في مساهمتها في زيادة إنتاجية الموارد المموسة بزيادة منفعتها إضافة إلى أن لها تكاليف وثمن.

5- حل المشكلة الاقتصادية في الأنظمة الافتصادية:

كيف حاولت النظم الاقتصادية المختلفة الإجابة عن الأسئلة السابقة، أي كيف تحل المشكلة الاقتصادية. جميع الأنظمة سواء كانت إقطاعية، رأسمالية، اشتراكية، إسلامية تواجه المشكلة الاقتصادية. والاختلاف بين هذه الأنظمة يرجع إلى الكيفية التي يجابه بها أي نظام المشكلة، أي الطريقة أو الأسلوب الذي يحل به المشكلة. سنقتصر على الأنظمة التالية:

5-1- حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يستند حل المشكلة الاقتصادية في هذا النظام إلى آلية الأسعار وتفاعل قوى العرض وقوى الطلب، بمعنى أن جهاز الأسعار هو محرك الفعال لتوجه المنتجين، بما يعمل على تلبية وإشباع رغبات المستهلكين. بمعنى أن ارتفاع سعر إحدى السلع، نتيجة لزيادة الطلب عليها من المستهلكين هو الدافع الأساسي للمنتجين في التوسيع في عرض السلع والخدمات . لتحقيق مزيداً من الأرباح حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب. أما إنخفاض سعر السلعة فهو نتيجة للعرض الزائد من هذه السلعة. مما يدفع بالمنتجين إلى تخفيض الكميات المنتجة من هذه السلعة حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب. وعلى ضوء أن الربح هو الحافز الرئيسي في النظام الرأسمالي، فإن نظرية الأسعار تستحوذ الدور الأساسي في تحديد نوعية وكمية السلع التي يتم إنتاجها. بهذا يتم حل المشكلة الاقتصادية الأولى ولإجابة على السؤال : **ماذا ننتج ؟**

ولزيادة الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد ستسود المنافسة الحرة في السوق مما سيدفع المنتجين لإستخدام أفضل الأساليب الإنتاجية التي توفر لهم أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة بمعنى أن المنافسة بين المنتجين ستؤدي إلى إجراء تحسينات على أساليب الإنتاج المستخدمة وبشكل مستمر، وبذلك تتحقق الإجابة على السؤال الثاني: **كيف ننتج ؟**

أما التساؤل الثالث للمشكلة الاقتصادية والمتعلق بالسؤال : **لمن ننتج ؟** فحصة كل فرد من الناتج القومي الإجمالي، فتحدد وفقاُ لمقدار المساهمة في النشاط الإنتاجي فمثلاُ العامل يحصل على أجر. أما الأرض فتحصل على الريع ورأس المال على الفائدة في حين عنصر التنظيم فيحصل على الأرباح. حيث يتحدد نصيب كل عنصر من خلال آلية العرض والطلب.

5-2- حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي في بنيته الاقتصادية على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ويعتمد في علاجه للمشكلة الاقتصادية على تدخل الدولة من خلال جهاز التخطيط المركزي الذي يتكفل بمواجهة عناصر المشكلة الاقتصادية، بحيث يشرف على تحديد حاجات ورغبات المجتمع بحسب سلم

التفضيل الجماعي للسلع والخدمات، وبذلك تتحدد أي السلع والمنتجات المطلوبة إنتاجها كماً ونوعاً، (**ماذا ننتج ؟**).

يقرر جهاز التخطيط كذلك الأسلوب الإنتاجي الأكثر تلاؤماً مع حجم الموارد والإمكانيات المتاحة، فإما أن يعتمد بناء على ما تم تحديده على الأسلوب المكثف للعمل، أو الأسلوب المكثف لرأس المال أو أسلوب الإنتاج كثيف التكنولوجيا، وهكذا يتم حل المشكلة، **كيف ننتج ؟**

وبالنسبة للسؤال الثالث : لمن ننتج ؟ فإن جهاز التخطيط يقوم بتحديد العمالة المتاحة، معدل الأجور، ونصيب عنصر العمل من الدخل الوطني، وذلك بإعتباره العنصر الوحيد على عائد من خلال مشاركته في العملية الإنتاجية، ذلك أن العناصر الأخرى ما هي إلا ملك للدولة.

3-5- حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي المختلط :

النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الذي يجمع بين الملكية الخاصة والملكية العامة لوسائل الإنتاج، وبين الحرية والتوجيه، ويتم مواجهة عناصر المشكلة الاقتصادية من خلال آلية العرض والطلب في السوق أي جهاز الثمن لكن في إطار خطة عامة تضعها الدولة، بحيث يتم تحديد الحاجات الإنسانية من السلع والخدمات عن طريق جهاز الثمن الذي يحدد سلم تفضيلات المستهلكين، بمعنى أن كل طلب على سلعة معينة من طرف المشتري (المستهلك) يعطيها الأولوية في سلم التفضيل الجماعي، وبالتالي أولوية وأهمية إنتاجها لدى المنتج، كل ذلك مع تدخل الدولة بهدف إحداث التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية.

بالنسبة للسؤال: كيف ننتج؟ يتم الإجابة عليه وفق تحقيق المشروعات الخاصة لمصالحها وأهدافها (أقصى ربح ممكن مع أقل تكلفة)، وذلك في ظل أسعار خدمات عناصر الإنتاج السائدة في السوق، مع تدخل الدولة لتنظيم عملية الإنتاج، من خلال منع إقامة المشوعات التي تتعارض مع الصالح العام، ومراقبة الأسعار والأجور والإنتاج لمحاربة الاحتكارات، ومنع استغلال العمال والمستهلكين.

لمن ننتج (التوريع)؟ في هذا النظام فإن عملية التوزيع تتحدد من خلال آلية العرض والطلب على عناصر الإنتاج (جهاز الثمن)، وبحسب مقدار حجم مساهمة كل عنصر في العملية الإنتاجية، فالأجر لعنصر العمل، والريع لعنصر الأرض، والفائدة لعنصر رأس المال، والربح التنظيم مع تدخل وتوجيه الدولة للعملية، وهذا للحفاظ على حقوق العامل من خلال وضع حد أدنى للأجور، ومنع استغلال الملاك من خلال وضع حد أعلى للإيجار..إلخ.

4-5- المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي:

يختلف موقف الاقتصاد الإسلامي عن موقف الفكر الاقتصاد الوضعي إزاء المشكلة الاقتصادية، إختلافاً جذرياً، سواء من حيث تحديد طبيعة هذه المشكلة أو من حيث أسلوب حلها.

في المنظور الإسلامي تتلخص المشكلة الاقتصادية في أن الندرة النسبية للموارد الاقتصادية، ليست مشكلة حقيقية بحد ذاتها، نظراً لأن هذه الندرة، هي التي تجعل للحياة هدفاُ ولرسالة الانسانية معنى، وهي حكمة إلهية، تهدف لحث الإنسان على إعمار الأرض. أي أن المشكلة الاقتصادية سببها الإنسان الذي يبدد هذه الموارد، أو يتقاعس عن إستغلالها. ويؤكد هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ **وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ**﴾ **[سورة إبراهيم: 34]**

إن فكرة ندرة الموارد الاقتصادية حسب المنظور الرأسمالي، فكرة عارية عن الصحة، لأن الحياة قائمة على مبدأ التوازن، أما موضوع الوفرة أو الندرة، فشيء عارض يحدثه الإنسان.

ومن جانب آخر فإن النظام الرأسمالي ينظر لعلم الاقتصاد على أنه علم الندرة جاعلاً منه علماُ جامداُ أصماُ، في حين ينظر النظام الإسلامي إليه، على أنه التدبير والتوسط والاعتدال، بحيث أن التدبير ليس مقدماُ على الموارد النادرة، إنما يتعداها للموارد الوفيرة لأن تبديد الموارد الوفيرة سيحولها إلى موارد نادرة نسبياُ.

والموارد الاقتصادية ليست نادرة، بدليل قوله تعالى:

- ﴿ **إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾ **[سورة القمر: 49]**.
- ﴿ **وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ**﴾ **[سورة الشورى: 27]**.
- ﴿ **وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ**﴾ **[سورة الحجر: 21]**.

وهذا ما يؤكد أن الله عز وجل جعل الموارد رهينة بالسعي، ذلولة بتسخير الوسائل اللازمة لاستغلالها. وأنه لا خوف من نضوبها، لأن الله عز وجل حين خلق الأرض قدر فيها أقواتها، بما يحقق الكفاية منها لعباده.

وقد يبتلي الله عز وجل عباده، بشح الموارد وندرتها، وهذا من قبيل العقاب، وهي حالة عرضية عابرة سرعان ما تزول. إذ أن الأصل أن يسبغ الله عز وجل، نعمه على عباده ويبارك لهم في أرزاقهم، وفي ذلك يقول جل جلاله: ﴿ **اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ**

دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ۖ وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [سورة إبراهيم: 32-34]. وفي هذه الآيات ما يشير إلى أن الله عز وجل، جعل الموارد كفيلة بسد إحتياجات الإنسان، وأما تقدير الموارد ومحدوديتها، فقد أراد الله عز وجل، تحفيز الإنسان على السعي لعمارة الأرض، ولتكون محدوديتها بمثابة المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي.

المحاضرة الثالثة:

نشاط الإنتاج

يعتبر نشاط الإنتاج من بين الموضوعات الأساسية التي تهتم بدراستها النظرية الاقتصادية، كما يعتبر من بين المجاميع الاقتصادية، التي تدخل في حساب الناتج الوطني، ويتمثل نشاط الإنتاج في العمليات الاقتصادية الهادفة إلى استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، قصد تلبية حاجات ورغبات الأفراد والمجتمعات.

1- مفهوم الانتاج:

الإنتاج "Production" هو **خلق منفعة** أو **إضافة منفعة** لأية سلعة لتصبح قابلة للإشباع حاجات المستهلكين. أي محاولة إيجاد إستعمالات جديدة للسلع لم تكن موجودة في السابق لتصبح الآن جاهزة للاستعمال في سبيل إشباع رغبات وحاجات المستهلكين.

أي أنه بواسطة العملية الإنتاجية يستطيع الفرد التغلب على ندرة الموارد الاقتصادية، والعمل على خلق منفعة جديدة من خلال مزج كافة عناصر الإنتاج تعمل على إشباع ما يطمح إليه أفراد المجتمع الواحد.

ويمكن التمييز هنا بين مفهومين للإنتاج، **الأول المفهوم الفني والثاني المفهوم الاقتصادي** :

- **المفهوم الفني للإنتاج:** وهو الذي يبحث في العلاقة بين المستخدم -المنتج، أي العلاقة بين مقدار الكمية من عوامل الانتاج المستخدمة في إنتاج سلعة ما وكمية الإنتاج من السلعة محل الدراسة بغض النظر عن الأسعار. ويعبر عن العلاقة بين عناصر الإنتاج وكمية الإنتاج بدالة الإنتاج.
- **المفهوم الاقتصادي للإنتاج:** وهو مفهوم يبحث في تحقيق أكبر قدر ممكن من إنتاج سلعة ما بتوظيف كمية محدودة من عوامل الإنتاج، أو تحقيق قدر معين من الإنتاج بتوظيف كمية أقل من عوامل الانتاج (أقل التكاليف).

ويمكن أن نعدد من أشكال المنافع الاقتصادية، ما يلي:

أ. المنافع الشكلية: وتتمثل هذه العملية في تحويل شكل المادة من شكل إلى آخر، يمكن أن يستفيد المستهلك منه من خلال الحصول عليه بأي وسيلة ممكنة فمثلاً تحويل الصوف الخام إلى ملابس أو تحويل الأخشاب إلى أثاث تستعمله الأسر المختلفة

ب. المنافع المكانية: وتتمثل هذه العملية في نقل مختلف المنتجات من أماكن تصنيعها إلى أماكن إستهلاكها أو نقل تلك السلع التي تكثر في مكان محدد إلى مكان آخر تشح فيه تلك المنتجات والطلب عليها متزايد من قبل المستهلكين. كنقل المنتجات الزراعية من المناطق الريفية إلى المدن والتجمعات السكنية الكبرى حيث الاستهلاك المرتفع.

ج. المنفعة الزمانية: وتتمثل هذه العملية في الاحتفاظ بالمنتج إلى حين ظهور الحاجة إليه وتتم هذه العملية خاصة في مواسم تكاثر تلك المنتجات حيث تتوفر بشكل كبير يسمح للجهات المختصة بالاحتفاظ بكميات كافية للقيام بعملية استهلاكها من خلال توزيعها أو بيعها في الأوقات التي تقل فيها تلك السلع. فمثلاً تخزين اللحوم أو المنتجات الزراعية إلى المواسم اللاحقة يساعد المجتمع الاقتصادي على توفير ما يحتاجه المواطن من مواد قد يحتاجها للحفاظ على الاستمرار في حياة طبيعية.

د. المنفعة المتبادلة: وتتمثل هذه العملية بإمكانية تدخل الوسطاء لمحاولة إيصال فائض الإنتاج من مراكز الإنتاج إلى مراكز الحاجة إليها وهي الأسواق التي يتواجد فيها مختلف أنواع المستهلكين والذين يعملون على إختيار السلع التي قد يحتاجونها أو قد تلبي بعض الحاجات والرغبات لهم.

2 - مفهوم عناصر الإنتاج:

هي مجموعة السلع والخدمات التي يتم استخدامها في إنتاج سلع وخدمات أخرى، ويقوم المجتمع باستخدام التكنولوجيا المتوفرة لديه لإيجاد التوليفة المثلى اللازمة للعملية الإنتاجية.

كما تعرف عناصر الإنتاج بأنها "الموارد الاقتصادية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات لمواجهة الاحتياجات الإنسانية، وهي تمثل مدخلات العملية الإنتاجية، وعلى مستوى تطورها يتحدد مستوى تقدم المجتمع الاقتصادي".

وثمة مصطلح آخر لعناصر الإنتاج وهو "عوامل الإنتاج"، ويمكن تصنيف عناصر الإنتاج في أربعة عناصر رئيسية، وهي:

2-1- الأرض (الموارد الطبيعية) :

الأرض هي المادة التي يمارس عليها الإنسان عمله، ولا يقصد بالأرض أو الطبيعة سطحها وانما تشمل أيضا ما في جوفها من معادن وبترول، وما يرفقها من الصفات البيولوجية والكيماوية، وتشمل الأرض أيضا الأراضي الزراعية والغابات والأنهر والشلالات والبحار، وكذلك الميزات المناخية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي، والظروف الطبيعية المرافقة للأرض كالموقع الجغرافي وصلاحية الأرض للزراعة أو عدم صلاحيتها، وغير ذلك من الظروف الطبيعة

وبالرغم من أن الأرض عنصر دائم وثابت أي لا يخضع لعملية إعادة الإنتاج، إلا إن الإنسان وبفعل التقدم العلمية – التكنولوجي- أصبح يؤثر وبفعالية على الموارد، إذ يقوم الإنسان باستصلاح الأراضي وتحويل الأنهر وحفر القنوات وغزو الفضاء واستغلال أعماق البحار، واكتشاف المعادن الجديدة وشق الطرقات وغيرها من الأنشطة التي من خلالها استطاع الإنسان أن يسخر الطبيعة لخدمته واشباع حاجاته.

- **خصائص الأرض :** يتميز هذه المورد بعدد من الخصائص، وهي:

أ. الارض هي هبة الطبيعة: رغم ثبات الارض كماً ونوعاً وهي هبة الله للإنسان إلا أن مقدر الإنسان والتطور التكنولوجي أعطى العديد من الفرص في سبيل تحسين واستصلاح الأراضي وإضافة الأسمدة وإستخدام المزروعات المحسنة وراثياً ميز مختلف المنتجات وازدادت كمياتها. ولكن يجب أن لا ينسى ما فعلت الطبيعة ذاتها كالهواء وأشعة الشمس وموقع الأرض التي لم يعمل الإنسان بها أي شيء وكانت هبة الخالق للإنسان.

ب. ثبات الأرض من حيث كمية: ذلك يعني أن مساحة الأرض ثابتة لا يمكن أن تزداد وجميع الأنشطة التي يمارسها الأفراد للتعامل مع هذه العنصر يجب أن تتم في نفس الموقع وعلى نفس المساحة المحددة فمثلاً يتم النشاط الزراعي على الأراضي التي تعتبر صالحة للقيام بالعمليات الزراعية، وأما الأرض الصالحة للعمليات الاستخراجية فيتم عليها النشاط الذي يناسب طبيعة تلك الأرض.

ج. الأرض الدائمة: أي أن إنتاجية الأرض تتميز بالتجدد، فعلى الرغم مما قد يصيب الأرض من كوارث تؤدي إلى تعطل الحصول على الموارد المتوفرة فيها وعليها إلا أنه قد تتوفر القدرة على إعادة إستغلالها مرة أخرى من خلال المعالجات التي قد يتبعها الأفراد للحصول على ما تحتويه الأرض.

د. الأرض غير متجانسة: من الصعب القول أنه يوجد تجانس بين مساحات الأراضي المختلفة. فلكل قطعة أرض لها خواصها المعينة من حيث الخصوبة أو إحتوائها على كميات مختلفة من المعادن فكل مساحة من الأراضي يمكن أن تحتوي على عناصر مفيدة للبشرية لا توجد في أي مكان آخر حتى لو استخدمت أكثر الأساليب تقدماً في سبيل الحصول عليها.

هـ. الأرض غير قابلة للنقل: من المستحيل نقل قطعة أرض من مكان إلى آخر مما ينشأ عنه اختلاف عائد هذا العنصر أي الريع من أرض إلى أخرى بسبب إختلافات مواصفات كل مساحة عن أخرى.

2-2- العمل (الموارد الشرية):

يعتبر العمل عنصرا من عناصر الإنتاج ، وهو العنصر القادر على تنمية وتطوير أي مجتمع، وهو من أهم عناصر الإنتاج حيث أنه لا إنتاج بلا عمل، ويمتاز عن غيره من عناصر الإنتاج بأن وجوده يخلق المبرر للنشاط الإنتاجي.

كما يعتبر العمل هو: "الجهد العضلي، أو الذهني (الفكري) الذي يبذله الإنسان في سبيل إنتاج السلع، أو الخدمات"، فالعمل هو أيضا الشرط الضروري والأساسي للحياة البشرية، وبالعمل انتقل الإنسان وتطور من الحياة البدائية والعيش في الكهوف إلى الوضع الذي نراه اليوم، وعمل الإنسان الماهر يشكل عنصرا أساسيا في العملية الإنتاجية وتطويرها من أجل المساهمة في زيادة السلع والخدمات، لهذا كان

العمل ولا يزال ضرورة اجتماعية، تفرضها الحاجات المعيشية على الأفراد، وعنصرا مهما في تطور المجتمع الإنساني، ويتوقف حجم القوى العاملة في أي دولة على عدد السكان في سن العمل باستثناء العجزة، والمسنين والأطفال.

كما أن عنصر العمل يتألف من الوقت أو الزمن الذي يقضيه الأفراد في الإنتاج، سواء بالعمل في المصانع أو في فلاحة الأرض، أو التدريس في المدارس، وهنا الآلاف من الحرف والواجبات بمختلف مستويات المهارة، وجميعها تندرج تحت عنصر العمالة، وتعتبر العمالة هي العنصر الأكثر شيوعا والأكثر أهمية في الأنظمة الاقتصادية الصناعية المتقدمة.

ويمكن هنا التمييز بين مظهرين لعنصر العمل في المجتمعات الاقتصادية، وهما: **المظهر الكمي** ويعني **عدد العمال**؛ و**المظهر النوعي** ويعني **كفاءة العمل**، ويمكن إيضاح ذلك فيما يلي:

- **المظهر الكمي للعمل:** والمقصود بالمظهر الكمي للعمل، هو حجم أو عدد القوة العاملة في المجتمع، وهي الفئة القادرة على إعالة نفسها أو إعالة الآخرين، وهم الذين تتراوح أعمارهم عادة بين 18 و65 سنة، ويلاحظ أن حجم القوة العاملة في أي مجتمع تتأثر بحجم عدد السكان فيه وتطور هذا العدد، إلا أن ذلك لا يعني وعلى نحو مطلق أن العلاقة دائماً طردية، ذلك أن كل السكان هم مستهلكون، ولكنهم ليسوا جميعاً منتجين. ومن العوامل الديموغرافية والاجتماعية التي تؤثر في جحم القوة العاملة في المجتمع هو إتجاه معدلات المواليد، والتغير في فترة الحياة المتوقعة، الهجرة الخارجية، مدى مساهمة النساء في العمل.
- **المظهر النوعي للعمل:** ويقصد به الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل، ويعتبر الركيزة الأساسية التي تستند إليها الدراسات التحليلية في تحليلها للعوامل المؤدية إلى زيادة الإنتاج وتقليل نفقاته، وهي كذلك أيضا بالنسبة لأية دراسة لسلوك أصحاب المشروعات أو المنظمين في تطلعهم إلى الإنتاج بأدنى نفقة لتحقيق أقصى ربح ممكن، ويتحقق ذلك من خلال رفع إنتاجية العمل، أي زيادة قدرة وحدة العمل على تحقيق ناتج أكبر في نفس الوقت أو في وقت أقل دون حدوث أي نقص في نوعية.

ويشير الاتجاه الحديث في إقتصاديات العمل إلى تأثر الكفاءة الإنتاجية للعمل بعدد كبير من العوامل منها الصفات الموروثة والمكتسبة، الظروف المناخية والطبيعية، تثقيف العمال وتعليمهم وتدريبهم وتكوينهم، حرية إختيار المهنة أو الحرفة، المستوى الأخلاقي للعمال، المستوى المعيشي، الحالة الصحية للعمال، مناخ العمل، محيط العمل، نوع وكمية الآلات والأدوات والأجهزة المستخدمة.. إلخ .

➢ **تقسيم العمل:**

توجد عوامل كثيرة تؤثر في تقسيم العمل وتحديد نوعيته، وخاصة المتعلقة بالعامل نفسه، مثل مؤهلاته العلمية ومواهبه وقواه العضلية ومستواه الفني، كذلك الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه وظروف العمل، يمكن النظر إلى تقسيم العمل من النواحي التالية:

1. العمل الجسدي والعمل الفكري: فالأول يتطلب فالأول يتطلب مجهود عضلي معتمدا على الأيادي واستخدام أدوات العمل والآلات؛ في حين الثاني نجد يتطلب الجهد الفكري، ويتطلب مستوى عاليا من الثقافة و الإدارة.

2. تقسيم العمل إلى بسيط وفني: حيث لا يتطلب العمل البسيط تعقيدات في درجة الإتقان والمهارة ،بينما العمل الفني يعتمد على الخبرة والمهارة والكفاءة.

3. تقسيم العمل المهني (التخصص): أي أن كل فرد يتخصص في عمل محدد، حيث ينقسم أفراد المجتمع إلى المزارعين وصناعيين وتجار وغير ذلك.

4. تقسيم العمل بين المنشآت: أي من أجل أن يقوم مصنع ما بصناعة إحدى السلع فإنه لا يتوجب عليه أن ينتج كل احتياجات السلع من آلات وخدمات واضافات وغيرها، ولكن أن يستفيد من مزايا الإنتاج الكبير التي توفرها الصناعات الأخرى، فمثلا من أجل صناعة السيارات فإن الشركة الصانعة لا تقوم بجميع العمليات بشكل متكامل، وإنما تحصل على الزجاج من شركة مختصة في صناعة الزجاج، وكذلك الإطارات والبطاريات وغيرها من الاحتياجات التي تقوم بصناعتها منشآت أخرى.

5. تقسيم العمل الفني: أي تجزئة عمليات إنتاج السلعة الواحدة إلى مجموعة من المراحل، يقوم فرد واحد أو مجموعة أفراد بإنجاز مرحلة واحدة أو جزء منها. ويقصد بهذا المفهوم التخصص في العمل ضمن المنشأة الواحدة.

6. تقسيم العمل الدولي: ويقصد به تخصص دولة ما في إنتاج سلعة معينة أو أكثر، واحتكار ذلك الإنتاج بشكل مطلق أو نسبي، بسبب توافر عناصر الإنتاج لديها وندرتها لدى الدول الأخرى، أو بسبب ملائمة الظروف المناخية في دولة وعدم ملامتها في دولة أخرى. وهذا هو بسبب خلق التجارة الدولية .

2-3- رأس المال (الموارد المادية):

يعرف رأس المال من الناحية الاقتصادية بأنه "جميع العناصر التي يتم إنتاجها بواسطة الإنسان من اجل استعمالها في عمليات إنتاجية لاحقة "، ويتضح من خلال التعريف أنه يوجد نوعين من المنتجات هما:

- **السلع الاستهلاكية:** هي تلك السلع التي يتم إنتاجها لأغراض الاستهلاك فقط، وهي لا تمثل عناصر إنتاج لأنها لا تساهم في إنتاج سلع و خدمات جديدة . ومثال ذلك الأحذية والملابس
- **السلع الرأسمالية (الاستثمارية):** هي تلك السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في سبيل إستخدامها في إنتاج سلع وخدمات جديدة وتعتبر من عناصر الإنتاج مثل الآلات والمعدات وإستخدامها في العملية الإنتاجية مقابل تقديم من يقوم بإستخدامها في العملية الإنتاجية عائد يسمى الفائدة.

وما يميز رأس المال تعرضه للزيادة والنقصان: والنقصان هنا يعني تعرض رأس المال للاهتلاك مما يعني النقص في قيمة رأس المال المستخدم بسبب إستخدام بسبب إستخدامه في العملية الإنتاجية أو التطور التكنولوجي الذي يلغي أحياناً كثيرة العمل كثير من المعدات القديمة. وأما الزيادة في رأس المال فيطلق عليها إسم التكوين الرأسمالي. (التكوين الرأسمالي الصافي =التكوين الرأسمالي الإحمالي – قيمة الاهتلاك الرأسمالي).

- **أنواع رأس المال :**

1. **رأس المال النقدي ورأس المال العيني:** يشمل رأس المال العيني الآلات والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية وبسبب حاجة المؤسسات إلى تقييم رأس المال بصورة نقدية فقد نشأ رأس المال النقدي الذي يمثل النقود السائلة (كالأسهم والسندات).
2. **رأس المال المنتج ورأس المال الإيرادي:** رأس المال المنتج يستخدم في العملية الإنتاجية ويساهم في صنع السلع المختلفة، أما رأس المال الإيرادي فهو الذي يعطي دخلاً دون أن يستخدم في العملية الإنتاحية (كالأسهم والسندات).
3. **رأس المال الثابت ورأس المال المتغير:** رأس المال الثابت هو الذي لا تنتهي منفعته من مجرد إستخدامه مرة واحدة ويمكن إستخدامه حتى يصل إلى مرحلة الاهتلاك (المباني، الآلات)، أما رأس المال المتغير فهو الذي يستخدم مرة واحد فقط في العملية الإنتاجية مثل المواد الخام والوقود.
4. **رأس المال المادي ورأس المال غير المادي:** رأس المال المادي هو الذي يمكن إستخدامه في العملية الإنتاجية السلع والخدمات مثل الآلات والمواد الخام، أما رأس المال الغير المادي فهو مساهمة الأفراد مساهمة الأفراد من إبتكارات وإيداعات في مجال البحث العلمي.
5. **رأس المال عام ورأس المال الخاص:** رأس المال العام يعتبر من ممتلكات الدولة والقطاع الحكومي، أما رأس المال الخاص فيغير من ممتلكات الأفراد والقطاعات الخاصة.
6. **رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي:** رأس المال الوطني تمتلكه الدولة ومواطنيها بينما رأس المال الأجنبي هو الآتي من مصادر خارجية يعمل في اقتصاديات الدول المختلفة.

4.2. التنظيم:

تهدف عملية التنظيم الى المزج بين عناصر الإنتاج الثلاثة (الأرض و الأيدي العاملة و رأس المال) لإنتاج السلع و الخدمات التي يحتاجها الأفراد في المجتمعات الاقتصادية و يعتبر عنصر التنظيم من العناصر البارزة في عملية الإنتاج وخاصة بعد تشعب العملية الإنتاجية وتطورها.

وظهور الحاجة الملحة للشخص الذي يملك القدرات الكافية على إدارة تلك الموارد في سبيل تحقيق الفوائد ودفع عجلة الإنتاج إلى الأمام. والمنظم هو عادة من يتحمل مخاطر الفشل أو مكافأة لنجاح ولضمان مشاركته في العملية الإنتاج فإنه يحصل على حد معين من العائد والذي عادة يطلق عليه إسم الربح.

وللمنظم عدد من الوظائف الهامة يمكن إبرازها على النحو الآتي:

- تنسيق وتنظيم عناصر الإنتاج الأخرى من خلال تحديد موقع وشكل وحجم المشروع.
- رسم السياسات الاقتصادية للمشروع المقدرة على إتخاذ القرارات اللازمة لذلك.
- تحديد كمية ونوعية الإنتاج
- التجديد والإبتكار في العملية الإنتاج ويتم من خلال:

✓ إدخال طرق جديدة للإنتاج وتطوير السابقة منها.

✓ إدخال سلع جديدة للأسواق.

✓ إكتشاف أسواق جديدة.

✓ إعتماد الأساليب الحديثة في الإدارة والتسويق والتمويل والعلاقات الإنسانية .

✓ إكتشاف موارد جديدة لسلع نهائية.

3 – دالة الإنتاج :

يطلق اصطلاح دالة الإنتاج على العلاقة بين الإنتاج المادي وعناصر الإنتاج المادية، أو بعبارة أخرى تشير إلى علاقة بين كميات الإنتاج وكميات عناصر الإنتاج ولا تتضمن أي قيمة نقدية.

ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج في شكل جدول أو معادلة رياضية توضح أقصى كمية من الناتج التي يمكن إنتاجها من مجموعة معينة من عوامل الإنتاج بافتراض بقاء العوامل الأخرى التي تؤثر في الإنتاج ثابتة، وقد جرت العادة في أدبيات نظرية الإنتاج على اختصار عناصر الإنتاج في عنصري العمل (L) ورأس المال (K)، وعليه يمكن التعبير عن دالة الإنتاج بالعلاقة الرياضية الآتية:

$$q=f\ (L,K)$$

حيث تمثل:

q: الناتج الكلي.

L و K :الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج، العمل ورأس المال.

وتعني العلاقة أعلاه أن الإنتاج (q) دالة يعتمد على كل من العمل ورأس المال وأن لكليهما تأثير موجب على الإنتاج. وتمكن دالة الإنتاج في الفترة القصيرة من أثر التغير في الكمية المستخدمة من عنصر العمل على الإنتاج الكلي بافتراض ثبات كمية رأس المال والمستوى الفني، وعليه تصبح دالة الإنتاج في الفترة القصيرة على الشكل الآتي: $q=f(L)$

ويمكن التمييز في المدى القصير بين ثلاثة أنواع للإنتاج:

- **الناتج الكلي(PT_L)**: عبارة عن إجمالي الكمية المنتجة من السلعة خلال فترة زمنية معينة، والتي نحصل عليها من إضافة وحدات من عنصر الإنتاج المتغير (عنصر العمل) إلى عنصر الإنتاج الثابت.
- **الناتج المتوسط (PM_L)**: وهو عبارة عن نصيب العامل الواحد من الناتج الكلي، ونحصل عليه بقسمة الناتج الكلي على عدد وحدات عنصر الإنتاج المتغير (عنصر العمل) المستخدمة.

الناتج المتوسط لعنصر العمل= الناتج الكلي / عدد العمال

- **الناتج الحدي (Pm_L)**: وهو عبارة عن مقدار التغير في الناتج الكلي نتيجة زيادة عدد وحدات عنصر الإنتاج المتغير بوحدة واحدة، ونحصل عليه من خلال قسمة التغير في الناتج الكلي على التغير في عدد وحدات عنصر الإنتاج المتغير (عنصر العمل).

الناتج الحدي لعنصر العمل= التغير في الناتج الكلي / التغير في عدد العمال

المحاضرة الرابعة:

نشاط التوزيع

بعد عملية الانتاج تتم عملية تقسيم عوائد عوامل الانتاج على المساهمين في نشاط الانتاج، مما يتشكل عنه وجود مجموعة من العوائد (ريع، فائدة، أجور وأرباح) وتوزيع هذه العوائد يشكل ما يعرف بالتوزيع الوظيفي، أما إذا تم التوزيع على قطاعات يمثل لنا النوع الثاني والذي يعرف بالتوزيع الشخصي.

1-تعريف التوزيع:

يعرف التوزيع بأنه" توزيع الدخل القومي والثروة على قوى الإنتاج في المجتمع."

كما يعرف أيضا بأنه: "تقسيم وتوزيع الناتج الكلي بين أفراد المجتمع وقطاعاته".

لكن التعريف الأول لا يشمل كافة أفراد المجتمع، والتعريف الثاني لا يشمل توزيع الثروة،

ولذلك يمكن تعريف التوزيع تعريفا شاملا بأنه: "الطريقة التي يتم بها تقسيم الثروة والدخل القوميين، بين أفراد المجتمع وفئاته، في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع".

أما تعريف التوزيع في علم الاقتصاد هو: "الطريقة التي يتم بها توزيع الناتج الإجمالي أو الدخل أو الثروة بين الأفراد أو بين عوامل الإنتاج (مثل العمالة والأرض ورأس المال)".

2- أنواع التوزيع:

تطور الفكر الإقتصادي والانساني بعد معاناة وتحارب مريرة في اتجاه معالجة متوازنة لمشكلة التوزيع، تجمع بين جانبيها أو بعديها الرئيسيين، البعد الجماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، والبعد الفردي وتحقيق كفاءة الانتاج، فقد استقرت المجتمعات على ضرورة أن يتم التوزيع بطريقتين تكمل إحداهما الأخرى، وذلك بإقرار التفاوت بين أفراد المجتمع وتوزيع الدخول حسبه لتحقق الكفاءة الانتاجية ثم التخفيف من حدة التفاوت للحد من آثاره السيئة، لتتحقق العدالة الاجتماعية ومن هنا أصبح الاقتصاديون يقسمون التوزيع إلى نوعين :

2-1- التوزيع الوظيفي: أي توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع الذين ساهموا في إنتاجيه حسب وظيفة كل فرد في العملية الإنتاجية، حيث يتميز كل فرد عن الآخر في هذه المساهمة من حيث ما يملكه من ثروات ومواهب وما يقدمه من جهود.

2-2- التوزيع الشخصي: أي توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع، بغض النظر عن مساهمة كل فرد أو عدم مساهمة في العملية الإنتاجية، فهو توزيع ينظر فيه إلى الأشخاص لا إلى مساهماتهم في العملية الانتاجية، وهو توزيع ينصب الاهتمام فيه على درجة التفاوت في توزيع الثورة والدخل بين

أفراد المجتمع، وظاهرة الغني والفقر وأسباب ذلك وآثاره والإجراءات المناسبة لمعالجته، كإجراءات إعادة التوزيع.

ولكن لا يزال الفكر الإقتصادي يتخذ موقفاً متطرفاً من توزيع الثروة أو الملكية، ففي حين نجد الرأسمالية تطلق حرية الأفراد في التملك دون تنظيم أو ضبط، نجد الاشتراكية تلغي الملكية الفردية بالكلية، مع أنه لا المساواة التامة في توزيع الثروة ولا إقرار التفاوت فيها يمكن أن يحقق التوزيع الأمثل للثروة.

أما الاسلام فقد سبق إلى المعالجة لمشكلة التوزيع، بما في ذلك مشكلة توزيع الثروة أو الملكية، دون تطرف بالإلغاء أو الإطلاق، ولذلك يقسم الاقتصاديون الاسلاميون التوزيع إلى ثلاثة أنواع، مضيفين توزيع الملكية الذي أغفله الاقتصاديون:

- **توزيع ما قبل الانتاج أو توزيع الثروات أو التوزيع القاعدي:** ويتعلق بتقسيم الثروة بين أفراد المجتمع، من خلال القواعد التي تنظم الملكية الخاصة والملكية العامة، وتحدد نطاق كل منهما ووسائل الاكتساب والقيود الواردة على الاستعمال...إلخ.
- **توزيع ما بعد الانتاج أو توزيع الثروة المنتجة أو توزيع الدخل أو توزيع السوق أو التوزيع الوظيفي أو توزيع الدخول على عناصر الانتاج:** ويتعلق بتقسيم الدخل بين الأفراد في السوق، من خلال العقود التي تنظم هذا التقسيم كالمضاربة والربا....إلخ.
- **إعادة التوزيع أو التوزيع الشخصي أو التحويلات الإجتماعية أو التوزيع التوازني:** ويتعلق بتقسيم الدخل القومي بين أفراد المجتمع، من خلال إجراءات تقوم بها الدولة من خلال سياستها المالية (كما في الزكاة والضرائب) أو من خلال سياستها الاجتماعية (كما في إقامة المشاريع العامة وتقديم الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة) أو من خلال إجراءات يقوم بها الأفراد تطوعاً أو إلزاماً (كالزكاة وصدقات التطوع والهبات).

3- أبعاد مشكلة التوزيع:

تتعلق مشكلة التوزيع في صعوبة تحديد الطريقة المثلى لتقسيم الدخل الوطني أو الناتج الكلي على أفراد المجتمع وقطاعاته، وذلك نظراً للأبعاد المختلفة المتعلقة بها والمتداخلة وهي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية والأخلاقية، ويمكن توضيح مشكلة التوزيع بأبعادها المتداخلة من خلال إفتراض طرق مختلفة لتقسيم الثروة والدخل، تقوم كل منها على أبعاد ومسوغات معينة تختلف عن الأخرى، وسنلخص الأبعاد التي تقوم عليها كل طريقة فيما يلي:

3-1- المساواة في توزيع الثروة والدخل:

تقضي هذه الطريقة بإحلال المساواة والقضاء على أغلب مظاهر التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع، على أساس نظرة إجتماعية بإعتبار أن كل غرد في المجتمع لا يتميز عن غيره بهذا الاعتبار، فتقتضي العدالة الاجتماعية القضاء على كل تمايز في التوزيع، خاصة وأن أكثر هذا التفاوت مصدره التفاوت في الملكية.

2-3- التفاوت في التوزيع الثروة والدخل:

وتقوم هذه الطريقة على البعد الفردي في التوزيع، وتقضي بإقرار الاختلاف في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع مهما بلغ من فحش واتساع، على أساس نظرة فردية في المجتمع، باعتباره فردا متميزا عن غيره بمواهبه وثروته التي جمعها بجهده أو من عند أبائه، فتقتضي الكفاءة الإنتاجية أن تقر التفاوت وإلا لغابت دوافع العمل لدى الأفراد وما يترتب عن ذلك من نتائج على المجتمع ككل.

3-3- البعد الفردي والجماعي في توزيع الثروة :

إن تبني البعد الجماعي في توزيع الثروة والدخل يعيق العملية الإنتاجية والعمل بصفة عامة لغياب الحوافز، وما لهذا الأمر من مترتبات على تطور المجتمع وتقدمه، كما أن إعتماد البعد الفردي في التوزيع تخل بالعدالة الاجتماعية وما ينتج عن ذلك من تفاوت طبقي واستغلال للطبقة الضعيفة، فالتوفيق بين البعدين وخلق حالة من التوازن بين كفاءة الإنتاج والعدالة الاجتماعية ينتج عنه هذا البعد المزدوج في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع.

4- توزيع العوائد على عناصر الإنتاج:

إن توزيع العوائد على عوامل الإنتاج هو تقسيم الدخل القومي بين أفراد المجتمع أو فئاته، الذين ساهموا في الإنتاج القومي حسب مساهمة كل فرد أو فئة، في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، ولقد أطلق الاقتصاديون على هذا النوع من التوزيع العديد من التسميات، فقد أطلق عليه الكلاسكيون" نظرية التوزيع"، ثم شاعت في نهاية القرن التاسع عشر تسمية "نظرية أثمان عناصر الإنتاج" وقد يطلق عليه :"نظرية توزيع الدخول على عناصر الإنتاج" وقد يطلق عليه :"نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج .

وقد حدد الاقتصاديون أربعة أنواع من العوائد تقابل الأنواع الأربع لعوامل الإنتاج، فالريع عائد الأرض، والأجر عائد العمل، و الفائدة عائد رأس المال، والربح عائد التنظيم.

وسنحاول توضيح أنواع العوائد على عناصر الانتاج، فيما يلي:

4-1- الريع:

يحمل الريع Rent في الاقتصاد معان عدة، فهو ينصرف بمعناه الواسع إلى كافة إشكال الدخول الناتجة دون بذل أي جهد يذكر، لذا يطلق عليه البعض اسم «دخل البطالة». وبهذا المعنى يعتبر الإيجار وإيراد الملك المؤجر والإيراد الناتج عن إقراض رأس المال وكل الدخول الأخرى التي تحققت دون بذل أي جهد يذكر في الحصول عليها.

وقد عرف الريع في علم الاقتصاد بأنه: " ذلك الإيراد (الدخل) الذي يحصل عليه شخص أو مجموعة أشخاص نتيجة تمنعهم بمزايا خاصة تجاه أشخاص آخرين منافسين لهم في العمليات الاقتصادية.

هناك أنواع عديدة من الريع طبقاً للمنظور الذي يعتمده الباحث في دراسته، مع ذلك يمكن التمييز بين بعض أنواع الريع :

- **الريع المطلق أو ريع الأرض:** وهو ثمن منفعة الأرض كعنصر إنتاج، حيث يجب دفع ثمن الأرض (الريع)، وذلك لأن الأرض نادرة.
- **الريع التفاضلي أو الريع الخصوبة :** وهو الريع الناشئ عن إختلاف درجة خصوبة الأراضي الزراعية، ولما كانت الأسعار تتحدد وفق تكلفة الناتج على الأرض الحدية (الأقل خصوبة)، لذلك فإن أصحاب الأراضي ما قبل الحدية هم الذين يحصلون على هذا النوع من الريع.
- **شبه الريع:** يعرف بأنه الفائض الذي استطاعت وسائل أخرى غير الأرض تحقيقه بعد خصم تكاليف الإدامة التي تبقي تلك الوسائل الإنتاجية صالحة للاستخدام في المدة نفسها، وأن شبه الريع هذا سيتحول في الأجل الطويل إلى عنصر من عناصر التكلفة.
- **الريع الاستهلاكي:** أو كما يسميه **"ألفريد مارشال"** بقيمة الإشباع الفائض التي يحصل عليها المستهلك عند شرائه سلعة ما أو مجموعة من السلع، لهذا فهو مجرد ظاهرة نفسية خاصة.

4-2- الأجر:

الأجر هو ثمن العمل، أي المقدار من النقود الذي يدفعه صاحب العمل إلى العامل نظير خدمات يؤديها هذا الأخير، وهي بالنسبة للعامل تمثل الدخل الذي يحصل عليه في مقابل ما يبذله من مجهود في فترة معينة لحساب صاحب العمل، والعمل في المعنى الاقتصادي يشمل جميع المجهودات الإنسانية التي تبذل لخلق المنافع أو زيادتها، سواء أكانت هذه المجهودات عضلية أم ذهنية، والعمل كعنصر من عناصر الإنتاج يتميز عن العناصر الأخرى بميزة أساسية، وهي أن له دور مزدوج يتمثل في كونه عنصرا إنتاجيا يساهم في العمليات الإنتاجية إلى جانب كونه مستهلكا.

والأجر بالمعنى الاقتصادي هو التعويض المدفوع للعامل الأجير كثمن لجهده المستغل من قبل شخص (منتج) أو أشخاص آخرين (منتجون)، خلال مدة زمنية معينة.

- **أنواع الأجور :**

تختلف الأجور من ناحية طريقة الدفع، فعندما يدفع بصورة منتظمة إلى العامل الأجير وبشكل نقد فإنه يعرف باسم "الأجر النقدي"، أما عندما يدفع على شكل مدفوعات مادية أو طبيعية كالسكن أو دفع جزء منه بشكل منتجات، فإنه يعرف باسم "الأجر الطبيعي أو العيني"، وغالبا ما يظهر هذا النوع من الأجور في الزراعة.

إن الفرق الأساسي بين الأجر النقدي والأجر الطبيعي هو أن الأخير يتمثل بوحدات معينة من السلع والخدمات تدفع للعامل لقاء الخدمة التي يقدمها لمن استأجره واستغل طاقة عمله، ويتأثر الأجر الطبيعي بتقلبات الأسعار السلع التي يحصل عليها لقاء عمله أو جزء منه، حيث يرتفع بارتفاع الأسعار وينخفض بانخفاضها.

من جهة أخرى ينبغي التمييز بين الأجر الاسمي (النقدي) والأجر الحقيقي :

أ. الأجر النقدي :

هو ما يحصل عليه العامل من نقود لقاء قيامه بالعمل في يوم معين، أو في فترة زمنية معينة، فهو إذن يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يحصل العامل خلال مدة زمنية معينة.

ب. الأجر الحقيقي:

هو عبارة عن كمية السلع والخدمات التي يستطيع العامل أن يحصل عليها بواسطة أجره النقدي، فهو إذن يشير إلى مقدار السلع والخدمات التي يستطيع العامل الحصول عليها بواسطة أجره النقدي، فهو يعبر عن القوة الشرائية للأجر الاسمي، وكلما انخفضت القوة الشرائية كلما قل حجم السلع والخدمات التي تشترى بمقدار معين من الأجر الاسمي والعكس.

والأجر الحقيقي على هذا الأساس يتوقف على مستويات الأسعار السائدة، فإذا ارتفع الرقم القياسي للأسعار في بلد ما، قلت كمية السلع التي يمكن أن يحصل عليها الفرد بوحدة النقود، وبالتالي قل الأجر الحقيقي، وإذا انخفضت مستويات الأسعار السائدة زادت كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة النقود، وبالتالي زاد الأجر الحقيقي.

4-3- الفائدة :

الفائدة تعني كمية النقود الإضافية التي يكون الشخص مستعداً لدفعها، من أجل حصوله على سلعة أو مورد معين الآن، بدلا من المستقبل، ولما كان الأفراد يحصلون على سلع في وقت مبكر بواسطة اقتراضهم من طرف آخر (شخص أو مؤسسة)، بدلا من دفع ميلغ كبير للبائع في تاريخ معين مستقبلاً،

كان هناك ثمن لهذا الاقتراض. ويعبر آخر عن الفائدة بأنها " ثمن الامتناع عن الاستهلاك في الحاضر، أي ثمن الادخار".

وقد عرف "آدم سميث" الفائدة بأنها " ثمن لاستخدام رأس المال الناتج عن تضحية إدخارية حقيقية". كما عرفها "ريكاردو" بأنها "عبارة عن التعويض الذي يدفعه المقترض عن الربح الذي كان يمكن أن يحققه بإستثمار ماله"، أما الفائدة عند "كينز" هي: "ثمن التنازل عن السيولة، أو ثمن عدم الاكتناز، فهي الثمن الذي يجب دفعه لحاملي الأموال للتنازل عن الأصول السائلة في صورة نقدية أو الحصول على أصول أخرى تحمل مخاطر أكبر".

- **أنواع الفائدة :**

عند القيام بعملية الإقراض؛ يُمكن تطبيق نوعين رئيسيين من الفائدة على القروض؛ وهما الفائدة البسيطة، والفائدة المركبة، ويُمكن توضيح مفهوم كل منهما على النحو الآتي:

أ. الفائدة البسيطة: هي مقدار محدد من المال يُفرض على أساس المبلغ الأصلي المُقرض للمقترض، والذي يجب على المقترض أن يدفعه مقابل أن يقوم باستخدام هذا المال.

ب. الفائدة المركبة: هي الفائدة التي تُفرض على كل من المبلغ الأصلي، والفائدة المدفوعة على ذلك القرض، وهي النوع الأكثر شيوعًا.

4-4- الربح :

الربح (Profit) هو العائد الصافي أو دخل المنظم الذي ينجح في جعل تكاليفه الكلية أقل من إيراده الكلي، وقد اعتبر بعض الاقتصاديين الربح مكافأة للمخاطر التي تحيط برأس المال المستثمر وذلك فهو نوع من أنواع التكاليف المعتاد تقديرها مقدما.

إذا مول المنتج مشروعه من أرباحه المتحققة في العمليات الإنتاجية السابقة وكان في الوقت نفسه مشرفا على جزء من العمليات الإنتاجية، فإن المخاطر المتوقعة هي ليست مخاطر منتج بل تعتبر مخاطر ممول أو مخاطر مالك البضاعة، كما وأن تفادي مخاطر العمل والإنتاج هو جزء من أعمال المنتج المشرف على عمليات الإنتاج وهي تعتبر (أي تفادي المخاطر) أرباح محققة له.

وبالنسبة لمنتج الذي يشرق على الإنتاج ويشارك في جزء من العمل بنفسه كعامل ويحتسب هذه المشاركة في العمل أجرا ما، فإن الدخل المتحقق لديه هو دخل الأجر وليس دخل المنتج.

أما الربح كعائد فيختلف عن العوائد الأخرى (الأجور، الريع والفائدة) تعتبر مدفوعات تعاقدية وأنها متحققة وموجبة في الأحوال الإنتاجية للمشروع كافة بينما الربح يعد مدفوعا

متبقيا وأنه من المحتمل أن يكون سالبا وهذا يعني أن المالك يمكن أن يخسر بعض أرسماله.

- **أنواع الربح :**

ينبغي التمييز بين الربح الاقتصادي (Economic Profit) والربح المحاسبي (Accounting Profit). فالأخير هو الفرق بين الإيراد الكلي والإنفاق الكلي (التكاليف الظاهرة) خلال مدة معينة، ويضم الإنفاق جميع المدفوعات الفعلية أو المدفوعات النقدية المسجلة في الدفاتر المحاسبية كالأجور والمواد الأولية والاندثار.

أ. **الربح الاقتصادي:** هو فائض الدخل المتبقي بعد خصم إجمالي التكاليف (الصريحة والضمنية) من إجمالي الإيرادات.

والتكاليف الضمنية هي التكاليف التي تدخل ضمن مصروفات التشغيل، لكنها لا تُقيد في الدفاتر. التكاليف الضمنية بالنسبة للشركات الخاصة أو الصغيرة قد تشمل تكلفة الفرصة البديلة للمالك، مخزون رأس المال، القدرة على تنظيم المشروعات، والوقت المقضي في الاستثمار في الشركة.

وبالنسبة للشركات العامة فالتكاليف الضمنية تشمل تكاليف الفرصة البديلة لاستثمار أصحاب الأسهم في الشركة. كما يبين هذا النوع من الأرباح مدى نجاح الشركة في توزيع الموارد.

ب. الربح المحاسبي: هو صافي الدخل الذي تحققه الشركة خلال سنة محاسبية محددة. و يتم الحصول عليه بعد خصم إجمالي التكاليف الصريحة من إجمالي الإيرادات.

والتكاليف الصريحة هي أي مدفوعات تُسجل بالدفاتر مثل ثمن الموارد التي تستخدمها الشركة في إنتاجها، والفائدة، والديون، والضرائب، ورواتب الموظفين، والكهرباء، والإسجار.

لا تشمل تلك التكاليف الصريحة المدفوعات، التي يتم صرفها لأصحاب الأسهم، كالعائد على رأس المال المستثمر. و ينعكس هذا النوع على ربحية الشركة.

وهنا يكمن الفرق بين الربحين، فالتكاليف بالمنظور الاقتصادي لا تقتصر على التكاليف الظاهرة، وإنما تتضمن التكاليف الضمنية التي تتكون من عوامل الإنتاج التي يمتلكها صاحب المشروع، كاستخدامه لخدمته الشخصية في إدارة مشروعه أو استخدامه لأرضه الخاصة أو رأس ماله الخاص، وهو ما يعني أن التكاليف من وجهة نظر الاقتصادي هي أكبر من التكاليف من وجهة نظر المحاسب، لذا فإن الربح الاقتصادي من وجهة نظر الاقتصاديون هو الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الاقتصادية (الظاهرة والضمنية)، وبهذا يكون الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي ما دامت التكاليف الاقتصادية أكثر من التكاليف المحاسبية.

المحاضرة الخامسة:

نشاط الاستهلاك

1- تعريف الاستهلاك:

يعرف الاستهلاك على أنه « ذلك الجزء المستقطع من الدخل والذي يمكن إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك». وبما أن الاستهلاك هو جزء مستقطع من الدخل المتاح للتصرف فإنه بلا شك سيتبقى جزء آخر من الدخل يمكن تعريفه بالإدخار والذي يمكن أن يكون ادخار نقدي على شكل مبالغ مالية أو ادخار حقيقي يكون على شكل استثمار.

وقد عرفه قاموس علم الاقتصاد بأنه: " عملية إتلاف السلع والخدمات بعد إشباع حاجيات الأشخاص من هذه السلع والخدمات". إذن الاستهلاك هو استعمال السلع والخدمات قصد إشباع حاجيات الأعوان الاقتصاديين، سواء كانت هذه الأخيرة أفرادا مستهلكين نهائيين، أم مؤسسات إنتاجية، أم هيئات رسمية أو شبه رسمية.

كما يعرّف الاستهلاك كمصطلح مالي بأنّه: " السلع والخدمات التي تستهلكها الحكومة في تأدية خدمات عامّة للجمهور، كما ويطلق كذلك على السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد".

أمّا الاستهلاك كمصطلح فقهي فيمكن تعريفه " بزوال المنافع التي وُجد الشيء من أجل تحقيقها، وإن بقيت عينه قائمة.

ويعرّف الاستهلاك أيضاً بأنّه: " استخدام السلع أو إتلافها أو التمتع بالخدمات، وذلك من أجل إشباع حاجات ورغبات معيّنة، لذا يمكن أن يُنظر للاستهلاك على أنّه الهدف أو الغاية الأساسية لجميع النشاطات الاقتصادية؛ فالاستهلاك له علاقة بالإنتاج، وله دور أساسي في بناء التركيب الاقتصادي وتحريك العجلة الاقتصادية.

أما الإنفاق الاستهلاكي هو: " ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وهذه السلع قد تستخدم لمرة واحدة مثل السلع الغذائية وقد يطول استخدامها لأكثر من مرة مثل الملابس".

2- أنواع الاستهلاك:

يمكن أن نميز بين عدة أنواع من الاستهلاك، وذلك من خلال عدة تصنيفات أو معايير، ومن بينها الغرض من الاستهلاك، والمستهلك، ومصدر السلع والخدمات المستهلكة، ونوعية السلع المستهلك.

2-1- أنواع الاستهلاك من حيث الغرض :

من خلال معيار الغرض والهدف من الاستهلاك، فإن نميز بين نوعين من الاستهلاك، وهما: **الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط**.

- **الاستهلاك النهائي:** يقصد بالاستهلاك النهائي على أنه استخدام السلع والخدمات في إشباع الاحتياجات المباشرة للقطاع العائلي، أي الإنتاج الذي يستهلك استهلاكاً نهائياً بما ينطوي عليه من استخدام المنتجات من سلع وخدمات أو التمتع بها لإشباع رغبات المستهلك. ويعتبر هذا النوع من الاستهلاك غير منتج.
- **الاستهلاك الوسيط:** يقصد به استعمال السلع والخدمات مرة ثانية في العملية الإنتاجية، كإستخدام المواد الأولية أو السلع نصف مصنعة أو الالآت من أجل إنتاج سلع إستهلاكية أخرى، ويمكن القول بأن هذا النوع من الاستهلاك متعلق بإستهلاك القطاعات المنتجة.

2-2- أنواع الاستهلاك من حيث المستهلك (الطرف/الجهة):

يمكن أن تفرق بين نوعين من الاستهلاك من خلال معيار الطرف أو الجهة المستهلكة، وهما : **الاستهلاك الفردي (الخاص) والاستهلاك الجماعي (العام).**

- **الاستهلاك الفردي (الخاص):** يعرف الاستهلاك الفردي أو الخاص على أنه عملية استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد والعائلات، وهو الاستهلاك الذي يكون عن طريق الإنفاق الشخصي أو الخاص، كالمأكل، المشرب، الملبس والمركب.. إلخ.
- **الاستهلاك الجماعي (العام):** هو الاستهلاك الذي تقوم به الهيئات والوحدات الحكومية، أو هو الاستهلاك الذي يشترك فيه جميع أفراد المجتمع ويكون الإنفاق عليه من طرف الدولة، كإستعمال الطرقات، والمستشفيات العمومية، والمؤسسات التعليمية...إلخ.

2-3- أنواع الاستهلاك من حيث السلعة المستهلكة (نوعها):

وتميز من خلال معيار نوع السلعة المستهلكة بين نوعين من الاستهلاك، وهما: **الاستهلاك الفوري والاستهلاك التدريجي**.

- **الاستهلاك الفوري**: وهو استخدام السلع التي تستهلك مرة واحدة، أي هي السلع التي تختفي بمجرد استهلاكها في المرة الأولى وهي السلع غير المعمرة.
- **الاستهلاك التدريجي**: وهو استعمال السلع التي تستهلك بشكل تدريجي، أي هي السلع التي لا تختفي بمجرد استهلاكها في المرة الأولى بل تبقى صالحة للاستعمال لمدة طويلة، وهي السلع المعمرة.

3- دالة الاستهلاك عند كينز:

توضح دالة الإستهلاك العلاقة بين الدخل المتاح و الإستهلاك . وهي تعكس العلاقة بين الإستهلاك والعامل أو العوامل التي تحدده أو تؤثر عليه ، ويمكن التعبير عنها رياضيا بالشكل التالي :

$$C=f(y) \quad \text{أي} \quad c=a+by$$

- **الميل الحدي للاستهلاك MPC :**

يعبر هذا المصطلح عن كمية التغير الذي يحدث في الانفاق الاستهلاكي c نتيجة لتغير الدخل y بوحدة واحدة وهو يمثل مماس النقطة المدروسة او المشتقة الجزئية الأولى لدالة الاستهلاك c بالنسبة للدخل y .

يحسب الميل الحدي للاستهلاك MPC بطريقتين:

أ- اذا كانت البيانات منفصلة، مبوبة أو في شكل جدول :

$$MPC=\frac{\Delta c}{\Delta y}=\frac{C_2-C_1}{y_2-y_1}$$

ب-اذا كانت البيانات متصلة، غير مبوبة، او في شكل دالة:

$$\text{MPC} = \frac{\Delta c}{\Delta y} = \text{b}$$

ت-وهي تعبر عن المشتقة الجزئية الاولى لدالة الاستهلاك بالنسبة للدخل:

$$C= \mathbf{C0} +by$$

- **الميل المتوسط للاستهلاك APC:**

وهو يعرف على انه الجزء من الدخل المستهلك منسوبا الى الدخل نفسه أي نسبة الاستهلاك بالنسبة للدخل حيث:

$$\text{APC} = \frac{\mathbf{c}}{y}$$

$$C= \mathbf{C_0} +b_y$$

$$\text{APC} = \frac{\mathbf{c0}+by}{y} = \frac{\mathbf{c0}}{y} +\text{b}$$

العلاقة بين APC وMPC :

هنالك علاقة تربط APC بـ MPC وهي على النحو التالي:

لنفرض دالة الإستهلاك معرفة كالتالي : $C = C0 + by_d$

$$APC = \frac{C}{y} = \frac{C0}{y} + \frac{by}{y} \Leftrightarrow APC = \frac{C}{y} = \frac{C0}{y} + b \Leftrightarrow APC = \frac{C}{y} = \frac{C0}{y} + MPC$$

بما أن :

$$MPC < APC \Leftrightarrow 0 < \frac{C0}{y}$$

نلاحظ من قانون الميل المتوسط للاستهلاك ان العلاقة بين y و APC هي علاقة عكسية.

1-العوامل المؤثرة في الاستهلاك :

إن دراسة موضوع الإستهلاك تستدعي التعرض إلى دراسة العوامل المؤثرة عليه حيث هناك عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية، وهي:

1-3- العوامل الاقتصادية:

1-1-3- **الدخل:** يعتبر الدخل أحد أهم العوامل المؤثرة في الإستهلاك، باعتبار أن جزء كبير منه موجه لاقتناء أو إستهلاك حاجات إما دائمة أو مؤقتة، فالعائلات تبني خطط استهلاكها تحت قيد ميزانيتها فهي لا تستطيع استهلاك حاجات أكبر من دخلها إلا في حالة الاقتراض، وهذا ما يبين العلاقة الطردية بين الإستهلاك والدخل حيث أنه كلما ارتفع مستوى الدخل زاد الإستهلاك، وعندما ينخفض مستوى الدخل ينخفض معه الإستهلاك وهذا في حالة السلع العادية، أما بالنسبة السلع الرديئة تؤدي زيادة الدخل إلى انخفاض الطلب عليها.

2-1-3- **المستوى العام للأسعار:**

إن مفهوم السعر ينطلق من كون أن الإنتاج من السلع والخدمات له ثمن تحدد قيمته بعد تحديد تكلفته الكلية فإذا كان الإنتاج ذو مستوى كلي فإنه يقاس عن طريق المستوى العام للأسعار الذي هو من العوامل المهمة التي تؤثر في الإستهلاك ولتوضيح هذا نتطرق إلى الحالتين التاليتين:

- إذا كان هناك إرتفاع أو انخفاض في المستوى العام للأسعار الذي يصاحبه انخفاض أو إرتفاع متناسبان في الدخل المتاح، ففي هذه الحالة ترى الأسر إنها في وضعية مستقرة من حيث دخلها المتاح حيث أنهم ليسوا في وضعية جيدة ولا سيئة وبالتالي يفضلون الإبقاء على مستوى الإستهلاك على حاله دون تغيير.

- في هذه الحالة تكون التغيرات في المستوى العام للأسعار غير متوافقة مع تغيرات الدخل أي أن التغيرات في الدخل المتاح لها أثر مباشر على استهلاك الأسر* حيث إن إرتفاع الأسعار سيؤدي إلى إنخفاض في الدخل المتاح مما يكون له اثر على دالة الإستهلاك في المدى القصير

فالقيمة الحقيقية للأصول السائلة تتأثر بشكل مباشر بتغيرات المستوى العام للأسعار، وهو ما يطلق عليه بأثر "بيجو"، فاتجاه الأسعار إلى الانخفاض سيؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للأصول السائلة (القدرة الشرائية للثروة) مما يؤدي إلى زيادة نسبة الدخل الموجهة للاستهلاك، مما يؤدي إلى تحفيز المستهلكين على الرفع من إنفاقهم الإستهلاكي، أما في حالة انخفاض المستوى العام للأسعار فانه يحدث العكس.

3-1-3- توزيع المداخيل: من المعلوم أن توزيع الدخل في المجتمع لا يتم بشكل متساو بين جميع فئاته مما يترتب عليه تفاوت الميول إلى الإستهلاك، فالفئات مرتفعة الدخل تتميز بانخفاض الميل المتوسط مقارنة بالفئات الأقل دخلا؛ وعلى هذا فأي تغير في اتجاه توزيع الدخل لكي يصبح أكثر عدالة، قد يؤدي إلى إرتفاع الميل المتوسط للاستهلاك على مستوى المجتمع.

3-1-4- الثروة: تعرف الثروة على أنها جميع ممتلكات الأفراد من الأصول المالية والعقارية، ولكن من المهم التمييز بين الدخل والثروة، فكثيراً ما نرى أفرادا أغنياء يملكون أموالا وعقارات، ولكن ليس لديهم وظيفة، ولا يتقاضون راتبا شهريا. وهذا يعني أن الثروة أشمل بكثير من الدخل.

وتدخل الثروة في كثير من الأحيان في دالة الإستهلاك الكلية كمحدد للاستهلاك، إذ يؤدي إرتفاع قيمة الممتلكات العقارية والأوراق المالية من أسهم وسندات لدى بعض الأفراد إلى زيادة ميلهم إلى الإنفاق على الإستهلاك نتيجة تحسن مركزهم المالي، مما يؤدي إلى زيادة قدرتهم على الإنفاق الإستهلاكي وبالتالي تحول دالة الإستهلاك الكلية إلى الأعلى والعكس صحيح.

3-1-5- البيع بالتقسيط: يعني الحصول على السلع الإستهلاكية بالبيع الأجل، فيزداد حجم المشتريات الكلية على الحساب، خاصة إذا تحمل المستهلكون تكاليف منخفضة لحصولهم على السلع الإستهلاكية بهذه الطريقة، مما يؤدي إلى انتقال دالة الإستهلاك الكلية إلى الأعلى.

3-1-6- سعر الفائدة: إن سعر الفائدة هو ذلك الثمن المدفوع مقابل التضحية بالإستهلاك الحاضر، أي انه ضمن الادخار ويعتقد البعض أن إرتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى الادخار ومن ثم نقص الإستهلاك ولكن ليس بالضرورة أن يكون هذا صحيحا، فقد يؤدي إرتفاع سعر الفائدة إلى تقليل الكمية الواجب ادخارها وهذا بهدف تحقيق دخل ثابت كما أن الإرتفاع في سعر الفائدة يؤدي إلى

انخفاض الاستثمار بسبب نقص الطلب على القروض وزيادة الادخار الحالي وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض في قيمة الدخل، ومن ثم انخفاض الإستهلاك والادخار.

3-1-7- القروض الإستهلاكية: تكلفة الائتمان (سعر الفائدة على القروض المخصصة للاستهلاك) ومدى إتاحة الائتمان للقطاع العائلي(القروض الإستهلاكية) تؤثر مباشرة على قدرة العائلات على الإستهلاك، حيث إذا انخفضت تكلفة الائتمان وزاد المتاح من الائتمان للقطاع العائلي كلما زادت قدرة القطاع العائلي على الإستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل، وهذا من المتوقع أن ينتقل دالة الإستهلاك إلى أعلى كلما زاد الائتمان الممنوح للقطاع العائلي.

3-1-8- التضخم: هو ظاهرة اقتصادية تترجم الإرتفاع الحاد في الأسعار الذي يقابله انخفاض في القدرة الشرائية للنقود، فلو قدرنا الإستهلاك كدالة خطية بسيطة للدخل الجاري فقط فإننا سوف نبالغ في قيمة الميل الحدي للاستهلاك، لأنه في فترات إرتفاع الأسعار والدخول الجارية سيكون لكل من المتغيرين أثر موجب على الإستهلاك وعليه فإن لإرتفاع الأسعار أثر واضح على نماذج الإستهلاك فالإرتفاع النسبي في أسعار المواد الغذائية والمشروبات والسجائر والملابس يؤدي إلى زيادة النسبة المنفقة من الدخل على هذه السلع وبصفة عامة تزداد النسبة المنفقة للدخل على السلع الضرورية إذا ما نشأ من التضخم في أسعار هذه السلع بالنسبة لأسعار السلع الأخرى.

3-2- العوامل غير إقتصادية:

سنحاول من خلال هذه العناصر معرفة أثر العوامل غير الاقتصادية على الإستهلاك العائلي من خلال العناصر التالية :

3-2-1- العوامل الذاتية: تتمثل هذه العوامل في السلوك النفساني للمستهلك، إذ من شأن هذه العوامل أن تقلل أو تزيد من رغبة الأفراد على الشراء، فتتأثر السلوك الإستهلاكية للأفراد داخل المجتمع نتيجة التغير في أسلوب الدعاية والإعلان، التغير في جاذبية السلع، التغير في التوقعات المستقبلية حول مستويات الأسعار، التوقعات حول عرض السلع وتوفرها في السوق وكذلك احتمالات تغير مستويات الدخل في المستقبل، فإذا توقع المستهلك احتمال تعرض البلاد لخطر الحرب، فإنه يلجأ مباشرة إلى شراء المزيد من السلع الإستهلاكية وتخزينها للاستعمال المستقبلي، حيث يمكن لهذا التوجه الإستهلاكي أن يجعل دالة الإستهلاك تنتقل إلى أعلى. كما أن توقعات حركات الأسعار من شأنها أن تؤثر على دالة الإستهلاك، فإذا توقع الأفراد إرتفاع أسعار السلع في المستقبل فإن توقعهم هذا سيدفعهم إلى شراء مزيد من السلع وبالتالي زيادة الإستهلاك الكلي وانتقال دالة إلى أعلى، كذلك إذا أعلنت الحكومة عن خطط اقتصادية جديدة من شأنها النهوض بالاقتصاد الوطني والقضاء على الركود فهذا من شأنه

أن يشعر الأفراد داخل المجتمع من أن الانتعاش الاقتصادي بات قريبا وأن مداخليهم سترتفع عاجلا أم أجلا فتزداد رغبتهم بالشراء على أمل تحسن أوضاعهم الاقتصادية في المستقبل وهذا يؤدي إلى انتقال دالة الإستهلاك إلى أعلى. كما أن التغير في أذواق الأفراد من شأنه أن يؤثر سلبياً أو إيجابياً على الإستهلاك حسب طبيعة هذا التغير، إن تأثر الأذواق بعوامل عديدة مثل الدعاية والإعلان وتتغير المستوى الثقافي والاجتماعي، وكل هذه من شأنها أن تؤثر على مستوى الإستهلاك داخل المجتمع وتحول دالة الإستهلاك نحو أعلى أو إلى أسفل.

3-2-2- عوامل المحيط الاجتماعي: لم يعر التحليل الاقتصادي الكلاسيكي والكينزي أهمية بالغة للجوانب الاجتماعية والنفسية ومدى تأثيرها على الإستهلاك بعكس نظرية الدخل النسبي لـ"ديوزنبري" المعاصرة، وتصنف بأنها مدخل اجتماعي واقتصادي لتفسير السلوك الإستهلاكي للفرد بحيث أن الأفراد في استهلاكهم يتأثرون بالتفاعل الذي يحصل بين رغبة الأفراد في إطار دخلهم وبين نوعية السلع المراد استهلاكها، حيث أن حرية الفرد في اتخاذ قرار الإستهلاك تظهر في تغيير جودة السلع التي يستهلكونها، وهذا يختلف عن التحليل الكلاسيكي الذي يركز على كمية المشتريات من السلع كمظهر للسلوك الإستهلاكي للأفراد.

ونجد أن هذه النظرية تركز على طبيعة التقليد والمحاكاة المتعلق بالإستهلاك الذي يتضمن رغبة الأفراد في تقليد أنماط معيشة الأفراد المرموقين إجتماعياً، والذين يتمتعون بمستويات استهلاك مرتفعة الشيء الذي يدفعه إلى زيادة استهلاكه والسحب من مدخراته، ونتيجة لذلك يشعر الفرد أما بالرضي والارتياح لمستوى إستهلاكه الحالي أو يشعر بعكس ذلك.

المحاضرة السادسة:

نشاط الادخار

الادخار من المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تعزز النمو الاقتصادي؛ إذ يعد مصدراً من مصادر التمويل الداخلي، ويشكل الادخار العائلي أداة مهمة لأي اقتصاد لمساهمته في تحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة. وقد أظهرت نتائج الكثير من الدراسات التطبيقية أن الدول التي يتمتع اقتصادها بازدياد معدلات الادخار فيها حققت معدلات نمو اقتصادي عالية؛ فإدراك العوامل التي تُعد عائقاً في طريق الادخار وتؤثر في حجمه ومعدلات نموه في مختلف الدول هو الأساس لوضع سياسات مناسبة لتعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها في المسار الاستثماري.

1-تعريف الإدخار:

يعرف الإدخار بأنه : " هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع والخدمات، ولا يخصص للاكتناز، ويتم الاحتفاظ به بعيداً عن الاستهلاك والاستثمار، سواء في صورة نقود سائلة أو أصول أخرى؛ أي أنه هو الفرق بين الدخل والإنفاق الجاري".

كما يقصد بالادخار هو "ذلك الجزء من الدخل الجاري الذي لم يتم استخدامه في الاستهلاك الجاري خلال فترة زمنية، وتم توجيهه لبناء الطاقات الإنتاجية التي تعمل على زيادة هذا الدخل، أو تحافظ على مستواه المحقق فعلا في إطار دورة النشاط الاقتصادي".

وعرف بإتفاق المدارس الاقتصادية (النيوكلاسيكية والكلاسيكية والكينزية) :" بأنه ذلك الجزء من الدخل المتاح والذي يتم توجيهه للاستثمار في إنتاج السلع والخدمات والتي تأخذ طريقها للإنتاج، وتعد عملية اقتصادية يقوم بها الفرد كما تقوم بها الدولة، لذلك يعد وسيلة ضرورية لتكوين رأس المال المستخدم في الإنتاج".

يرى علماء مدرسة شيكاغو للاقتصاد أن مفهوم الادخار يختلف عن الاستثمار بأنه "مقدار المال المحتفظ به تحسباً للحاجة له مستقبلاً لتلبية الحاجات الاستهلاكية".

2- أنواع الإدخار:

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الإدخار، وذلك من خلال عدة تصنيفات، يمكن ذكرها فيما يلي:

2-1- من حيث طبيعة تكوين المدخرات:

يمكن أن نميز من حيث طبيعة تكوين الإدخار بين نوعين من الإدخار، هما: **الإدخار الإختياري والإدخار الإجباري**.

2-1-1- الإدخار الإختياري (الحر) :

وهو الادخار الذي يقوم به الفرد رغبة منه واستجابة لإرادته بحرية تامة، والذي يكون نتيجة لموازنته بين وضعين: وضع إقدامه على إنفاق دخله، ووضع إمساكه عن هذا الإنفاق.

وتسهم الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الدولة في زياده حجم (الادخار الحر)، من خلال التوعية بأهمية الادخار وتنميته، وتطوير المؤسسات الادخارية وتوسعها وتحسين خدماتها، ورفع سعر الفائدة؛ لتشجيع الأشخاص على توجيه مدخراتهم إلى القطاع الإنتاجي.

2-1-2- الإدخار الإجباري:

وهو الذي تنعدم فيه حرية الفرد؛ حيث يجبر عليه نتيجة لأسباب قانونية أو قرارات حكومية أو قرارات الشركات، ومنها ما يلي:

- **الادخار التقاعدي:** يتوفر لدى صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية، وهذا النوع له أهمية خاصة؛ لاتساع مجالاته، ولتمتعه بصفتي الاستمرار والثبات.
- **إدخار الشركات:** هو ما تقرره الشركات لدعم احتياجاتها، من خلال عدم توزيعها لقسط من أرباحها؛ لغرض التمويل الذاتي لمشاريعها (أي تناقص الأرباح الموزعة على المساهمين).
- **القروض:** وتنقسم القروض إلى:

أ. القروض الداخلية: يتم اللجوء إليها نتيجة شح الادخار الحر وقصور الادخار الإجباري (الضرائب)؛ حيث يتم توجيهها لأهداف الخطة العامة للدولة ودعم جهود التنمية.

ب. القروض الخارجية: هي وسيلة تلجأ إليها الدول بسبب قصور التمويل المحلي، ولتجنب بعض المخاطر الاقتصادية الداخلية، كالتدهور النقدي أو عدم الرغبة في تحمل ضرائب أعلى. وتسهم هذه القروض في:

- تنمية الصادرات وبدائل الواردات؛
- الدخل الوطني والمدخرات الوطنية؛
- تحسن الميزان التجاري؛
- الحد من التضخم وتدهور العملة المحلية.

- **التمويل التضخمي (بالعجز):** يتم عن طريق استحداث الادخار بزيادة وسائل الدفع والائتمان؛ ومن ثم الاستحواذ عليها واستخدامها في تمويل مشاريع التنمية. ويتم عن طريق:

- الحصول على الائتمان من الجهاز المصرفي في الدول المتقدمة.
- إصدار النقود في الدول النامية.

2-2- من حيث الطرف المدخر(المصدر):

يمكن أن نفرق من حيث الطرف المدخر (المصدر) بين نوعين من الإدخار وهما : الإدخار العام والادخار الخاص، وهناك من يقسمها إلى ثلاثة أنواع وهما: إدخار القطاع الحكومي (العام)؛ وإدخار قطاع الأعمال؛ وإدحار القطاع العائلئ (الخاص).

- **إدخار القطاع الحكومي (العام):** تعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها، وإلى نخفيض نفقاتها بهدف تحقيق فائض توجهه إلى تمويل الاستثمار، أي تكوين رأس مال حقيقي جديد، أو تودعه كإحتياطي لمواجهة ما يطرأ من عجز في الميزاتية العامة للدولة في السنوات المقبلة هذا الفائض هو ما يعبر عنه بالإدخار الحكومي.

إذا الادخار الحكومي يتمثل في فائض الميزانية والذي هو عبارة عن فائض الإيرادات العامة العادية أو الجارية على المصروفات (التفقات) العامة العادية أو الجارية.

- **إدخار قطاع الأعمال:** تتمثل مدخرات قطاع الأعمال في تلك الأرباح غير الموزعة التي تحققها المشروعات ومؤسسات الأعمال، والتي تخصصها لإعادة توظيفها في العملية الإنتاجية، أي زيادة إستثماراتها، بحيث كلما زادت الأرباح كلما زادت مدخرات هذا القطاع، وتعتبر مدخرات هذا القطاع من أهم مصادر الإدخار بالنسبة للدولة، خاصة الدول المتقدمة.
- **إدحار القطاع العائلئ (الخاص):** ويتمثل إدخار القطاع العائلي في ذلك الجزء من الدخل الشخصي الذي لم ينفق على الاستهلاك (الإنفاق الجاي)، أي الذي لم يستخدم في الشراء السلع الاستهلاكية والخدمات، وبحيث يوجه ذلك الجزء (الفائض) للإدخار، كأن يوضع مثلاً في صناديق التوفير، أو الودائع الآجلة، أو شراء الأوراق المالية كالأسهم والسندات....إلخ.

2-3- من حيث النظرة المحاسبية:

يمكن أن نفرق من حيث النظرة المحاسبية بين نوعين من الإدخار وهما: الإدخار الإجمالي، والإدخار الصافي.

- **الإدخار الإجمالي:** إن الإدخار الإجمالي هو ذلك الجزء من الدخل الذي يخصص لتجديد ما يلي من المعدات الرأسمالية نتيجة لاستعمالها في العمليات الإنتاجية.
- **الإدخار الصافي:** أما بالنسبة للادخار الصافي فهو لا يشمل ذلك الجزء من الدخل المخصص لأغراض المحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة، وإنما يشمل ما يخصص من الدخل لزيادة التكوين الرأسمالي.

3- دالة الإدخار:

إن دراستنا للإنفاق الكلي (الطلب الكلي) تستلزم علينا دراسة دالة الإدخار وهذا لإرتباطها بالإنفاق الكلي خاصة بالنسبة للإنفاق الإستثماري. فالادخار هو الجزء المتبقي من الدخل التصرفي بعد الإستهلاك. وعلى هذا فالدخل يقسم بين الإستهلاك والإدخار أي أن :

$$Y = C + S \ldots\ldots\ldots (1)$$
$$S = Y - C \ldots\ldots\ldots (2)$$
$$C = C0 + by \ldots\ldots (3)$$

نعوض (3) في (2) نجد:

$$Y = \mathbf{C0} + by + S \Leftrightarrow S = y - \mathbf{C0} - by = - C0 + (1-b)\, y$$

$$S = - C0 + (1-b)\, yd$$

وهذه العلاقة تعبر عن دالة الإدخار حيث :

C0 : إدخار مستقل عن الدخل.

S: الإدخار.

Yd : الدخل التصرفي.

- **الميل الحدي للإدخار MPS :**

يعبر هذا المصطلح عن كمية التغير الذي يحدث في الإدخار Sنتيجة لتغير الدخل y بوحدة واحدة وهو يمثل مماس النقطة المدروسة او المشتقة الجزئية الأولى لدالة الإدخار Sبالنسبة للدخل .

يحسب الميل الحدي للاستهلاك MPS بطريقتين:

$$MPC = \frac{\Delta S}{\Delta y} = \frac{S_2 - S_1}{y_2 - y_1}$$

- إذا كانت البيانات منفصلة، مبوبة او في شكل جدول :

- إذا كانت البيانات متصلة، غير مبوبة، او في شكل دالة:

$$\mathrm{MPS} = \frac{\Delta S}{\Delta y} = (1-b)$$

وهي تعبر عن المشتقة الجزئية الاولى لدالة الإدخار بالنسبة للدخل:

$$C = - \mathbf{C0} + (1-b)Y$$

مشتق الدالة بالنسبة لـ Y:

$$MPS = \Delta S/\Delta y = (1-b)$$

- **الميل المتوسط للإدخار MPS :**

يمكننا تعريف الميل الوسطي للإدخار والذي يمثل نسبة الإدخار إلى الدخل الوسطي حيث يرمز له بالرمز APS أي أن : $APS = S / Y$

$$APS = \frac{-C0}{y} + \frac{y}{y} - \frac{by}{y} = \frac{-C0}{y} + 1 - b = \frac{-C0}{y} + MPS \Rightarrow APS = \frac{-C0}{y} + MPS$$

وبما أن : $-A/Y > 0$ فإن: $APS < MPS$

- العلاقة بين: APC و APS وبين MPS و MPC :

$$Y = C + S \Rightarrow \frac{y}{y} = \frac{c}{y} + \frac{s}{y} \Rightarrow 1 = APC + APS$$

$$\Delta y = \Delta c + \Delta s \Rightarrow \frac{\Delta y}{\Delta Y} = \frac{\Delta c}{\Delta Y} + \frac{\Delta s}{\Delta Y} \Rightarrow 1 = MPC + MPS$$

أي أنه اذا تغير الدخل بوحدة واحدة سيخصص جزء منها للاستهلاك والجزء المتبقي يذهب للادخار وهدا حسب سلوك الافراد.

- **ملاحظات :**

- عندما يكون $yd=o$ يكون $C= C0$ أي أن الافراد سيطلبون سلعا وخدمات نهائية حتى ولو كان دخلهم منعدما لان هناك عوامل اخرى غير الدخل تحدد حجم الانفاق (c) ويكون مصدر تمويل هدا الانفاق هو السحب من الارصدة المدخرة سلفا وهذا ما يفسر الاشارة السالبة للادخار وذلك للدلالة عن عملية سحب المدخرات(حجم المدخرات يتناقص).

- عندما يكون يكون $C=yd$ يكون $S=o$ بمعنى ان الافراد في الحالة سينفقون كل الدخل على السلع والخدمات لانه لا يكفي الا للاستهلاك ومنه يصبح الادخار $S=o$ويمكن ترجمة ذلك بان الافراد عند مستويات معينة من الدخل لاينظرون الى حجم المدخرات والزيادة فيها بل الى تحقيق الاشباع من السلع من السلع والخدمات النهائية .

- وبالتالي يمكن القول بان الادخار يتحدد اولا عند الكلاسيك اما عند كينز يتحدد الانفاق الاستهلاكي اولا وما تبقى يوجه للادخار.

3- أهمية الادخار:

للادخار أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي إذ يعتبر محرك التنمية الاقتصادية من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة لهذه التنمية، إلا أنه يواجه صعوبات وعراقيل مختلفة كالعراقيل السياسية والاقتصادية . وتكمن أهمية الإدخار فيما يلي:

4-1- أهمية الادخار في النشاط الاقتصادي:

لقد لمست معظم الدول أهمية المدخرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها ومن ثم استمرار التقدم والنشاط الاقتصادي وضمان الاستقرار، إذ تعد المدخرات الوطنية الدعامة الأساسية للاستثمار ،لذا عملت هذه الدول بمختلف مذاهبها السياسية على تنمية

الوعي الادخاري بين أفرادها بشتى الطرق وجذب هذه المدخرات وتجميعها لاستخدامها في

تمويل التنمية الاقتصادية بما يتفق وأهداف الدولة وبما يعود على المجتمع بالنفع العام.

ولقد أظهر التطور الاقتصادي أن لصغار المدخرين أهمية كبيرة فيما يمكن أن يُحصل

عليه من تجميع مدخراتهم التي تفوق في حالات كثيرة المدخرات التي تُجمع من القلة من ذوي الدخول الكبيرة ولا سيما بعد أن نمت الطبقة العاملة والفئات المتوسطة ،من ناحية، وبعد أن ضغطت المطالب والنفقات المتزايدة للدولة، من ناحية أخرى. وإذا كانت أهمية الادخار أساساً للاستثمار، سواء للفرد أو للدولة أوضح ما تكون في الأحوال العادية، فإنها أشد وضوحاً وأكثر إلحاحاً في مراحل التنمية والتطور، إذ تؤدي المدخرات خدمات جليلة للفرد وللدولة.

4-2- أهمية الادخار لدى الفرد :

تعتبر هذه المدخرات عوامل الأمان للمستقبل، ذلك أنه بإيداعها أو باستثمارها في أي من الأوعية الادخارية أو الاستثمارية يحصل منها على عائد مجز إما أن ينفقه في مواجهة مطالبه المتزايدة وإما أن يزيد به مدخراته واستثماراته. وتوجه الدولة هذه المدخرات إلى الإنفاق على مشروعات جديدة تزيد من دخول الأفراد وتفتح لهم آفاقاً جديدة وفرصاً أكبر للعمل والخدمة. وتؤدي المشروعات الجديدة إلى توفير المزيد من السلع والخدمات للفرد وتتيح له الحصول عليها بأسعار أفضل.

4-3- أهمية الادخار لدى الدولة :

فيما يتصل بالدولة فإن المدخرات تخدمها في تحقيق، ما يلي:

- ✓ توفير التمويل المحلي المطلوب لمشروعات التنمية من دون اضطرار الدولة إلى اللجوء لزيادة الضرائب ولوسائل التمويل التوسعية التي تؤدي إلى زيادة حدة التضخم الذي يصاحب عادة الإنفاق على برامج التنمية والذي تنعكس آثاره في الارتفاع المطرد للأسعار.

- ✓ الحدّ من الضغوط التضخمية التي تصاحب الإ نفاق على خطط التنمية وذلك بامتصاص.
- ✓ الزيادة في الدخول المترتبة على الزيادة في الإ نفاق في تكوين مدخرات جديدة.
- ✓ الحدّ من الإ نفاق الاستهلاكي للأفراد بما يسمح بتوجيه المزيد من السلع للتصدير الأمر الذي يساعد الدولة في الحصول على القطع الأجنبي اللازم لمشروعات التنمية وتحقيق المزيد من الاستثمار الذي يعود على جميع أفراد المجتمع بالنفع العام من جهة، وتقليص الطلب على السلع المستوردة من جهة ثانية.
- ✓ خفض النفقات التي تواجهها الدولة في توفير المزيد من السلع الاستهلاكية نتيجة زيادة الطلب عليها لزيادة دخول الأفراد وزيادة إنفاقهم، ويساعد خفض هذه النفقات على توجيه الوفر المحقق إلى إنتاج المزيد من السلع والخدمات بدلاً من استيرادها.

4-العوامل المؤثرة على الإدخار:

هناك عدة عوامل تؤثر على قيام الأفراد بعملية الادخار أهمها ما يلي:

4-1- الدخل: إن الأفراد في أي مجتمع من المجتمعات يوزعون دخولهم بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار فعندما يستلم الأفراد دخولهم نتيجة إشتراكهم في العلمية الإنتاجية أو أي مصدر آخر فإنهم ينفقون جزءاً كبيراً من دخولهم للحصول على السلع والخدمات ويدخرون الباقي، كما أثبتت نتائج كبيرة من الدراسات المتعلقة بالإدخار والاستهلاك في معظم الدول النامية والمتقدمة والتي إستخدمت قياسات مختلفة للدخل إن المعنوية الإحصائية والتأثير الاقتصادي للدخل الدائم والدخل الانتقالي منخفضة إذا ما قورنت بالمعنوية الإحصائية والتأثير الاقتصادي للدخل الوطني الجاري والدخل المتاح الجاري في التأثير على سلوك الإدخار.

4-2- سعر الفائدة: إن تأثير سعر القائدة على الإدخار والعلاقة بينهما يثير جدلا كبيرين منذ فترة طويلة إلا أته يمكن القول أن المدخرين قد تكون لديهم تفصيلات قوية إقتصادياً بحيث تفضي إلى رفع سعر الفائدة قد يؤثر على الإدخار في إتجاهات متعارضة.

4-3- الثروة: يقصد بالثروة ما يملكه الفرد من الأصول العينية والمالية، وكلما كان هناك انخفاض في الثروة بسبب ظروف طارئة يميل الأفراد إلى الادخار بشكل أكبر لاستعادة ثروتهم.

4-4- معدل التضخم: إن نشاط الإدخار يرتبط ارتباطاً سلبياً بمعدل التضخم، حيث كلما أرتفع معدل التضخم تراجع الأفراد عن إيداع أموالهم لدى البنوك، نظراً لكون ارتفاع نسبة التضخم نفسر القدرة الشرائية للنقود، وبالتالي الوادائع.

4-5- الضرائب: هي عبارة إقتطاع جزء من الدخل لصالح الدولة، وفي الغالب يكون هذا الإقتطاع الجزء الموجه للادخار، فالفرد لن يقوم بتقليص الدخل المخصص للاستهلاك ما دام هناك فائضاً موجه للادخار؛ أي أن أي زيادة تطرأ على نسبة الضرائب المقتطعة ستكون حتماً من المدخرات الاختيارية، ومن جهة أخرى قد يكون التأثير عكسي، إذا ما إعتبرنا الضرائب نوع من أنواع الادخار الإجباري، بحيث تقتطع من الدخل الحالي ليستفيد منها الفرد مستقبلاً على شكل تعويضات أو معاشات تقاعدية أو خدمات عامة ...إلخ.

4-6-مستوى الأسعار: هناك علاقة عكسية بين مستوى الأسعار والادخار؛ إذ إن ارتفاع الأسعار قد يؤثر سلبا في القدرة الشرائية؛ مما يعني استهلاك كمية أكبر من الدخل لتلبية الاحتياجات الأساسية؛ مما يقلل من فرص الادخار لدى الأفراد، والعكس صحيح

4-7- العادات والتقاليد والعقائد الدينية: فالمجتمعات الإسلامية مثلا تحرم التعامل بالربا وبالتالي تجد ان اغلب الافراد يمتنعون عن وضع أموالهم وادخارها في البنوك وبالتالي ينخفض مستوى الادخار في هذه المجتمعات.

4-8- التركيبة العمرية للسكان: كلما كانت نسبة الأفراد في سن العمل بالمجتمع عالية كانت هناك زيادة في القوى العاملة؛ وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي وارتفاع دخل الأفراد؛ لتكون فرص الادخار لديهم كثيرة. أما إذا كانت نسبة الشيخوخة في المجتمع عالية فإن فرص الادخار تكون منخفضة، مقارنة بالدخل المتاح لديهم. وقد يعود ذلك إلى اتجاه كبار السن إلى استهلاك المزيد من مدخراتهم ومعاشاتهم التقاعدية.

المحاضرة السابعة:

نشاط الاستثمار

يمثل الاستثمار الشق الآخر بعد الاستهلاك والادخار، وهو الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعتبر الأساس لأي تقدم اقتصادي، فزيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة قدرة البلد على إنتاج مزيد من السلع والخدمات مما يترتب على ذلك زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع.

1- تعريف الاستثمار:

إن تعريف الاستثمار يختلف من اقتصاد لآخر و سنقدم بعض التعريفات لعدد من الاقتصاديين البارزين كمايلي:

فحسب تعريف "لومبار" " الاستثمار هو شراء أو صنع منتجات آلية ووسيطية " .

أما "فيتون" فيقول أن" الاستثمار هو تطوير وتنمية لوسائل الطاقات المهيأة، فالاستثمار تحسين في المستقبل مع إنفاق و تضحية".

أما (Dietelen) فيقول أن" الاستثمار يوجد في قلب الحياة الاقتصادية و النظرية النقدية و نظرية التنمية و نظرية الفائدة ."

يمكن تعريف الاستثمار بأنه: "التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات لإشباع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيتهم".

كما يمكننا التمييز بين ثلاثة مفاهيم للاستثمار وهي:

- **المفهوم المالي للإستثمار:**

يعرف الاستثمار من المنظور المالي بأنه : " نفقات مالية في مدة معينة مقابل الحصول أو عدم الحصول على إيرادات في المستقبل".

كما يعرف بأنه " كل اكتساب للأصول سواء كانت ثابتة أو متداولة، ملموسة أو غير ملموسة، إضافة إلى الاحتياجات المتولدة من دورة الاستغلال".

ويعرف كذلك بأنه :" تجميد رؤوس الأموال من أجل شراء أصل صناعي أو مالي بغرض تحقيق عائد مستقبلي، فهو لا يخص الأصول الثابتة أو المالية بل أيضا كل النفقات غير المباشرة المرتبطة بالمستقبل" .

ومما سبق، يتضح بأن الاستثمار من وجهة النظر المالية يتمثل في اكتساب الموجودات المالية المختلفة من أدوات الاستثمار المالي.

- **المفهوم المحاسبي للإستثمار:**

يعرف الاستثمار من المنظور المحاسبي وحسب المحاسبين بأنه :" الاستثمار هو تدفق رؤوس الأموال الذي تغير مستوى الأصول الثابتة في المؤسسة الاقتصادية".

كما يعرف الاستثمار بأنه:" تلك الوسائل المادية والقيم غير المادية ذات المبالغ الضخمة، التي أشترتها أو أنشأتها المؤسسة لا من أجل بيعها، بل لإستخدامها في نشاطها الإنتاجي لمدة طويلة".

إذن الاستثمار المحاسبي هو :" كل سلعة منقولة أو عقار، أو سلعة معنوية (خدمة) أو مادية متحصل عليه، منتجة من طرف المؤسسة علماً أنه موجه للبقاء مدة طويلة ومستمرة في المؤسسة".

- **المفهوم الإقتصادي للإستثمار:**

يعرف الاستثمار من المنظور الاقتصادي بأنه: " التخلي على موارد اليوم للحصول على إيراد أكبر من التكلفة الأولية و هو يأخذ بعين الاعتبار ثلاث عناصر هي :الزمن ، مردودية و فعالية العملية ، الخطر المرتبط بالمستقبل" .

كما يعرف الاستثمار أنه: "التضحية بالاستهلاك في الوقت الحالي أملا في الحصول على عوائد أكبر مستقبلا، ولذلك كلما زاد عدم اطمئنان المستثمر بشأن العوائد التي سيحصل عليها في المستقبل زادت قيمة المكافآت التي يطالب فيها مقابل استثماراته".

من خلال التعاريف السابقة لعملية الاستثمار يتضح أن الاستثمار من المنظور الاقتصادي هو استغلال الأصول المالية أو العينية بهدف تحقيق عوائد أو زيادة في الدخل بمرور الزمن حسب طبيعة الاستثمار المستهدف ، أي أنه تحويل الأصول النقدية إلى أصول مالية أو عينية وهذا ما يُظهر العلاقة بين الأصول النقدية (السيولة) والأصول المالية أو العينية التي تظهر دائما في القوائم المالية لكل مؤسسة اقتصادية، وتكون مقترنة مع بعضها البعض، كما أن هذا التحويل لطبيعة الأصول ترافقه بعض المخاطر التي يجب تحمل تكاليفها من خلال العملية الاستثمارية .

2- أهداف الاستثمار:

تختلف أهداف الاستثمار بحسب اختلاف نوعه والجهات القائمة به والظروف السائدة، ويمكن تلخيص أهداف الاستثمار فيما يلي:

- **تحقيق عائد أو ربح:** حيث يعتبر الهدف الأساسي لمعظم عمليات الاستثمار التي يقوم بها القطاع الخاص، إذ يعتبر المحفز والدافع الأساسي لعملية الاستثمار، والذي يتمثل في قيمة الارتفاع في أموال أو ثروة الشخص نتيجة توظيفها في عمليات الاستثمار، إلا أن تلك الزيادة والارتفاع يتحدد بالقيمة الزمنية للأموال المستثمرة، أي يأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية التي قضاها المستثمر كتضحية بمنفعة

حالية، بالإضافة إلى عامل المخاطرة التي يتحملها والتي عادة تكون مرتبطة بالعائد المتوقع على تلك الأموال المستثمرة.

- **تأمين حاجات المجتمع:** من خلال توظيف الأموال في عمليات إنتاج السلع والخدمات أو إقامة مشاريع معينة ذات منفعة عامة أو خاصة، كإنشاء الطرق والجسور وبناء المدارس والمستشفيات وغيرها.
- **المحافظة على رأس المال وتنميته:** عادة ما تهدف عمليات الاستثمار إلى المحافظة على الأموال وتنميتها، من خلال استهداف عائد من وراء تلك العمليات والذي يساهم في تنمية ثروة الأشخاص والمجتمع، كما أن ترك الأموال على حالها دون استثمار سيعرضها إلى التدهور وانهيار قيمتها، فإذا كانت في شكل أصول نقدية فستتدهور بفعل التضخم الذي يعمل على إضعاف القدرة الشرائية للنقود، أما إذا كانت في شكل أصول عينية كالمباني والآلات والأجهزة ومختلف السلع الأخرى، فستتعرض إلى تدهور قيمتها السوقية بفعل التقادم وانهيار الأسعار وغيرها من العوامل السوقية المؤثرة على أسعارها وقيمة المواد، إضافة إلى تحمل تكاليف التخزين والاحتفاظ بتلك المواد كمصاريف التأمين والحراسة وكراء المخازن وغيرها من المخاطر.
- **توفير مناصب الشغل:** لأن الاستثمارات تساهم في تعبئة وتوظيف المدخرات العامة والخاصة في إنشاء مشاريع استثمارية تحتاج إلى عمالة ومن ثم المساهمة في التشغيل.
- **توفير العملة الصعبة:** حيث تساهم كثيرا عمليات الاستثمار في توفير العملة الصعبة، ذلك كونها تمثل مدخل مهم لتوسيع ورفع القدرة الإنتاجية للبلد، بما يؤدي إلى زيادة القدرة على التصدير ومن ثم دخول العملة الصعبة، كما تعمل أيضا الاستثمارات التي يقوم بها المواطنين في الخارج على دخول العملة الصعبة.
- **التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** من خلال زيادة الإنتاج وتوفير الخدمات في مختلف القطاعات كالسكك الحديدية والطرقات والمدارس والمصانع وغيرها.

3 أنواع الاستثمار:

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الاستثمارات، وذلك حسب عدة معايير كما يلي:

3-1- حسب معيار الطبيعة القانونية :

يمكن تصنيف الاستثمار وفق الطبيعة القانونية إلى ثلاثة أنواع، وهي:

- **الاستثمارات العمومية:** وتسمى أيضاً بالاستثمارات الحكومية، وهي المشاريع المنجزة من قبل الحكومة والهيئات ومؤسسات القطاع العام، والمتمثلة في إنجاز الهياكل القاعدية أو البنية الأساسية، والهدف الأساسي منها تحسين الظروف الاجتماعية للأفراد وتلبية مختلف الحاجات الإنسانية. وبهذا تختلف عن

كل النشاطات الأخرى بسبب عدم وجود حافز الربحية في العمل الحكومي وغير هادفة للربحية، كما تعتبر العوامل الاقتصادية أقل أهمية في إدارة المشروع.

- **الاستثمارات الخاصة:** هي الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات والشركات الخاصة، أي تلك المشروعات التابعة للأفراد، وليس للحكومة أي دخل في إدارتها أو حتى التأثير في عملها، إلا بقدر الإجراءات التي تصدرها من خلال سياستها المختلفة، لتوجيهها إلى ما يخدم الصالح العام، ويشمل هذا النوع من الاستثمار، كل من المشروعات المحلية والأجنبية، ويعتبر حافز الربح هو الدافع لإنشائها وكذلك بقائها واستمرارها.
- **الاستثمارات المختلطة:** وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في إنتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.

3-2- حسب معيار المدة الزمنية :

يمكن تصنيف الاستثمار حسب المدة الزمنية أو آجال الاستثمار إلى ثلاثة أنواع ، وهي:

- **الاستثمارات القصيرة الأجل:** وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن سنة واحدة، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.
- **الاستثمارات المتوسطة الأجل:** وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن ثلاثة سنوات ونزيد عن سنة واحدة، وهناك رأي آخر يقول بأنه الاستثمار الذي يتراوح مدته الزمنية بين السنتين وخمس سنوات، وهي التي تكمل الأهداف الاستراتيجية التي تحددها المؤسسة.
- **الاستثمارات الطويلة الأجل:** تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب لرؤوس أموال ضخمة وتفوق مدة إنجازها ثلاثة سنوات، وهنا رأي آخر يقول خمسة سنوات.

3-3- حسب المعيار التقسيم الجغرافي:

تصنف الاستثمارات وفق معيار التقسيم الجغرافي إلى ثلاثة أنواع، وهما : الاستثمارات الداخلية (المحلية)؛ والاستثمارات الخارجية (الأجنبية)؛ بالإضافة إلى الاستثمارات في المناطق الحرة:

- **الاستثمارات الداخلية (المحلية) :** هي جميع الاستثمارات المنجزة داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني، بإستثناء المناطق الحرة بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مالية أو حقيقية، وعن جنسية المستثمر وطني أو مقيم أو أجنبي.

- **الاستثمارات الخارجية (الأجنبية):** هي جميع الاستثمارات التي تتم خارج الحدود الجغرافية لبلد ما من طرف مواطنيه، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات، أو استثمارات الأجانب داخل بلد ما. و تتمثل كذلك في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل اسهام مباشر من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف (الاستثمارات الأجنبية المباشرة) ،أو كافة صور القروض الائتمانية طويلة الأجل، التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها و الاقتصاد المقرض (الاستثمار الأجنبي غير المباشر) .

فالاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن غير المباشر منه، كونه يتضمن تحويلات مالية من الخارج في صورة طبيعية، أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي إداري في الأجل الطويل، و بغية التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري، لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند الإنتاج الوحدات و تسويقها.

و بذلك يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الغير مباشر، حيث أن الاستثمارات غير المباشرة لا تمارس فيها الرقابة على المشروع عند إنتاج كل وحدة، بل تتم الرقابة بصفة عامة دون التعرف على التفاصيل الدقيقة للمشروع، كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات المباشرة، كما يتبين اختلاف الاستثمارات المباشرة عن غيرها من حركات رأس المال الدولي مثل القروض و الإعانات فلا توجد السمات الخاصة بتعريف الاستثمار المباشر فيها.

و الاستثمارات الأجنبية المباشرة أشكال و أنواع متعددة، و يعود سبب اختلاف أشكال هذه الاستثمارات إلى اعتبارات متعددة لعل من أهمها: شكل المستثمر، طبيعة النشاط الاستثماري، صور الملكية، و الشكل القانوني للاستثمار.

- **الاستثمارات في المناطق الحرة:** وهو الاستثمار القائم على قطعة أرض تابعة للدولة ولها حدود جغرافية واضحة وتقع في نطاق ميناء بحري أو بري أو جوي أو بالقرب منه، ويتم عزلها جمركياً عن الدولة، بحيث تعامل البضائع الداخلة إلى هذه المنطقة من الدولة ذاتها معاملة الصادرات ومعاملة البضائع الخارجية منها لهذه الدولة معاملة الواردات، ومع أنها تخضع لسيادة الدولة وتطبق عليها نفس قوانين الدول، إلا أنها تتمتع بنظام قانوني خاص من حيث نظام العمل، ومنح تراخيص شغل الأراضي والعقارات، ودخول وخروج البضائع إليها ومنها...إلخ.

3-4- حسب معيار النوعي:

يمكن تصنيف الاستثمار حسب معيار النوعي إلى نوعين، وهما:

- **الاستثمار الحقيقي (الاقتصادي) :** يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا عندما يكون المستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع، الذهب.... الخ، و الأصل الحقيقي هو كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، و يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو خدمة.
- **الاستثمار المالي :** يشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم ، أو سند ...الخ ، يعطي الأصل المالي حقا ماليا لمالكه او حامله ، كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية .

1-محددات الاستثمار:

وهي تلك المتغيرات والعوامل التي يمكن التعبير عنها بالمزايا التي يبني على أساسها المستثمر قراره بالاستثمار من عدمه، أي أنها تلك المحددات التي تشكل مجتمعة ما يسمى ببيئة الاستثمار، وهي المحددات السياسية، القانونية، الاقتصادية، الاجتماعية ...إلخ، ويمكن توضيحها فيما يلي :

4-1- المحددات السياسية، القانونية والتنظيمية:

تلعب المحددات السياسية، القانونية والتظيمية الدور الهام والرئيسي في إتخاذ القرار بالاستثمار من عدمه هذا بالنسبة للمستثمر المحلي، وإخنيار المستثمر لدولة دون أخرى للاستثمار فيها هذا بالنسبة للأجنبي، وتشمل هذه المحددات على مايلي:

- **درجة الاستقرار السياسي والأمني:** إن البيئة السياسية التي تتميز بإستقرار النظام السياسي، وإستقرار الوضع الأمني، هي بيئة إيجابية وجاذبة للاستثمار، وتتسم بالأهمية بالنسبة للشركات المستثمرة، وتشجعها على الاستثمار في الدول التي تتمتع بها. ولا يتوقع أبدا أن يقوم المستثمر المحلي أو الأجنبي بإنشاء مشروعات أو توطين أنشطته الاستثمارية إلا بعد أن يطمئن بالدرجة الأولى على الوضع السياسي والأمني في تلك الدولة. ويمكن الحكم على ذلك من خلال ما يلي:
  - ✓ مستجدات الوضع السياسي العام وما يتسم به من استقرار.
  - ✓ نوع نظام الحكم من حيث كونه ديمقراطياً أو ديكتاتورياً
  - ✓ مدى ما يحظى به نظام الحكم من قبول أو إعراض.

- ✓ درجة الوعي السياسي بمدى أهمية الاستثمار بشكل عام، والأجنبي منه بشكل خاص ومدى الترحيب به، ومدى السماح له بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- **التشريعات القانونية والأطر التنظيمية:** إن قانون الاستثمار الذي يتسم بالوضوح وبالشمولية لكل جوانب الاستثمار من النشاطات المصرح بها للاستثمار فيها، وبالمعالجة الحقيقة لكل النزاعات المحتملة عند إنجاز أي مشروع إستثماري أو إستغلاله ، يمثل قوة دافعة ومشجعة للاستثمار، في حين لو يكون هذا القانون يتسم ببعض الغموض وببعض الثغرات القانونية، فذلك يمثل قوة طاردة يساهم في جعل المناخ الاستثماري عير جذاب مما يعكس نفور الشركات الاستثمارية وتخوفها من الاستثمار في مثل هذه البيئة، مما ينتج عنه هروب لرؤوس الأموال والاستثمار خارج البلد.

ولكي يكون الإطار القانوني والتنظيمي دافعاً للاستثمار، لا بد من توافر عدة مقومات، من أهمها:

- ✓ وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح، والاستقرار، والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقاً مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم، وحماية الاستثمار؛
- ✓ وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، فرصة الحراسة ونزع الملكية، فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية؛
- ✓ وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين، وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة بكفاءة عالية،
- ✓ تفعيل قوانين منع الاحتكار ودعم المنافسة؛
- ✓ إلغاء تعدد القوانين المنظمة للاستثمار من خلال توحيد هذه القوانين، وذلك بهدف وضوح الإطار التشريعي، الأمر الذي يؤدي إلى تسيير الإجراءات القانونية المتعلقة بالاستثمار وبالتالي دعم الاتجاهات الاستثمارية؛
- ✓ وجود تشريعات قوية لمواجهة الفساد الإداري، مما يخفض من التكاليف التي يتحملها المستثمرين عند إقامة الاستثمار؛

2-4- المحددات الإقتصادية :

تعتبر المحددات الاقتصادية من بين أهم المحددات التي تؤخذ بعين الاعتبار في إتخاذ القرار بالاستثمار، بحيث يتم النظر إلى مدى الجدوى الاقتصادية لمشروعات الاستثمار، ويتم الاعتماد في ذلك على مدى إستقرار المتغيرات الاقتصادية التي تتطلب في السياسات الاقتصادية، وسيتم توضيح أهم هذه المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في قرار المستثمر المحلي والأجنبي فيما يلي:

- **حجم السوق واحتمالات النمو:**

يكتسب مؤشر حجم السوق واحتمالية نموه أهمية كبيرة في تشجيع الاستثمار، حيث تعتبر الاقتصاديات التي تتمتع بكبر حجم سوقها، اقتصادات مشجعة على الاستثمار وجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية، فكبر حجم السوق أو توقعات نموه، عامل محفز ومشجع على قيام المشروعات الاستثمارية الجديدة، ومن أهم المؤشرات المستخدمة في التعبير عن حجم السوق نجد حجم الناتج المحلى الإجمالي، عدد السكان أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد أكدت العديد من الدراسات البحثية أهمية كبر حجم السوق في تأثيرها على تشجيع الاستثمار بشكل عام، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص، فقد استعرض تقرير الاستثمار العالمي لعام 1998، بعض النتائج التي توصل إليها "الأونكتاد" فيما يتعلق بأهم العوامل المؤثرة في ذلك، وقد شملت على ما يلي:

- ✓ حجم السوق المحلي، ويقاس هذا المتغير بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي للقطر.
- ✓ معدل النمو الاقتصادي للقطر المستقبل للاستثمار، ويقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطر، ويستخدم كعامل للتنبؤ بالسوق المحلي المستقبلي للقطر.
- ✓ متوسط دخل الفرد، ويقاس كمتوسط الناتج المحلي الإحمالي الحقيقي، ويستخدم كعامل لقياس الطلب الفعال على السلع والخدمات.

- **السياسات الاقتصادية الكلية المستقرة:**

إن وجود سياسة إقتصادية واضحة وتتمتع بالإستقرار تعتبر شرطاً ضرورياً لتشجيع الاستثمار، وتكون حافزاً على القيام بذلك، حيث يكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسة النقدية، السياسة المالية، التشريع الاجتماعي الخاص بشرط الشغل والتأمين...ألخ. ولأن التراجع وكثرة التغيرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية الكلية يؤثر على مصداقية الدولة، ويجعل المستثمر في وضعية متذبذبة وغير مستقرة، وفي حالة خوف من تراجع الحكومات وتغيير الاتفاقيات والقوانين، وهذا خاصة عند تغير الحكومات.

- **معدل التضخم:**

إن معدلات التضخم العالية تعكس حالة عدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية، وله تاثي على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما يؤثر كذلك في تكاليف الإنتاج التي تمثل أهمية كبيرة لدى الشركات المستثمرة، كما نجد أن ربحية السوق تتأثر نتيجة لارتفاع معدلات التضخم.

بالإضافة إلى ذلك أن معدلات التضخم العالية تشوه النمط الاستثماري، حيث أنه وجد في حالات ارتفاع معدلات التضخم يفضل المستثمر الأنشطة الاستثمارية قصيرة الأجل ويتجه إليها، ويصبح متحفظ بل ويبتعد ويتهرب عن تلك الأنشطة الاستثمارية طويلة الأجل.

- **سعر الصرف الأجنبي:**

إن سعر صرف العملة المحلية يعتبر متغير مهم من المتغيرات التي تساهم في خلق مناخ إستثماري مناسب، فإستقرار يعتبر من المؤشرات المهمة على الاستقرار النقدي، وبالتالي الاستقرار الاقتصادي، هذا مما يعزز الثقة في البيئة الاستثمارية، كما أن استقراره يؤدي إلى استقرار تكاليف الإنتاج، وكذا استقرار حصيلة الأرباح عند تحويلها إلى البلد الأم.

- **القطاع المالي:**

إن الدولة التي تتمتع بمؤسسات مالية قادرة على توفير ما يحتاجه المستثمر من تمويل، وبشروط مناسبة سواء في مرحلة التأسيس أو التشغيل أو التوسع، تمتلك عاملا مهما مشجعاً ودافعاً للاستثمار. وقد أظهرت التجارب بأن الدولة التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور، هي في الغالب التي تعرف نمواً في حجم الاستثمار، وكذا استقطاباً للاستثمارات الأجنبية، وحققت أداء اقتصادياً أفضل، كما برهنت هذه التجارب كذلك على أن نجاح الإصلاحات الهيكلية الكلية، وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية، مرتبط بدرجة كبيرة بسلامة القطاع المالي.

4-3- وفرة الموارد الطبيعية، البنية البشرية والتحتية:

- **توافر الموارد الطبيعية:**

يعتبر توفر الموارد الطبيعية في الدول من المحددات المشجعة على الاستثمار، لأن توفر هذه الموارد القابلة للاستغلال كمواد أولية يمثل ميزة نسبية تمتلكها الدولة، وما يزيد من الأثر الإيجابي لهذا المحدد وجوده بوفرة، وبأسعار منخفضة. مما يخفض من تكاليف الإنتاج ومن ثم تخفيض أسعار المنتجات ما يرفع من القدرة التنافسية للشركات الاستثمارية.

- **توافر الأيدي العاملة:**

إن توفر اليد العاملة المدربة والماهر ذات الكفاءة العالية القادرة على التعامل مع التكنولوجيا المتطورة من العوامل المشجعة على الاستثمار، والجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. كذلك حتى الأيدي العاملة غير المدربة ذات التكاليف المنخفضة، إن الاستثمار في العنصر البشري في الكثير من دول العالم، والاهتمام بتنمية مهاراته من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب، لكونه أحد أهم عناصر الإنتاج،

ولدروه الأساسي في زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية، ولأهميته في تحريك العملية الإنتاجية ككل، من خلال دفع ورفع كفاءة باقي عناصر الإنتاج.

- **توافر البنية الأساسية:**

تعتبر البنية الأساسية العمود الفقري لأي نشاط اقتصادي، وكلما توفرت مختلف المكونات الأساسية للبنية التحتية مثل الطرق، المطارات، خطوط السكك الحديدية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال...إلخ، وبشكل أكبر حداثة، كلما كان ذلك حافزا للمستثمر، ليس فقط لوجودها بل لتأثيرها الكبير والإبجابي على العملية الإنتاجية، وما يتعلق بها من تكاليف.

ولقد أظهرت استطلاعات رأي المستثمرين قام بها البنك العالمي، عددا من نقاط الضعف في بيئة الأعمال في العديد من إقتصاديات العالم، ومن بين هذه النقاط احتلت البنية الأساسية الترتيب الثالث من بين أكبر القيود المعيقة للاستثمار، وخاصة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الإطار وضح كل من Wheeler and Mody سنة 1992 من خلال عينة من البلدان الصاعدة أن البنية الأساسية من أهم العوامل المؤثر على الاستثمار، كما أكد Addison and Heshmati سنة 2003 على أهمية البنية الأساسية في توحيد الاستثمارات، وبالتالي على البلدان أن تعمل على تعزيز البنية الأساسية خاصة البلدان التي هي في طريق النمو، وأن تولي هذا الجانب عناية خاصة وأن تخصص له نفقات إضافية.

4-4- المحددات الاجتماعية والثقافية:

تمثل المحددات الاجتماعية والثقافية محور إهتمام الشركات الاستثمارية وخاصة الأجنبية منها بخصوص قرار إستثمارها. وتنصيب إهتمامات المستثمرين على نمط المعيشة، نظم التعليم ومستوياته، الأمية، نمط الاستهلاك وأذواق المستهلكين، ومعدلات نمو السكان (عدد المواليد، والوفيات، وتوزيعهم الجغرافي)، بالإضافة إلى حقيقة الوضعية الاجتماعية، الفقر، البطالة، وكذلك العادات والتقاليد السائدة، ومستوى الإعلام، واللغات المستخدمة، والتاريخ، والدين...إلخ. كلها عوامل مهمة بالنسبة للمستثمر، ويستند إليها عند إتخاذ القرار الاستثمار.

5- دالة الاستثمار :

هناك عدة نظريات حاولت إيجاد علاقة تربط التغيرات في مستوى الاستثمار، كالنظرية الكلاسيكية التي أشارت إلى أن الاستثمار يتغير بتغير سعر الفائدة فقط، بينما ربطت النظرية الكينزية بين الادخار والاستثمار والدخل الوطني. ومع أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار، إذ ترتبط المعدلات العالية لسعر الفائدة بمستويات منخفضة من الاستثمار والعكس صحيح، إلا أن عامل

الدخل الوطني يعد أيضا محددًا للاستثمار، إذ أن زيادة الدخل الوطني سوف تؤدي إلى زيادة الاستثمار، وتعتمد هذه الزيادة على الميل الحدي للاستثمار (MPI).

$$\mathbf{MPI = \Delta I / \Delta Y}$$

- مضاعف الاستثمار: هو عبارة عن المعامل العددي الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل الوطني نتيجة للزيادة في الاستثمار، أي أن التغير في الاستثمار يؤدي إلى تغير مضاعف أكثر في الدخل، ويمكن التعبير عن المضاعف بالصيغة الآتية:

$$\mathbf{K = \Delta Y / \Delta I}$$

حيث أن:

K : يمثل المضاعف

Y : الدخل

I : الاستثمار

ومن خلال الصياغة السابقة يتبين أن المضاعف يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك أو الميل الحدي للادخار، حيث أن:

$$\mathbf{K = 1 / 1 - MPC}$$

وكذلك :

$$\mathbf{K = 1 / MPS}$$

- معجل الاستثمار: هو عبارة عن المعامل العددي الذي يبين مقدار الزيادة في الاستثمار الناتجة عن الزيادة في الدخل، أي أن التغير في الدخل تؤدي إلى تغير في الاستثمار، ويمكن التعبير عن المعجل بالصيغة الآتية:

$$\mathbf{A = \Delta I / \Delta Y}$$

حيث أن:

A : معجل الاستثمار.

I : الاستثمار.

Y : الدخل.

والصياغة السابقة هي عبارة عن الميل الحدي للاستثمار (MPI) .

المحاضرة الثامنة:

الأنظمة الاقتصادية

أدرك الإنسان منذ زمن بعيد المشكلة الاقتصادية في ندرة وسائل الإشباع مع حاجاته المتعددة، و من هنا كان صراع الإنسان مع قوى الطبيعة من اجل إنتاج اكبر قدر ممكن من الأموال، و كان لازما إيجاد نظام يؤمن استخدام الأموال المحددة بطريقة أفضل لتلبية حاجاته المتعددة، و هو ما يعرف بـ "النظام الاقتصادي" و هذا الأخير يتميز بالتطور من عصر لأخر و أيا كان نوع النظام الاقتصادي .

1- مفهوم النظام الاقتصادي:

1-1-تعريف النظام:

تعني كلمة system نظاما أو منظومة وفي المعجم الوسيط باللغة العربية نسق الشيء نسقا : نظمه، والنسق: ما كان على نظام واحد من كل شيء. وفي العلوم الإنسانية بشكل عام كلمة
نسق تشير إلى ذلك الكل المدرك الذي ينطوي على وحدات معتمدة وشبه مستقلة ذاتيا،
وتقوم بينها علاقات تفاعل.

فالنظام يعني الانتظام ضمن ترتيب وآلية معينة من خصائصها التنظيم والتوازن والنزوع نحو الاستقرار. ومن ذلك يمكن أن نستنتج أن مفهوم النظام أو النسق يعني ذلك:" الكل المر كب من علاقات تتم بالترابط والاستمرارية بين عدة أجزاء ويخدم تحقيق هدف معين من خلال إتباع قواعد أساسية معينة ".

1-2-تعريف النظام الاقتصادي:

هو مجموعة من العلاقات الاقتصادية، الاجتماعية و القانونية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان معين، و يرتكز على مجموعة العلاقات و القواعد و الأسس التي تحكم التفاعل و التأثير المتبادل بين الحاجات الإنسانية من جهة و الموارد الطبيعية، البشرية ، التقنية و المعرفية المتاحة من جهة أخرى.

كما عرف أيضا على أنه النسق الفكري الذي يحكم التفاعلات والعلاقات الأساسية للثروة في المجتمع، من حيث طريقة الإنتاج والتوزيع والتداول والاستهلاك سواء على المستوى المحلي أو القومي أو الدولي ،فالنظام الاقتصادي تعبير عن الطريقة والآلية التي من خلالها يتم إدارة مختلف الأنشطة والعلاقات الاقتصادية بما فيها علاقة الإنسان بالإنسان في الإطار الإنتاجي وعلاقته بوسائل الإنتاج، والأنشطة التي يمارسها في سبيل تلبية حاجاته ورغباته انطلاقا من استغلال الموارد الاقتصادية.

من خلال التعاريف السابقة هناك ثلاثة عناصر أو مرتكزات للنظام الاقتصادي وهي:

- **القوى الإنتاجية :** و المقصود بها الوسائل التي يمكن بواسطتها إنتاج السلع و التي تتمثل في أدوات الإنتاج و قوة العمل و الفن الإنتاجي ؛

- **علاقات الإنتاج:** أي الروابط بين الأفراد فيما يتعلق بنظام تملك وسائل الإنتاج؛

- **علاقات التوزيع:** أي كيفية اقتسام الناتج بعد عملية الإنتاج .

2- الأنظمة الاقتصادية القديمة:

مرت المجتمعات البشرية في العصور القديمة والوسطى بعدة أنظمة اقتصادية، والتي سوف نحاول التعرف عليها، فيما يلي:

2-1- النظام البدائي:

بدأ هذا النظام في الظهور خلال العصور القديمة من خلال قيام الإنسان في صراعه مع الطبيعة من أجل البقاء بصناعة بعض الأدوات و الوسائل البدائية (قطع الأشجار و استخدام عظام الحيوانات (لكي تساعده في التقاط الثمار و الصيد) و هو ما يطلق عليه (اقتصاد تجميع الغذاء) ، ثم اكتشف الزراعة (حيث بدأ الإنسان ينتج غذائه بتقنية لأول مرة) مع مرور الوقت عرفت الجماعات مرحلة التخصص في الإنتاج بحيث تخصص البعض في الزراعة و البعض الآخر في الصيد و الرعي و ظهور الحاجة الى التبادل بين أفراد الجماعة كما يمكن التأكيد على أن الملكية كانت جماعية لوسائل الإنتاج ، لكن مع سيطرة الأقوى في الجماعة على وسائل و متاع الحياة التي كانت متوفرة .

في هذه المرحلة، ظلت الأنشطة الاقتصادية متسمة بالضعف الشديد، وكانت تنمو بشكل بطيء، وظل الصيد هو النشاط الرئيسي، وكذلك تربية الماشية وهذا لوقت طويل، ولم يعرف الإنسان في ظل ذلك إلا أداتين من أدوات العمل وهما الحجر والعصا، ثم بعد ذلك إختراع القوس، وعندما أدرك الإنسان العلاقة بين ظهور النباتات وظهور الثمار وتساقطها بعد فترة، عرف الإنسان الزراعة وطور تلك العصا لتصبح محرثا بدائياً واستخدمت الحيوانات في جره، وباكتشاف هذا النشاط بدأت الجماعات في الاستقرار من خلال بناء الأكواخ للسكن من الأعشاب ثم من الطوب بعد ذلك، وهكذا ظهرت الشكل الأول للقرية، ومهد لظهور الحضارات القديمة.

في بداية النظام البدائي عرف أول شكل لتقسيم العمل بين المرأة والرجل، حيث إختصت المرأة بشؤون المنزل، والرجل بحفظ الأمن لجماعته الصغيرة، والخروج للصيد وتربية الحيوانات، ومع ظهور الزراعة ظهرت تقسيم آخر للعمل، وهو تخصص البعض في الزراعة والبعض الآخر في الرعي، كما تخصص البعض في صناعة الأدوات اللازمة للقتال والإنتاج.

وبالنسبة لتملك السلع وأدوات الإنتاج وكذلك كيفية توزيع الناتج، فإن القول الراجح في ظل هذا النظام تملك الجماعة على الشيوع للأرض، أما أدوات الإنتاج فبعضها على الشيوع والبعض الآخر ملكية فردية، أما عن علاقات التوزيع فإن الأقوى يحصل على ما يشبع حاجاته كاملة قبل غيره، ومع تطور القوى الإنتاجية في الزراعة والرعي، حصل زيادة في إنتاجية العمل، وأصبح إنتاج الفرد يزيد عن حاجته وعن القدر اللازم لحفظ حياته، ومع هذا الفائض ظهرت الملكية الفردية للأموال، وأستخدم أسرى الحروب في العملية الإنتاجية وكذلك الضعفاء من جماعتهم، وهكذا ظهرت ما يسمى بالرق، كنهاية لهذه المرحلة ونظامها البدائي، وبداية ظهور جديد هو نظام الرق.

2-2- النظام الرق (العبودية):

يعتبر نظام الرق النتيجة الحتمية لتطور النظام البدائي، حيث أن أسباب انهيار النظام البدائي هي نفسيا أسباب ظهور نظام الرق.

بدأ نظام الرق بالتشكل عقب انهيار النظام المشاعي حوالي 3000-4000 قبل الميلاد، واستمر إلى غاية القرنين الثالث والرابع الميلادي في شمال إفريقيا وآسيا وازدهر في اليونان وروما إلى غاية القرن الخامس الميلادي. لقد شممت عمليات الإنتاج في هذه المرحلة كل من الرعي والزراعة والنشاط الحرفي – ظهرت هذه الأعمال وتطورت في ظل النظام المشاعي- إلا أن شروط وظروف الإنتاج في هذه المرحلة تختلف عن تلك السائدة في النظام المشاعي.

كان اقتصاد الرق اقتصادا عينيا بصفة أساسية، فكان المجتمع ينقسم إلى وحدات اقتصادية متعددة تقوم كل منيا بسداد حاجاتها، وبذلك فان الغرض من الإنتاج كان إشباع حاجات السادة، ولم يكن الإنتاج بصفة أساسية بغرض المبادلة، لذلك كانت الأسواق وفي ذلك العهد ضيقة، ومع الزمن اضطر الفلاحون إلى بيع منتجاتهم لشراء ما يلزمهم من منتجات الحرفيين ولدفع الضرائب. ولقد ساهم تقسيم العمل في اتساع نظام المبادلة.

2-3- النظام الإقطاعي:

النظام الإقطاعي هو تكوين اجتماعي يرتكز عمى طريقة للإنتاج يكون فيها من يزرع الأرض خاضعا لكل أنواع القيود غير الاقتصادية التي تحد من حريته وملكيته الشخصية على نحو لا يكون معه لا إنتاج عمله ولا قدرته على العمل محلا للمبادلة الحرة. وقد نشأ هذا النظام نتيجة تظافر عاملين أساسيين هما نفسهما عوامل انحلال النظام العبودي و يتلخصان أساسا في:

- **عوامل داخلية:** لم يعد إنتاج العمل في المراحل الأخيرة من النظام العبودي، وخاصة في روما، كاف لسد مطالب الدولة واحتياجاتها حيث زادت دولة روما النفقات البذخية بدرجة كبيرة إلى جانب ضعف الطبقة الحاكمة وعدم قدرتها على حل المشكلات الاقتصادية التي تواجهها.
- عوامل خارجية: الغزو الخارجي والذي تمثل في غزو القبائل الجرمانية لإمبراطورية روما سنة 476م.

وقد نتج عن ضعف الإمبراطورية الرومانية وسقوطها بيد الغزو الجرماني انتشار جو من القرصنة وقطع الطرق، وظهرت العوائق أمام التبادل التجاري فازدادت بذلك ظاهرة الاكتفاء الذاتي، وانتشر نظام الإقطاع في الريف ونظام الطوائف بالمدن الأوروبية حيث أخذت الوحدات الاقتصادية الريفية شكل الإقطاعيات وهي مزارع محصنة تشمل كل منيا على قرية أو أكثر يتوسطها قصر المالك للأراضي ووسائل الإنتاج، فأصبح معظم سكان الريف أقنانا مرتبطين بالأرض وتابعين للملاك ويقومون بالعمل مقابل رزقهم وحمايتهم.

أدى توسع الإمبراطور في منح الأمراء الإقطاعيين الكثير من صلاحياته واختصاصاته إلى استقلال الإقطاعيات وتحولها إلى وحدات اجتماعية وسياسية واقتصادية مستقلة، وزوال السلطة المركزية من الناحية الواقعية رغم بقائها من الناحية النظرية والقانونية. وزادت الأمور سوءا عندما انتشرت الحروب والعداوات بين الإقطاعيات والتي انعزلت بسبب ذلك عن بعضها تدريجيا.

وقسم تبعا لذلك المجتمع الإقطاعي إلى ثلاث طبقات:

- طبقة كبار الإقطاعيين وتضم طبقة النبلاء الحاكمة وطبقة كبار رجال الكنيسة.
- طبقة عموم الفلاحين.
- طبقة الأقنان.

كما قسمت الأراضي الإقطاعية إلى ثلاثة أنواع:

- **أراضي السيد الإقطاعي:** وهي الأراضي التي تتم زراعتها فعميا أقنان من قبل أقنان الأرض.
- **أراضي الأقنان:** وهي قطع صغيرة جدا، تتم زراعتها من قبل الأقنان مقابل دفع ريع للسيد الاقطاعي.
- **المراعي:** تمنح من السيد الاقطاعي للانتفاع من قبل عامة الأفراد في أوقات معينة.

ويتسم النظام الإقطاعي بجملة من الخصائص أهمها:

- تمثل كل إقطاعية وحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة، وكان اقتصاد كل إقطاعية "اقتصادا مغلقا" لا مبادلات بينو وبين الإقطاعيات الأخرى، مما يؤدي إلى غياب حافز الربح.
- تمثل الزراعة النشاط المهيمن عمى الاقتصاد والمميز له.

- ظهور ما يسمى بالأقنان وهم عبيد الأرض حيث يرتبطون بصفة أبدية بأرض السيد ويدفعون له ضرائب تسمى الريع ويقدمون لو خدمات شخصية وعمل يسمى سخرة، ويختلفون عن العبيد في كونهم لديهم بعض الحقوق فيم يعملون جزءا من الوقت لحسابهم الخاص ومن ثم زيادة الإنتاج.

- ترتكز زراعة الأرض على نظام الحقلين أو الثلاث حقول، فالأرض الزراعية الخاصة بالقرية كانت تقسم إلى حقلين أو ثلاث حقول كبيرة بهدف تحقيق راحة الأرض كل سنة، واتبع الفلاحون نظام الدورة الزراعية الثلاثية في الحقول الخصبة والدورة الثنائية في الحقول لأقل خصوبة

- تقدم الفن الإنتاجي عن ذلك الذي كان سائدا في الأنظمة السابقة، فقد عم استخدام المحراث الحديدي والأدوات الأخرى للزراعة فضلا عن التوسع في استخدام قوى الحيوان في الإنتاج واستخدام بعض قوى الطبيعة كطواحين الماء والهواء.

- السلطة الكبيرة للكنيسة حيث ازدادت ممتلكات الكنيسة من الأرض وأصبحت تمتلك سلطة دنيوية كبيرة إضافة إلى سلطتها الدينية، إلى جانب إخضاع كافة أوجه النشاط والفكر الإنساني بما فيها النشاط الاقتصادي لمبادئ الدين.

2-4- النظام الحرفي:

ساد النظام الحرفي في النصف الثاني من القرون الوسطى نتيجة تراجع النظام الإقطاعي حيث لجأت المدن إلى تحقيق استقلاليا عن طريق كافة السبل. ارتبط ظهور النظام الحرفي باستعادة المدنية لدورها الرئيسي في الاقتصاد والذي ما كان ليحدث لولا تظافر جلمة من الأسباب أهمها:

- زيادة عدد سكان المدن بسبب هجرة الأقنان إليها ومن ثم زيادة الطلب من جانبهم على منتجات الحرفيين والمينيين.

- اتساع التجارة وزيادة الثروة المتاحة في الوقت الذي تزايدت فيه حاجة الأمراء إلى الأموال لمواجهة نفقاتهم المستمرة والمتزايدة.

- الحروب الصليبية والتي أدت بدورها إلى إضعاف سلطة أمراء الإقطاع من ناحية وتشجيع التجارة بين الغرب والشرق من ناحية أخرى.

- إن ازدياد عدد الحرفيين والمهنيين دفعهم إلى تكوين نقابات طائفية تدافع عن حقوقهم وترعى مصالحهم المشتركة. وبالرغم من أن هذا النظام قام عمى أساس الدفاع عن حقوق العمال والمينيين، إلا أنو لم يكن ينطوي بعد عمى حرية التجارة والصناعة حيث كان يحكم تمك الأنشطة قرارات تحكمية من قبل السلطات الحاكمة.

وقد ركزت النقابات الطائفية في الدفاع عن مصالح أعضائها بالاعتماد على الوسائل التالية:

- المحافظة عمى مستويات أسعار السمع.
- تحديد عدد الحرفيين و العمال ومنع دخول أفراد جدد..
- مراقبة جودة الإنتاج.
- وضع جملة من الشروط للعضوية في النقابات.

ويتميز النظام الحرفي بعدة خصائص أهميا:

- تجمع أرباب الحرفة الواحدة في طائفة مهنية واحدة يرأسها شيخ أو رئيس يتم انتخابه، وكانت هناك قواعد تحدد تدرج الأفراد في العمل وقواعد أخرى تحدد بدقة طرق صنع المنتجات بحيث كان من المستحيل الأخذ باختراع جديد لم توافق عليه الطائفة.
- تجمع عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال وموارد طبيعية في يد شخص واحد هم أرباب العمل المستقلين. ولم يكن العامل مجرد أجير بل كان أقرب إلى فرد من أفراد العائلة. وكان الإنتاج لا يتم إلا إذا كان هناك طلب سابق عليه، فلا ينتج صاحب الحرفة لعملاء مجهولين لو بل ينتج لمجموعة من المستهلكين يعرفهم، وبذلك كانت مخاطره الاقتصادية محدودة.
- تميز الفن الإنتاجي بالبساطة لاقتصاره عمى استخدام الأدوات اليدوية، مما أدى إلى عدم تطوره وبطئ التقدم التكنولوجي. وقد ساعد على هذه الظاهرة الأخيرة تدخل الطوائف المهنية لتحديد الكميات المنتجة وأساليب الصناعة.

وقد أخذ هذا النظام الحرفي يتطور إلى نظام المشروع إذ أخذ الحرفي يشتغل لحساب الوسيط الذي يقدم لو المادة الأولية وأدوات العمل. وعندما فقد الحرفي ملكية المواد الأولية والمنتجات التي يصنعها، أضاع صفته كمنتج مستقل وأصبح أجيرا يعمل لدى الوسيط الذي أصبح رب عمل، وتطور بالتالي نظام الحرفة إلى نظام المشروع، وقد ظل هذا النظام قائما حتى القرن الثامن عشر.

3- الأنظمة الاقتصادية الحديثة:

الأنظمة الاقتصادية الحديثة الأساسية هي اقتصاد السوق (الرأسمالية) والاقتصاد المخطط (الاشتراكية والشيوعية) والنظام الاسلامي، ولكن في الواقع غالبية الدول تتبنى الاقتصاد المختلط الذي يجمع بين عناصر من الرأسمالية والاشتراكية بدرجات متفاوتة. الفرق الرئيسي يكمن في ملكية وسائل الإنتاج وكيفية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بماذا ننتج وبأي كميات، وكيف نوزع السلع والخدمات.

3-1- النظام الاقتصادي الرأسمالي :

تمكن النظام الرأسمالي من أن يفرض نفسه على الساحة الدولية فاتخذته معظم دول العالم كركيزة أساسية لتسيير وادارة اقتصادياتها، الأمر الذي يستدعي تحديد لأهم النقاط الأساسية المتعلقة بهذا النظام من تعريف وخصائص ومبادئ.

3-1-1- تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي، بأنه نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج، يرتكز على تقسيم المجتمع الى طبقتين أساسيتين، طبقة مالكي وسائل الإنتاج، سواء كانت مكونة من أفراد أو مؤسسات والذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، وطبقة العمال المجبرة على بيع قوة عملها لأنهم لا يملكون وسائل الإنتاج. أهم رواد وأب هذا الفكر هو الاقتصادي البريطاني "أدم سميث".

يمكن تعريف الرأسمالية بأنها تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع على أساس قيام فرد، هو "الرأسمالي"، أو مجموعة من الأفراد مجتمعين، هي "الشركات الرأسمالية"، بالتأليف بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكة لهم والمواد الأولية التي يشترونها وقوة العمل المستأجرة في شكل مشروع، هو المشروع الصناعي، يستخدم الآلية كأساس للفن الإنتاجي وذلك من أجل تحقيق مقدار متزايد دائما من الثروة يمكنها من الحصول على أرباح يحتفظون بها لأنفسهم ومن ثم زيادة ت اركم أرس المال لديهم باستمرار.

كما عرف النِّظام الاقتصاديُّ الرَّأسماليُّ هو ذلك النِّظام الَّذي يقوم على الملكيَّة الفرديَّة لعناصر الإنتاج، والحرِّيَّة الاقتصاديَّة في إدارة، وتسيير، وممارسة النَّشاط الاقتصاديِّ من خلال جهاز الثمن أو قوى السُّوق ، فهو نظام اقتصاديٌّ ذو فلسفة اجتماعيَّة وسياسيَّة، يقوم على أساس تنمية الملكيَّة الفرديَّة، والمحافظة عليها، متوسِّعًا في مفهوم الحرِّيَّة.

وقد ظهرت الرَّأسماليَّة على يد ((آدم سميث))، الَّذي أسَّس المدرسة التَّقليديَّة (الكلاسيكيَّة)، ووضع أصول المذهب الرَّأسماليِّ في كتابه (ثروة الأمم) الَّذي نشره عام 1776م.

3-1-2- مراحل نشأة و تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي:

نشأ النظام الرأسمالي وتطور من أنقاض النظام الإقطاعي في أوروبا، مرورًا بمرحلة الرأسمالية التجارية التي ركزت على التجارة والاستعمار، ثم الرأسمالية الصناعية التي اعتمدت على المصانع والإنتاج الضخم في الثورة الصناعية، وصولًا إلى الرأسمالية الحديثة بأشكالها المتعددة مثل رأسمالية الرفاه والتوسع المالي، مستندةً على مفاهيم الملكية الخاصة، والمنافسة، والحرية الاقتصادية، واندماج رأس المال في النشاط الإنتاجي والاستثماري.

ويمكن إيجاز أهمِّ مراحل نشأة و تطور النِّظام الاقتصاديِّ الرَّأسماليِّ في الآتي:

أ. ما بعد النظام الإقطاعي (ق 14-16):

- **تراجع النظام الإقطاع:** بدأت القرى الأوروبية تشهد تحولات اقتصادية، حيث تحولت الأراضي من ملكية كبار الإقطاعيين إلى أنظمة مدفوعة بالأجور، مما حفز الهجرة من الريف إلى المدن.
- **ظهور البرجوازية:** نشأت طبقة جديدة من التجار والمهنيين الأحرار الذين يمتلكون رأس المال، مما وضع الأسس لظهور الرأسمالية لاحقًا.

ب. الرأسمالية التجارية (المركنتيلية) (ق16-18):

- **تعزيز التجارة:** تميزت هذه المرحلة بالتركيز على التجارة بين المدن والمناطق الأوروبية، وسعت الدول لدعم صادراتها.
- **المذهب التجاري:** دعت هذه السياسة إلى زيادة مخزون الذهب والفضة لدى الدولة من خلال تحقيق فائض في الميزان التجاري.
- **الاستعمار:** ارتبطت هذه المرحلة بتوسع استعماري ساهم في الحصول على المواد الخام وتصريف المنتجات، مما زاد من تراكم رأس المال.

ج. الرأسمالية الصناعية (ق18-19):

- **الثورة الصناعية:** مع اختراع محرك البخاري وظهور المصانع، حلت الصناعة محل التجارة كعامل مهيمن، مما أدى إلى نمو الإنتاج الضخم وتقسيم العمل المعقد.
- **تراجع الحماية:** تخلت بريطانيا الصناعية عن السياسات الحمائية لصالح التجارة الحرة، مدفوعة بدعوات لخفض التعريفات الجمركية.

د. الرأسمالية الحديثة (عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية وما بعدها):

- **رأسمالية الرفاه (1945-1973):** شهدت الدول المتقدمة سياسات تدخلية من الدولة لإنشاء شبكات أمان اجتماعي.
- **التوسع المالي:** ظهرت فيه سيطرة قطاعات مثل المالية والعقارات، حيث يُحصل على الأرباح من ملكية الأصول والإقراض بدلاً من العمليات الإنتاجية.
- **العولمة:** أصبحت الرأسمالية نظامًا عالميًا بفضل نمو الشركات الكبرى عبر الوطنية وتوسيع التجارة والتبادل السلعي والخدمي عالميًا.

3-1-3- أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي:

قام النِّظام الرَّأسماليّ على مبدأ الحرِّيَّة، والملكيَّة الفرديَّة، والثَّورة على الإقطاع والكنيسة، وقد وضع ((سميث)) أصول المذهب الرَّأسماليِّ على قاعدتين:

- ✓ **الحرِّيَّة الاقتصاديَّة وما يتلوها من حقِّ الملكيَّة، والميراث، والرِّبح.**
- ✓ **قوانين السُّوق القائمة على المنافسة الحرَّة.**

ويمكن إيجاز أهمِّ أسس النِّظام الاقتصاديِّ الرَّأسماليِّ في الآتي:

1- الملكيَّة الفرديَّة:

يقوم النِّظام الرَّأسماليُّ على احترام حقِّ الملكيَّة الخاصَّة، فالفرد له مطلق الحرِّيَّة في تكوين الثَّروة والتَّصرُّف فيها طالما لا يتعارض ذلك مع القوانين السَّائدة.

والملكيَّة الفرديَّة تدفع الإنسان إلى حفظ الثَّروة، وعدم تبديدها، أو الإسراف فيها، «فأرضه لا يغفل عن تخصيبها حتَّى لا تبور، وآلته لا يَكِلُّ عن صيانتها حتَّى لا تتلف، ومبانيه لا ينتظر عليها الخلل حتَّى لا تهدم، وهذا ينمِّي الثَّروة العامَّة، ويحافظ عليها، ويخفض من التَّكاليف الاجتماعيَّة النَّاشئة عن التَّسيُّب والإهمال الَّذي يظهر في الملكيَّة العامَّة»

2- الحُرِّيَّةُ الاقْتِصَادِيَّةُ:

يقوم النِّظام الرَّأسماليُّ على الحرِّيَّة الاقتصاديَّة، وهذا الأمر هو نتاج طبيعي لاحترام الملكيَّة الخاصَّة، فيجب ترك الأفراد أحرارًا لتحقيق مصالحهم الشَّخصيَّة، فهم يختارون حرفتهم أو نشاطهم، ولهم حرِّيَّة التَّملُّك، وحرِّيَّة العمل.

فالحرِّيَّة الاقتصاديَّة في النِّظام الرَّأسماليِّ تطلق يد الفرد في الإنتاج، والاستهلاك، والتَّعاقد وفقًا للقوانين السَّائدة، وهذه القوانين تحصر التَّدخُّل الحكوميَّ في أضيق نطاق ممكن –لكنه يقوى إذا تعارضت مع مصلحة الدولة-، باعتبار النَّظرة الرَّأسماليَّة للإنتاج بأنَّه ينظِّم نفسه بنفسه، وأنَّ الدَّولة تحكم، ولا تملك.

3- المُنَافَسَةُ الاقتصادية :

المنافسة من أهم خصائص النِّظام الرَّأسماليِّ، حيث تُعتبر من العوامل الَّتي تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصاديَّة والإنتاجيَّة، فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم لاجتذاب أكبر عدد من المستهلكين، والنَّتيجة هي اتِّجاه الأسعار للانخفاض، وخروج المنتجين ذوي الكفاءة المنخفضة، ولا يتبقى في السُّوق إلَّا الأكفَّاء، وَمِنْ ثمَّ يؤدِّي ذلك إلى الاستخدام الأفضل للموارد، وَمِنْ ثَمَّ التَّخصيص الكفء للموارد.

ومن ناحية أخرى توجد المنافسة على مستوى المستهلكين الَّذين يتنافسون فيما بينهم للحصول على السِّلع والخدمات الَّتي يحتاجونها؛ ممَّا يؤدِّي إلى ارتفاع الأسعار، بحيث يخرج المستهلكون الَّذين لا تمثِّل لهم السِّلع ضرورة قصوى، أو الَّذين لا تتناسب المنفعة الَّتي يحصلون عليها من السِّلعة مع ثمن السِّلعة، ولا يتبقَّى في السُّوق إلَّا الَّذين تكون حاجتهم للسِّلعة أكبر.

4- حَافِزُ الرِّبْحِ:

يعدُّ حافز الرِّبح في النِّظام الرَّأسماليِّ هو الدَّافع الأساسيُّ لزيادة الإنتاج، وهو المحرِّك الرَّئيسيُّ لأيِّ قرار يتَّخذه المنتجون، فكل فرد في هذا النِّظام إنَّما يتصرَّف بما تمليه عليه مصلحته الشَّخصيَّة، بما يتَّفق مع تحقيق أهدافه الخاصَّة، وبما أنَّ الرِّبح هو الفرق بين الإيرادات والتَّكاليف؛ فإنَّ المنتجين في النِّظام الرَّأسماليِّ يختارون النَّشاط الاقتصاديَّ الملائم لاستغلال الموارد بأفضل طريقة ممكنة، وحين يحدث ذلك في جميع الأنشطة الاقتصاديَّة؛ فإنَّ كلَّ الموارد الاقتصاديَّة تكون قد استخدمت، ونظِّمت، بحيث تعطي أقصى أرباح ممكنة، وبالتَّالي يحصل المجتمع على أقصى دخل ممكن من موارده.

وهذا الرِّبح في النِّظام الرَّأسماليِّ يُسمَّى عائد المخاطرة؛ لأنَّ الشَّخص صاحب المشروع يخاطر ويغامر؛ فقد يربح، أو يخسر، هذا، وقد أشار ((آدم سميث)) إلى وجود يدٍ خفيَّة تقف بين المصلحة الخاصَّة للفرد، وبين المصلحة العامَّة للمجتمع، فالفرد الَّذي يسعى لتحقيق أقصى ربح ممكن، إنَّما يقوم بإنتاج السِّلع الَّتي يزداد الطَّلب عليها، وبذلك فهو يلبِّي حاجة المجتمع لهذه السِّلعة، كما أنَّه يحقِّق المزيد من الأرباح.

وهكذا نجد أنَّ الرِّبح في النِّظام الرَّأسماليِّ ليس مجرَّد عائد يحصل عليه المنظمون فحسب، ولكنَّه يُعتبر أيضًا أحد العناصر الأساسيَّة المسيِّرة للنِّظام الاقتصاديِّ، وتعمل دائمًا على تنميته؛ حيث إنَّ مزيدًا من الأرباح يعني في النِّهاية مزيدًا من الإنتاج.

وهكذا يؤدِّي التَّنافس بين المنتجين فيما بينهم، وبين المستهلكين فيما بينهم إلى الاستغلال الكفء للموارد الاقتصاديَّة؛ حيث إنَّ توفُّر خاصيَّة المنافسة يؤدِّي إلى توفير السِّلع بأحسن جودة، وأفضل الأسعار.

5- جهاز الثمن (السوق):

النظام الرأسمالي يتفاعل ذاتيا لابد وأن يشتمل على أداة تقوم بتنسيق تصرفات الأفراد فيه، وتعمل على تحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب والأداة التي تقوم بهذه الرقابة هي جهاز الثمن حيث أن :

- جهاز الثمن يقوم بعملية اختيار السلع التي ينتج، ونوع المنتجات، أي أنه يحدد لنا الحالة التي يمكن بها تخصيص الموارد الإنتاجية في إنتاج السلع والخدمات الأكثر إلحاحا للمجتمع، فالمؤسسات لا يمكنها

أن تحقق الأرباح إلا إذا استطاعت أن تبيع المنتجات بثمن أعلى من متوسط تكاليف إنتاجها، أي أن الثمن يجب أن يكون بقدر أكبر مما يدفع لعوامل الإنتاج، ومن هنا نجد أن الإنتاج يرتبط بالسلع التي يمكن إنتاجها بثمن يغطي تكاليف إنتاجها.

- جهاز الثمن يراقب كذلك اختيار الطرق الفنية للإنتاج، وطرق تنظيم الإنتاج، وفي هذه الحالة سنجد أن المنتجين سيختارون الطرق الأكثر كفاية، أي التي تنتج لهم أكبر كمية من الإنتاج بأقل تكاليف ممكنة، غير أن هذا يتوقف على اختيار الطرق الفنية وهذا سيدفعهم بلا شك إلى استنباط النسب الفنية المثالية للمزج بين عوامل الإنتاج أي أن المؤسسة في ظل النظام الرأسمالي عن طريق جاز الثمن ستتمكن من اختيار الطريقة التي تحقق لها أكبر ربح ممكن.

- جهاز الثمن يحدد حجم الوحدة الإنتاجية، فإذا كان الحجم صغيرا جدا، أو كبيرا جدا فإن التكاليف ستكون مرتفعة بالنسبة للثمن، فالحجم الذي يؤدي إلى أقل تكلفة يتحدد بطرق الإنتاج في الصناعة، فكلما ارتفع ثمن السلعة شعر المنتج بأن هناك زيادة في الطلب على النوع من الإنتاج فتتجه الاستثمارات الجديدة إليها، والعكس عندما ينخفض الثمن، أي أن جهاز الثمن هو الذي يحدد عدد المؤسسات التي تبقى في السوق، وحجم كل مؤسس، فالمؤسسات التي تكون تكاليفها مرتفعة نسبيا، إما بسبب ضعف الكفاية الإنتاجية أو ضيق السوق بالنسبة لتوزيع منتجاتها لن تكون قادرة على الاستمرار في الإنتاج.

- جهاز الثمن يقوم بدور الموزع الرشيد لعائد عوامل الإنتاج، أي أنه يقوم بتوزيع العائد من العمليات الإنتاجية بين مختلف عناصر الإنتاج كل بنسبة مساهمته في العملية الإنتاجية، فأصحاب عوامل الإنتاج يبيعون خدماتهم ويحصلون على الدخل، وبمقتضى هذا الدخل يشترون السلع بمجرد إنتاجها، وهكذا تستمر عجلة الإنتاج، وعلى هذا فإن الأثمان النسبية التي تدفع لخدمات عوامل الإنتاج تحدد لنا بالطريقة التي بها توزيع الناتج الكلي بين أصحاب عوامل الإنتاج، فإذا كان أجر العمل أكبر من أثمان الخدمات الأخرى، فإن العمال سيحصلون على نسبة أكبر من الدخل القومي الكلي، وبنسبة ما يحصل عليه العمال من الناتج الكلي يتحدد شكل النظام الاقتصادي، فإذا كان نصيب العوامل الأخرى غير العمل كبيرا، فإن النظام يكون رأسماليا، وإذا نصيب العمل أكبر كان النظام اشتراكيا.

3-1-4- عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي:

لا شكَّ أنَّ النِّظام الرَّأسماليَّ له قوَّته وتواجده، وقد نجح هذا النِّظام بقدر ما أخذ بثوابت الفطرة الَّتي أقرَّها الإسلام من احترام الملكيَّة الفرديَّة، وإقرار المنافسة والربح، كما انتكس، وتخبَّط، وعاش في بحر

لُجَجٍ من الأزمات بقدر ما ابتعد عن ثوابت الفطرة الَّتي حرَّمها الإسلام، من احتكار، وربًا، ومقامرة، وغرر، وغبن، واستغلال، وأكل المال بالباطل؛ ليصبح المال دُولَةً بين الأغنياء باسم الحرِّيَّة الاقتصاديَّة الَّتي أطلق لها العنان بلا قيود.

فالحرِّيَّة المطلقة مفسدة مطلقة، وإطلاق الغرائز الإنسانيَّة السُّلطويَّة، والشَّهوانيَّة بلا قيود هو انحدار من الإنسانيَّة للبهيميَّة.

«إنَّ هذه الحرِّيَّة تشبه نظام المرور في مدينة ليس فيها قواعد مروريَّة، وستكون نتيجة هذه الحالة أنَّ سائقي السَّيَّارات الضَّخمة يحصلون على أكبر قسط من الحرِّيَّة، وذلك على حساب سائقي السَّيَّارات الصَّغيرة، وسائقي السَّيَّارات الصَّغيرة يهدِّدون سائقي الدَّرَّاجات البخاريَّة، وهؤلاء يهدِّدون المشاة، فالقوَّة هنا هي الَّتي تحكم، أمَّا الضَّعيف فحقُّه مهدر، وهنا لا يكون للحرِّيَّة معنًى، إلَّا حرِّيَّة الغني في استغلال الفقير، وتحكُّم القويِّ في مقدرات الضَّعيف».

ويمكن إيجاز أهمِّ عيوب وسلبيَّات النِّظام الاقتصاديِّ الرَّأسماليِّ فيما يلي:

1- الاحْتِكَارُ:

تتمثَّل مشكلة النِّظام الرَّأسماليِّ في غياب المنافسة الكاملة، وتدهور معدَّلات الأجور الحقيقيَّة، وقصور الطَّاقة الشِّرائيَّة.

إنَّ الاحتكار الَّذي نما وترعرع في النِّظام الرَّأسماليِّ يتيح للمشروع الكبير إزاحة مَنْ هو أقل منه في السُّوق بما يملكه من احتكار التِّقنية، ومقدرة على تخفيض سعر السِّلعة لفترة معيَّنة دون معاناة، وفي ظلِّ عجز المشروع الصَّغير عن الاستمرار في سوق السِّلعة، يتمكَّن المشروع الكبير من السَّيطرة الكاملة على السُّوق؛ فيفرض شروطه كما يشاء، ويرفع سعر منتجاته كما يريد، وهو ما يعني استغلال المستهلكين لصالح المحتكرين.

2- الرِّبَا:

ارتبط النِّظام الرَّأسماليُّ بسعر الفائدة، أو الرِّبا ارتباطًا عضويًّا، واعتبر آليَّة سعر الفائدة هي قوام سوق المال بسوقيه، سوق النَّقد، وسوق رأس المال، وأسر هذه النِّظام الدُّول والشعوب بفعل الدُّيون الَّتي تروِّج لها المصارف التَّقليديَّة.

إنَّ الحقائق تؤكِّد أنَّ سعر الفائدة لا يقتصر دوره على كونه غير مشجِّع للادِّخار، أو معينًا للاستثمار، بل تمتدُّ مصائبه، فهو يزيد من البطالة، ويولِّد الأزمات الاقتصاديَّة، ويؤدِّي إلى تدهور النُّقود، وارتفاع الأسعار، وسوء تخصص الموارد، وسوء توزيع الدَّخل، ويخفض معدَّل نمو الاقتصاد القوميِّ، ويكرِّس

الطَّبقيَّة، ويمنع عمليَّة الحِراك الاجتماعيّ، ويخلق الاستغلال المقيت بين طبقات المجتمع، ويقف حجر عثرة في طريق التَّنمية، ويسلب الدُّول حرِّيَّتها وإرادتها، ويهوي باقتصادها، ويراكم مديوناتها.

3- المُقَامَرَةُ:

كشف النِّظام الرَّأسماليُّ عن التَّركيز على الاقتصاد الورقيّ على حساب الاقتصاد الحقيقيّ، فطبيعة العمليَّة الاستثمارية تقوم أساسًا على المخاطرة، مشاركة، وربحًا، وخسارة، ولكنَّ النِّظام الرَّأسماليَّ وسَّع من علاقة الدَّين بالدَّين، وظهرت أوراقٌ ماليَّة قائمة عليها، فتحت السَّبيل للمقامرة –خاصَّة في الأسواق الماليَّة- على ارتفاع وهبوط الأسعار، ممَّا أدَّى إلى تحوُّل البورصات من الاستثمار الحقيقيّ إلى عمليَّات صوريَّة يؤجِّل فيها كلا طرفي المعاوضة الثَّمن والسِّلعة، تحت مُسَمَّى المشتقَّات الماليَّة، والبيع على المكشوف؛ سعيًا وراء انتهاز الفرص الَّتي تسنح من خلال تغيُّرات الأسعار، فَإِنْ صَحَّت توقُّعاتهم؛ ربحوا، وَإِنْ لَمْ تَصِحَّ؛ انتكسوا.

ويؤدِّي هذا الأسلوب إلى انعدام العقلانيَّة في الإنتاج، ويهدِّد دائمًا بتفجير الأزمات، فالمقامرات تشمل –على نطاق كبير- موادَّ أوليَّة، أو سلعًا مصنَّعة، أو أوراقًا ماليَّة، أو عقارات، وتحت وَهْمِ الثَّراء السَّريع الَّذي يغذِّيه الميسر يقع الاقتصاد في حبائل المقامرين، وفي هذا المناخ تنعدم التَّقديرات الدَّقيقة عن قيمة الأصل وعائده؛ ليحلَّ محله الوهم، والاندفاع، والجشع، والخوف، وبهذا يصبح الاستثمار ومن ورائه الاقتصاد قوميًّا كان أو عالميًّا ألعوبة في يد المقامرين يحرِّكونها حسب أهوائهم، ويتحوَّل السُّوق من موقع انتفاع إلى ملهًى وميسر.

4- المَنْفَعَةُ المَادِّيَّةُ:

يقوم النِّظام الاقتصاديُّ الرَّأسماليُّ على المنفعة المادِّيَّة، فسعادة الفرد والمجتمع تتركَّز في تحقيق اللَّذة، وتجنُّب الألم بمعناهما الحسيّ، وكلَّما كانت السِّلعة، أو الخدمة قادرة على إشباع حاجة بشريَّة في لحظة معيَّنة، وفي وقت معيَّن؛ تحقِّق مفهوم المنفعة، وتعتمد درجة المنفعة على شدَّة إشباع حاجة بشريَّة معيَّنة بسلعة معيَّنة.

وقد جعل النِّظام الرَّأسماليُّ أفراد مجتمعه يعيشون في صراع مستمرٍّ لتحقيق أقصى منفعة مادِّيَّة ممكنة، وأهمل المنافع الرُّوحيَّة، والقيم الأخلاقيَّة، والاعتبارات غير الاقتصاديَّة.

وقد أدَّى سيادة مفهوم المنفعة المادِّيَّة كنتاج للحرِّيَّة الواسعة إلى فوضى في الاعتقاد، وفي السلوك، فباسم المنفعة اتَّخذ النِّظام الرَّأسماليُّ العلمانيَّة مذهبًا وشعارًا، فتمرَّد على الدِّين وأبعده عن مناحي الحياة؛ تأثُّرًا بالدَّور الكَنَسِيّ في أوربا الَّذي تدخَّل في كلّ شيء باسم الدِّين زورًا، وبهتانًا، وتحريفًا، وتضليلًا.

وباسم المنفعة حكمت الرَّأسماليَّة قبضتها من خلال الشَّركات متعدِّدة الجنسيَّات على أكثر اقتصاديَّات دول العالم، تحت ستار العولمة، وما نتج عن ذلك من غزو، واستعمار اقتصاديٍّ، أدَّى إلى أيلولة معظم ثروات العالم إلى أيدي الاحتكارات الرَّأسماليَّة، والمصارف الرِّبويَّة، والمقامرين في الأسواق العالميَّة.

إنَّ النِّظام الرَّأسماليَّ بعيوبه الفادحة، ومثالبه الواضحة هو سرُّ تلك الأزمات الماليَّة الَّتي توالت على الدُّول العظمى، والَّتي اتَّخذت من الرَّأسماليَّة منهجًا لها. فرفع الحماية عن المستهلكين، والانحرافات الَّتي حلَّت بالمنتجين هي ثمرة الاحتكار.

وترنَّح الاقتصاد بسبب الرِّبا، والقمار، والأثرة، والأنانيَّة الَّتي طغت في النِّظام الرَّأسماليِّ بسبب الحرص على المنفعة المادِّيَّة دون مراعاة لجانب القيم، والأخلاق، والمنافع الرُّوحيَّة. وَمِنْ ثَمَّ؛ فإنَّ النِّظام الرَّأسماليَّ يتَّسم بالأزمات الاقتصاديَّة، والتَّقلُّبات الدَّوريَّة، وأزمات البطالة، ولا نجاة له إلَّا إذا تخلَّى عن مصادمة الفطرة، والقيم الأخلاقيَّة، وإذا ابتعدت عن ارتكاب ما حرَّم الله من احتكار، وربا، وقمار، وأكل للمال بالباطل، واستغلال للعمَّال.

3-2- النظام الاقتصادي الإشتراكي :

الإشتراكية إصطلاح واسع المعنى ينطوي تحت عدة مذاهب ومدارس مختلفة والقاسم المشترك بينها رغم تبان إتجاهاتها ونزعاتها هو مناهضتها للمذهب الفردي الحر الذي كرسته الرأسمالية، وتجمع على إحلال النظرية الجماعية محل النظرية الفردية وضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي مع تباين وجهات النظر حول حدود هذا التدخل بين مؤيد لمجرد التدخل لتحسين أوضاع الطبقة العمالية وبين مناصر لفكرة الغاء الملكية الفردية تماما بكل صورها وإحلال الدولة محل الفرد وحافز المصلحة العامة محل حافز الربح. أهم رواد وأب هذا الفكر هو الاقتصادي الألماني "كارل ماركس".

3-2-1- تعريف النظام الاقتصادي الإشتراكي:

يمكن تعريف الاشتراكية بأنها تنظيم اقتصادي يعني اشتراك أفراد الشعب في إنتاج الثروة وتوزيعها توزيًعا عادلاً ولفظ الاشتراكية من الألفاظ التي يستخدمها السياسيون والاقتصاديون للتعبير عن كثير من المعاني المختلفة، فهو يطلب أحيانًا على مجرد تدخل

الدولة في النشاط الاقتصادي بأية صورة من الصور فتكون الاشتراكية بذلك نقيضا السياسة الحرية الاقتصادية. كما يستعمل أحيانا للدلالة على تدخل الدولة لتحسين حالة العمل والطبقات الفقيرة، بسن تشريعات اجتماعية اشتراكية تخفف عنهم وتمنحهم بعض المزايا.

ولكن المعنى العلمي الدقيق لكلمة الاشتراكية هي أنها النظام الذي يتميز بتملك الدولة (أي الملكية الجماعية) للأموال، وخاصة أموال الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع، فهي بذلك نظام يختلف كل الاختلاف عن الرأسمالية التي تقوم على مبدأ حرية تملك الأفراد لكافة أنواع الأموال.

ويعرف النِّظام الاشتراكيُّ هو ذلك النِّظام الَّذي يقوم على الملكيَّة الجماعيَّة لوسائل الإنتاج، وتحكم الدَّولة في إدارة، وتسيير، وممارسة النَّشاط الاقتصاديِّ من خلال التَّخطيط المركزيِّ، وقد تمَّ تطبيق الفكر الاشتراكيِّ من خلال تبنِّي الثَّورة البلشفيَّة في العام 1917م للاشتراكيَّة الماركسيَّة أو العلميَّة، وإقامة أوَّل دولة اشتراكيَّة ماركسيَّة في جمهوريَّة الاتِّحاد السُّوفييتِّي.

3-2-2- أسس النظام الاقتصادي الإشتراكي:

يقوم النِّظام الاشتراكيُّ الماركسيُّ على العديد من الأسس، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- الملكيَّة العامَّة (الجماعية):

وذلك من خلال إشراك جميع أفراد الشَّعب في ملكيَّة وسائل الإنتاج، وتقوم الدَّولة بعد ذلك بإدارة النَّشاط الاقتصاديِّ، فهي الَّتي تقرِّر توزيع الأرض على مجالات الاستخدام المختلفة، وهي الَّتي تحدِّد كمِّيَّة الموارد الموجَّهة لإنتاج السِّلع الإنتاجيَّة والاستهلاكيَّة.

والأفراد يقدِّمون خدماتهم للمجتمع كلٌّ حسب طاقته، وقدرته الإنتاجيَّة، وفي المقابل يتسلَّم كلٌّ منهم أجرًا بقدر ما يحتاج إليه، فالقاعدة الأساسيَّة في توزيع الدَّخل أو النَّاتج: "من كلِّ فرد حسب قدرته، ولكلٍّ حسب حاجته"، وَإِنْ أَدَّى واقع التَّجربة إلى تعديلات على هذه القاعدة، من خلال توزيع الدَّخل وفقًا لكمِّيَّة العمل المبذول، والتَّباين في المهارات العمَّاليَّة، مع إشباع الدَّولة للحاجات العامة -للجميع- بصورة مجَّانيَّة كالتَّعليم والصِّحَّة.

واعتمدت الدَّولة على التَّأميم للقضاء على الملكيَّة الخاصَّة، كما ألغت المواريث.

2- عدم الاعتراف بحافز الرِّبح:

إنَّ الهدف من النَّشاط الاقتصاديِّ طبقًا لهذا النِّظام هو إشباع الحاجات العامَّة، أو الجماعة، وليس تحقيق الرِّبح الفاحش، أو السَّعي للحصول عليه، بل على النَّقيض من ذلك ينظر إليه على أنَّه وسيلة من وسائل الاستغلال تؤدِّي إلى سوء توزيع الدَّخل والثَّروة.

ويحلُّ محل الرِّبح -كحافز للنَّشاط الاقتصاديِّ لزيادة الإنتاج، وتنمية الموارد الاقتصاديَّة في النِّظام الاشتراكيِّ- الشُّعور الوطنيُّ، والقوميُّ، والإحساس بالمسئوليَّة، والمشاركة في بناء الاقتصاد القوميِّ، وإشباع حاجات المجتمع.

3- التَّخطيط المركزيُّ:

وذلك من خلال اعتماد الدَّولة على جهاز التَّخطيط، أو الهيئة، أو اللَّجنة العليا للتَّخطيط لوضع خطَّة قوميَّة شاملة تحدِّد الأهداف القوميَّة المراد تحقيقها، ووسائل تحقيق هذه الأهداف، وإخطار جميع الوحدات الإنتاجيَّة في الدُّول بهذه الخطَّة الَّتي تمثِّل برنامج العمل للوحدات الإنتاجيَّة في المرحلة المقبلة، ممثلًا في فترة الخطَّة المركزيَّة الَّتي عادة ما تكون خمس سنوات.

ويقوم التَّخطيط في النِّظام الاشتراكيِّ على مبدأ مركزيَّة التَّخطيط، ولا مركزيَّة التَّنفيذ، فجهاز التَّخطيط هو الَّذي يضع الخطَّة آخذًا في الاعتبار رأي الوحدات الإنتاجيَّة وظروفها، وله وحدة القرار النِّهائيِّ في وضع تلك الخطَّة، أمَّا التَّنفيذ فيترك للوحدات الإنتاجيَّة وفقًا للخطَّة الموضوعة، وبذلك فإنَّ جهاز التَّخطيط وحده هو الَّذي يجيب على الأسئلة الثَّلاثة: المشكلة الاقتصادية: ماذا، وكيف، ولمن ننتج؟.

3-2-3- عيوب النظام الاقتصادي الإشتراكي:

جاء النِّظام الاشتراكيُّ كردِّ فعل للنِّظام الرَّأسماليِّ ومظالمه الاجتماعيَّة، فأنكر هذا النِّظام بفلسفته الشُّيوعيَّة وجود الله.

وقد كشف الواقع عن ترنُّح النِّظام الاشتراكيِّ، ثُمَّ سقوطه صريعًا في أواخر الثَّمانينات من القرن الماضي، بما حمله من المتناقضات، وبما اعتدى به على الفطرة السَّويَّة، مورِّثًا لشعبه الفقر والجوع، ولم يجد بدًّا من نبذ أوهام كارل ماركس وضلالاته معتبرها سببًا لتخلُّفه وضياعه.

وعليه؛ فيمكن إيجاز أهمِّ عيوب النِّظام الاشتراكيِّ فيما يلي:

1- ضَعْفُ الحَافِزِ لِإِنْجَازِ الأَعْمَالِ المُخْتَلِفَةِ:

فحرمان الأفراد من حقِّ الملكيَّة الخاصَّة أمرٌ يتنافى مع الفطرة والطَّبيعة البشريَّة، ويؤثِّر في الحافز الفرديِّ لإنجاز الأعمال تأثيرًا سيِّئًا، "فحقُّ الملكيَّة الفرديَّة إذا منع؛ فلا مكان للحافز على الإنتاج، أو الحافز على الابتكار والتَّجديد، ولا صوت يعلو على صوت اللَّامبالاة والإهمال، ويصبح النَّاس في النِّهاية شركاء في الفقر والحرمان، وينتكس الشُّعور القوميُّ الَّذي اتَّخذه النِّظام الاشتراكيُّ على غير الحقيقة حافزًا للإنتاج".

2- انْخِفَاضُ إِنْتَاجِيَّةِ العُمَّالِ:

فالعامل عندما لا يجد نظامًا فعلًا للحوافز، فكلُّ عامل يتسلَّم أجرًا محدَّدًا بغضِّ النَّظر عن إنتاجيَّته، وفقًا لقاعدة: "مِنْ كُلِّ فَرْدٍ حَسَبَ قُدْرَتِهِ، وَلِكُلِّ حَسَبَ حَاجَتِهِ".

3- قِلَّةُ الكَفَاءَةِ الاقْتِصَادِيَّةِ والإِنْتَاجِيَّةِ فِي تَخْصِيصِ المَوَارِدِ، وَسِيَادَةِ التَّعْقِيدِ وَالبَيْرُوقْرَاطِيَّةِ:

فتركُّزُ السُّلطةِ في يد مجموعة قليلة من صانعي القرار حَالَ دُونَ تَحْقِيقِ الكفاءة الاقتصاديَّة والإنتاجيَّة في تخصيص الموارد، وسيادة التَّعقيد والبيروقراطيَّة.

"فكثيرًا ما نجحت الوحدات الإنتاجيَّة في إنتاج السِّلع المعيَّنة لها بالكمِّيَّات المحدَّدة في الخطَّة، ولكن ليس دائمًا عند مستوى المواصفات، أو الكفاءة، أو الجودة المطلوبة".

4- عَدَمُ تَحْقِيقِ الكِفَايَةِ وَالعَدْلِ:

لقد عجزت الاشتراكيَّة الماركسيَّة "عن تحقيق الكفاءة الإنتاجيَّة والاقتصاديَّة، والعدالة، والرَّفاهية لشعوبها، بل قهرت حرِّيَّة الأفراد، وأبادت أصولهم بل وأرواحهم، وأصبحت العدالة في التَّوزيع أمرًا يستحيل تواجده، وحلَّ محلَّها الاستغلال".

إنَّ النِّظام الاشتراكيَّ نظام ثبت فشله على الأقلِّ على المستوى الإنساني، فقد تحوَّل إلى وحش مفترس فَتَكَ بشعبه اقتصاديًّا، واجتماعيًّا، وسياسيًّا، فبعد إنكاره للإله وللرِّسالات السَّماويَّة، فشت فيه الدِّكتاتوريَّة، وتفشَّى الاستبداد السِّياسيُّ، الَّذي أصبح جلُّ همِّه القضاء على الكرامة، والمشاركة الفعَّالة، والتَّجاوب الإيجابيِّ لجماهير النَّاس، ولم يبق في نفوس النَّاس سوى الكره، والحقد، وعدم المبالاة.

3-3- النظام الاقتصادي المختلط :

بالنظر إلى السلبيات والتناقضات التي يحملها كل من النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي من جهة، والإيجابيات والمزايا التي يتمتع بها كل منهما في نفس الوقت، الأمر الذي دفع ببعض المفكرين إلى التفكير في المزج بين بعض مبادئ وآليات كل من النظامين، من أجل الاستفادة من المزايا التي يتمتع كل من الاقتصاد المخطط والمزايا التي يتمتع بها اقتصاد السوق من جهة أخرى، لينتج بذلك ما يسمى بـ "النظام الاقتصادي المختلط" ، ويرى البعض أنه نشأ على أيدي قادة دول عدم الانحياز ليجمع بين نظام السوق من الناحية الاقتصادية ونظام الحزب الواحد من الناحية السياسية.

3-3-1- تعريف النظام الاقتصادي المختلط :

يعرف النظام الاقتصادي المختلط على أنه نظام يجمع بين بعض معالم وجوانب النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، حيث أنه يبقي على الملكية الخاصة ويسمح بمستوى من الحرية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وفي نفس الوقت يسمح بتدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية من خلال آليات التوجيه والممارسة بهدف تحقيق أهداف تنموية معينة.

كما يعتبر أيضا نظام اقتصادي يجمع بين آلية نظام السوق الحرة وآلية تدخل الحكومة في الاقتصاد، حيث توجد عناصر من النظام الاقتصادي الرأسمالي كالملكية الفردية والحرية الاقتصادية، وعناصر من النظام الاقتصادي الاشتراكي كتدخل الحكومة في الاقتصاد من خلال أعمال التوجيه والتنظيم، حيث تختلف نسبة الاعتماد ونوعيته على هذه العناصر من بلد إلى آخر حسب الخطط التنموية والتوجهات الاجتماعية والسياسية للبلد، ولكن إنه من الصعب أن نجد دول ما تستطيع أن تطبق نظام اقتصادي رأسمالي أو اشتراكي خالص، إذ يمكن القول أن هذا النوع من الأنظمة الاقتصادية هو السائد في العالم،

فهناك العديد من اقتصادات عالم اليوم هي أمثلة على الاقتصاد المختلط. ويرجع سبب اتجاه معظم الدول إلى هذا النوع من الأنظمة أي المختلطة إلى المزايا والمنافع التي يحققها، وخاصة أنه يعطي هامش أوسع للدول من أجل تنظيم واتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار الخطط التنموية، حيث أنه يمكن من الاحتفاظ بالملكية الخاصة والحرية الاقتصادية، وفي نفس الوقت يقر بتدخل الدولة من أجل توجيه وتنظيم العلاقات والأنشطة الاقتصادية، وخاصة عند ظهور أزمات وظروف معينة تستدعي تدخل الدولة، كما يسمح هذا النظام للحكومات بإنشاء صناعات ومشاريع اقتصادية محددة بحسب الاستراتيجيات التنموية المسطرة.

3-3-2- خصائص النظام الاقتصادي المختلط :

سنحاول فيما يلي توضيح أبرز خصائص النظام الاقتصادي المختلط:

3-3-1- ملكية وسائل الإنتاج للقطاع العام و الخاص معاً: يتعايش القطاع الخاص الذي يخضع للقواعد التقليدية من حيث هدف الربح والملكية الخاصة كوسيلة للعلاقات الاجتماعية وميكانيزم السوق والثمن كأسلوب لأداء وعمل الاقتصاد، مع قطاع عام يخضع لقواعد الاقتصاد العام من حيث العائد الاجتماعي كهدف والملكية العامة كوسيلة، وكذلك التخطيط والبرمجة، فهي اذن نوعية من المشاركة والتعاون بين الدولة والمشروعات الخاصة في العملية الإنتاجية.

3-3-2- التوازن بين الفرد والمجتمع: يحاول النظام المختلط التوفيق ما بين الليبيرالية والاجتماعية وما بين الحرية وكفاءة النظام الاقتصادي، فهو يراعي الاعتبارات الاجتماعية للاستفادة من كفاءة الفرد وقدراته، إذن هو محاولة تهدف لتحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع دون التضحية بحقوق الفرد الطبيعية وقدراته من جهة، وحفظ حقوق المجتمع من ناحية أخرى.

3-3-3- تحقيق العدالة والكفاءة: بالنسبة للعدالة يتعلق الأمر بعدالة توزيع الدخل وإعادة توزيع ثمرات النمو على العناصر التي شاركت في الإنتاج بصورة متكافئة، وتوزيع الدخل يتضمن تحسينه

وتحقيق التوازن، وهناك أيضا الجانب الاجتماعي العيني الذي يتضمن تأمين الخدمات الاجتماعية مثل الاسكان، التعليم...، أما الكفاءة يقصد بها الكفاءة الاجتماعية التي تترجم موضوعياً في عبارات النمو والتنمية وزياد الإنتاجية سواء تعلق الأمر بالبلاد المختلفة أو المتقدمة، فإن تدخل الدولة ناشئ عن عدم قدرة القطاع الخاص عن القيام بواجباته تجاه زيادة الإنتاج والإنتاجية ومواجهة الاحتياجات الحالية والمستقبلية للاقتصاد القومي.

3-3-4- تنظيم أداء الاقتصاد: أي أن الدولة تصحح وتعاون وتنافس عمل القطاع الخاص، فهي تؤثر في السوق والنشاط الإنتاجي والتوزيعي من خلال علاقات التشابك والترابط والتبعية بين كل العناصر المشاركة في العملية، لأن أهداف الدولة تختلف عن أهداف ومصالح النشاط الخاص، وبالتالي فالدول ترجع وتقوم بتعديل الطريقة التي تعمل بها السوق وجهاز الثمن في الكثير من الأحيان، مراعاة لصالح الجماعة وأهداف الخطة وإحتياجات النمو وخاصة فيما يتعلق بإستخدام وتخصيص وتوزيع الموارد للاقتصاد القومي.

3-3-3- عيوب النظام الاقتصادي المختلط :

إن النظام الاقتصادي المختلط له عيوب، يمكن ذكرها بإختصار، فيما يلي:

- فشل في وضع حدود واضحة وفاصلة بين الأدوار والأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الهيئات الخاصة وبين الأدوار والأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة.

- الصراع المستمر بين الجهتين الخاصة والحكومية، ومحاولة كل منهما السيطرة على الآخر، وذلك بسبب صعوبة إيجاد التناسب بين نشاط المشروعات الخاصة، ونشاط المشروعات العامة وهذا ما يتولد عنه عرقلة العمل وصعوبة استمراره.

- صعوبة الوصول إلى الإجراءات والأساليب التي يمكن إتباعها وتجسيدها من أجل تحقيق التعاون والتنسيق، وإلغاء التعارض والتناقض بين عمل الجهات الخاصة وعمل الجهات الحكومية.

- صعوبة تحديد الطريقة والكيفية التي يتم من خلالها الوصول إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول في ظل اقتصاد تعمل فيه الجهات الخاصة لتحقيق مصالحها وهو أعلى ربح ممكن لمشروعاتهم مع أقل تكلفة قد يكون ضحيتها العامل البسيط من جهة والمستهلك النهائي من جهة أخرى.

- صعوبة تحديد إتجاهات تطور الاقتصاد المستقبلية، ومدى هذا التطور في النظام الاقتصادي المختلط وذلك نتيجة لوجود المشروعات الخاصة ودورها المهم في الاقتصاد، هذه المشروعات الخاصة ودورها المهم في الاقتصاد، هذه المشروعات هدفها الأساسي من وجودها هو الربح وليس تطور الاقتصاد، وكذلك وجود الدور المهم للحكومة والذي يعتبر تطور الاقتصاد بالنسبة لها هدف أساسي،

فهذا التباين في الأهداف له دوره الهام في عدك وضوح الرؤية وعدم تحديد إتجاهات تطور الاقتصاد المستقبلية.

3-4- النظام الاقتصادي الإسلامي :

إن هناك إختلافاُ وتبايناُ بين الباحثين والمهتمين بالاقتصاد الإسلامي حول طبيعته، فهناك من بر أن الاقتصاد الإسلامي هو فقه المعاملات المالية حتى إن العديد من الكتابات اتبعت المنهج الفقهي في دراسة الاقتصاد الإسلامي فكانت عرضاً لجانب الحلال والحرام في المعاملات المالية، وهناك من يرى أن الاقتصاد الإسلامي يجب أن يكون علماُ متميزاُ عن علم الفقه، أي إنه لا يبحث في الأحكام الفقهية بقدر ما يبحث في آثار تلك الأحكام على السلوك الاقتصادي للأشخاص في المجتمع الإسلامي، وهناك من يرى أن الاقتصاد الإسلامي يجمع بين الأمرين، الفقه والأحكام الشرعية في المسائل المالية من جهة، والقوانين الاقتصادية التحليلية من جهة أخرى. ومن هنا فإن الاختلاف بين الباحثين في الاقتصاد الإسلامي في مجمله ليس مجرد إختلاف في التعبير عن الاقتصاد الإسلامي بتعريف معين بل هو اختلاف بينهم حول ماهية وطبيعة الاقتصاد الإسلامي، وفيما يلي نتطرق إلى بعض التعريفات التي ذكرت عن الاقتصاد الإسلامي.

3-4-1- تعريف النظام الاقتصادي الاسلامي:

نظام الاقتصاد الإسلاميّ أسلوب اقتصاديّ مُعتَمِد على الإسلام في استخدام الموارد من أجل توفير حاجات الناس. ويُعرف نظام الاقتصاد الإسلاميّ أيضاً بأنّه "نظام مُرتبط بالعقيدة والأخلاق الإسلاميّة، يحتوي على مجموعة من الإرشادات التي تسهم في التحكّم بالسلوك الاقتصاديّ؛ وتحديداً في مجالات الادّخار والإنفاق".

من التعريفات الأخرى لنظام الاقتصاد الإسلاميّ أنّه "مجموعة القواعد التي تعتمد على أصول العقيدة الإسلاميّة؛ وهي القرآن الكريم والسنة النبويّة الشريفة والاجتهاد الفقهيّ، وتهتمجمعيها في مُتابعة الأعمال الاقتصاديّة ضمن البيئة الاجتماعيّة".

كما يعرف الاقتصاد الاسلامي بأنه "مجموعة الأحكام والسياسات الشرعية التي يقوم عليها المال وتصرف الإنسان فِيهِ؛ الأحكام الشرعية، مجموعة الأحكام الشرعية التي جاءت في الكتاب والسنة من الحلال والحرام والمكروه والمستحب والمباح".

من خلال التعاريف السابقة إذًا النظام الاقتصادي في الإسلام هو: مجموعة الأحكام والسياسات الشرعية التي يقوم عليها المال، المال الذي له منفعة مقصودة مباحة، له قيمة مادية بين الناس، التي يقوم عليها المال وتصرف الإنسان فِيهِ؛ تصرف الإنسان في المال كإنفاقه أو بيعه، ونحو ذلك من

التصرفات المالية، هذا هو تعريف النظام الاقتصادي في الإسلام: "مجموعة الاحكام والسياسات الشرعية التي يقوم عليها المال وتصرف الإنسان فيه، في هذا المال".

3-4-1- أسس النظام الاقتصادية الاسلامي:

يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي بالاعتدال والتوازن في أمور الحياة كلها، فقد جاء لينظم ويرتب حياة الإنسان ويحقق الغاية من وجوده، ويوازن بين المصلحة الدينية والمصلحة الدنيوية، إذ انه لا يفرط في تمجيد المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، ولا يمجد الحرية المطلقة بل يقيدها وفق قواعد وضوابط معينة، كما انه يرتكز على وجود إيمان وعقيدة وإخلاص حقيقي لدى الأفراد. وتبعا لما سبق يمكن تحديد أهم أسس والمبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي وفق ما يلي:

- **الاعتماد على العقيدة الإسلاميّة:** إذ يعتمد النظام الاقتصادي الإسلامي في صياغة مبادئه وقوانينه و كافّة القواعد والتشريعات الخاصة به على الشريعة الإسلامية، كما ينبغي ان يكون المجتمع مسلم يؤمن بالله تعالى وأنه هو المتصرف والمدبر لشؤون الكون، ويلتزم بالأحكام الشرعية الواردة في الكتاب والسنة.

- **الملكية الاقتصادية المحدودة وليس مطلقة:** أي ان يكون حق الملكية قائم ما دام الانتفاع قائم، وإذا انتفى شرط الانتفاع يسقط حق الملكية، كما أن ملكية الإنسان هي ملكية استخلاف، وعلى الإنسان أن يعلم فضل الله تعالى عليه، حيث يقول عز وجل:

﴿ آمِنُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَأَنفَقُواْ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ سورة الحديدة الآية: 7 ، وعلى ذلك الأساس ينبغي ان يعلم ان تصرفه في ما يملك مقيد بأحكام وتعاليم الشرع الحكيم، كما ان طرق كسب الرزق محددة لا ينبغي للإنسان ان يتجاوز الحدود فيها، كتجنب الربا والسرقة والغش والرشوة وغيرها من الأمور المحرمة والمنهي عنها شرعا.

- **الحرية الاقتصادية المحدودة والمقيدة بالشرع:** بمعنى لا توجد في الإسلام حرية مطلقة في التصرف والكسب والعمل، بل هناك قيود وأحكام تضبط وتنظم تصرفات الناس وعلاقاتهم فيما بينهم أو بينهم وبين وسائل العمل والإنتاج، لا يسمح من خلالها للأفراد ان يتجاوزوا الحدود، بل حتى في الملكية لا يحق للفرد أن يتصرف إلا في الحدود التي رسمها الشرع مصداقا لقوله تعالى: **﴿ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾** سورة هودة الآية: 87. وهنا إشارة إلى أنه لا يحق للفرد التصرف في ملكيته إلا في حدود الشرع.

وهذا المنهج الحكيم الذي أقره الإسلام في ضبط وتجسيد حدود الحرية لهو الأمثل على الإطلاق (فلا يمكن لأحد أن يجد له بديلا)، فلما نراجع حقيقة المدارس والأنظمة الاقتصادية الوضعية على اختلاف أنواعها وأشكالها، نجدها لم تستطع تحقيق مبدأ الحرية رغم ادعائها ومناداتها بذلك، فبدلا من تحرير الإنسان كما زعم روادها أوقعته في عبودية من نوع آخر هي أشد من الأولى، فالدعوة إلى الحرية الفردية المطلقة وفتح المجال أمام الإنسان للعمل تحت دافع حب التملك والكسب المفرط، قد أوقع الإنسان تحت أسر عبودية المال والأشخاص، وبمعنى أوسع حب الذات والانشغال بتحقيق المصالح المادية والجسدية، ما أوقع الإنسان في فراغ روحي رهيب، بينما الإسلام سعى إلى تحقيق توازن دقيق بين الحاجات الروحية والجسدية من خلال توجيه وإرشاد الإنسان إلى آليات وطرق فعالة لذلك، لما يحيد عنها سيخرج حتما عن هامش الحرية الأمثل المحدد شرعا، والمتصفح لأحكام الشريعة الإسلامية الواردة في القران الحكيم والسنة النبوية الشريفة، يلمس حقيقة ان الإسلام كما حرص واكد على تحرير الإنسان من عبودية الأصنام والعباد باتجاه عبادة الخالق الواحد ذو الفضل على العالمين كخطوة أولى، أكد وحرص أيضا على تحريره من عبادة المال والمادة بصفة عامة، من خلال إضعاف الروابط النفسية للإنسان بالمال وحبه له، كما ورد في قوله تعالى: ﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾ سورة الكهف الآية: 46. وهذا توجيه للإنسان من أجل إضعاف ميله وحبه للمال وفي الوقت نفسه ترغيبه في الباقيات الصالحات، وما تشريع الله سبحانه وتعالى (وهو الرازق والخالق والمتصرف في شؤون العباد والجماد) للزكاة والصدقات والإحسان وغيرها من أعمال الخير، إلا تحقيقا لهذا الغرض، وإلا ما حاجة الله لأموال العباد فهي كلها من فضله، وانظر قوله تعالى: ﴿ لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ ۗ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ ﴾ سورة الحج الآية: 37. فهذه الآية تبين الحكمة من تشريع الأضحية بصفة خاصة والصدقات بشكل عام، فتشريع حكم الزكاة والصدقات وان كان له اثر اجتماعي واقتصادي عظيم في المجتمع، إلا أن اثره على نفس المتصدق أعظم، فإنها تعمل على تحرير الإنسان من أسر حب المال وتعلقه به، وتدريبه على تقوى الله عز وجل، وهذا لا يعني أن سعي الإنسان وراء الكسب منهي عنه على

- **مبدأ العدالة الاجتماعية:** لقد حرص الإسلام على تجسيد العدالة في جميع مجالات حياة الإنسان وعلاقاته المختلفة، وبالمقابل حرم كل أشكال الظلم والبغي والتعدي على حقوق الغير، وتحقيقا لهذا المبدأ الذي يعتبر مقصدا من مقاصد الشريعة الإسلامية، فقد وردت أحكام وقواعد من الناحية الاقتصادية، من بينها التقسيم والتوزيع العادل للثروة، كتلك الخاصة بأحكام الميراث، وتحديد الأرباح

والأسعار، وتحريم المضاربة والربا، وتلك التي توضح كيفية تحديد الزكاة وتوزيعها على مختلف فئات المجتمع، فالنظام الإسلامي يحارب الطبقية واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، كما ورد في نص الآية المذكورة سابقا (...حتى لا تكون دولة بين الْغنياء منكم،)... ولهذا رغب الإسلام في مختلف الآليات والطرق التي تكفل توزيع وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل، كالزكاة والصدقات والوقف وجميع مظاهر الإحسان للغير التعاون.

- **التوازن والاعتدال:** في الإنفاق والاستهلاك والتوازن بين الحقوق والواجبات وبين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، فعلى خلاف ما ينادي به مفكري النظام الرأسمالي من تمجيد للمصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة أتى الإسلام ليوازن بين المصلحتين فلا إفراط ولا تفريط.

- **أساس التوزيع العمل والحاجة:** حيث اقر الإسلام بأن المبدأ الأساسي في توزيع الثروة والدخل هو العمل، ولهذا حث ورغب كثيرا في العمل وإتقانه والأخذ بأسبابه، ونبذ الاتكال على الغير في طلب الرزق، حيث يقول عليه الصلاة والسلام: (الي ُ د العليا خير من اليد السفلى،) فاليد العليا هي المنفقة والتي تعمل وتجتهد، واليد السفلى هي التي تعتمد على غيرها في تلبية حاجاتها، كما أقر بالمبدأ الثاني وهو مكمل للأول والذي يتمثل في الحاجة، لأنه ليس دائما يستطيع الإنسان ان يضمن حاجاته بالعمل، ولهذا اقر آليات أخرى لتوزيع الدخل والتي تتمثل في الزكاة والصدقات والإحسان وغيرها.

- **الإخلاص والأخلاق في المعاملات:** أن تبنى المعاملات على عقيدة إسلامية صحيحة، أي الإخلاص لله تعالى، ونتيجة لذلك فان العمل النافع ليس بالضرورة هو الذي يحقق الربح، كما أن أي عمل اقتصادي أو اجتماعي يقترن بإخلاص النية لله عز وجل فهو عبادة حتى ولو كان بغرض إشباع حاجاته الخاصة.

والإقرار بأخلاق المعاملات والسلوكات الاقتصادية كمحاربة الغش والتطفيف في الميزان والسرقة والربا، مصداقا لقوله عليه الصلاة والسلام: (إنُا بعثت لْتمم مكارم الْخلاق)، وعلى هذا نجد الكثير من الآيات والأحاديث التي تضبط سلوكات وعلاقات الناس وفق قيم أخلاقية راقية ونذكر على سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى: ﴿**وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ (1) الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (2) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ(3)أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُم مَبْعُوثُونَ (4) لِيَوْمٍ عَظِيمٍ (5) يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ(6)**﴾ سورة المطففين الآية:1-6.

وفي الأخير يمكن القول أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعبر عن مجموع الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم السلوكات والعلاقات الاقتصادية بين الناس وتحدد نشاطاتهم بشكل عادل وفعال، والتي هي مستنبطة من مصادر التشريع الإسلامي والمتمثلة بشكل أساسي في القرآن والسنة النبوية واجتهادات

الصحابة والتابعين والفقهاء، ونتيجة لجهود الكثير من المفكرين والباحثين في هذا المجال فقد تم تحديد وصياغة أسس ومبادئ هذا النظام الاقتصادي، مجسدا بذلك الأحكام والتعليمات الشرعية الإسلامية في جوانبها الاقتصادية.

المحاضرة التاسعة:

المشكلات الاقتصادية الكبرى

1- التضخم:

1-1- تعريف التضخم

لقد اختلف الاقتصاديين في إعطاء تعريف واحد للتضخم باختلاف الزوايا التي ينظر إليه منها، فالبعض يركز على تعريفه لهذا المصطلح على الأسباب المنشأة للتضخم، بينما يركز البعض الآخر على الآثار المترتبة عليه، ومن ثم كثرت التعريفات وتباينت بحسب الزاوية المنظور منها عند التعريف.

يعرف التضخم بأنه ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، ويصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلا من الضرائب.

كما يعرف على أنه الزيادة المستمرة والمتواصلة في المستوى العام للأسعار بشكل يؤثر على القدرة الشرائية للنقود وتنافسية الاقتصاد.

ويمكن القول بأنه زيادة النقود أو وسائل الدفع الأخرى على حاجات المعاملات، ويرجع التضخم في جوهره اضطرابات قوى الإنتاج، وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة.

ويقصد به أيضا ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، إلا أن ليس كل ارتفاع في الأسعار هو تضخم، فقد يحصل ارتفاع في سعر سلعة معينة أو مجموعة من السلع لأسباب تسويقية أو إنتاجية، أو تكون لأسباب موسمية كارتفاع الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية في مواسم الأعياد، مثل هذه التغيرات لا تعتبر تضخما لأن مفهوم التضخم يتصف بالاستمرارية والشمول.

وعرفه كينز على أنه "الزيادة في حجم الطلب الكلي تجاه العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الإنفاق النقدي الكلي مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار".

كما يعرف التضخم على أنه ظاهرة تعبر عن حدوث اختلال في الاقتصاد يترجم عموما في الارتفاع المستمر للأسعار وتدهور العملة وذلك كله نتاج عدم التوازن بين العرض والطلب وارتفاع تكاليف الإنتاج، إضافة إلى زيادة الكمية المعروضة من النقود المتداولة.

1-2- أسباب التضخم:

هناك عدة أسباب يمكن الأخذ بها عند محاولة تفسير التضخم، ويتم ذكر البعض منها وفق الآتي:

1.2.1. زيادة الطلب الكلي:

إن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار، ويحدث التضخم عندما يزيد الطلب الكلي بسرعة أكبر من العرض الكلي لأن هذا الأخير مقيد بعوامل الإنتاج مثل معدلات التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي، حيث ينصرف الطلب إلى الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار.

لهذا فإن التضخم يبدأ عندما تؤدي زيادة الاستثمار أو زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الدخل النقدي المتاح، ومن ثم زيادة الطلب على المتاح من السلع والخدمات والذي لم يتزايد بمقدار الزيادة في حجم الدخل أو الطلب النقدي، وهذا الحال يتحقق عندما يكون الاقتصاد قد بلغ مستوى التشغيل الكامل لموارده الاقتصادية، ليرتفع بذلك المستوى العام للأسعار وكذلك أسعار عناصر الإنتاج.

2.2.1.انخفاض العرض الكلي:

إن النظريات التي تركز على جانب الطلب الكلي لم تكف لتفسير ظاهرة التضخم تفسيرا كاملا، لذلك فقد رافق تطورها تطورا مماثلا في نظرية العرض، حيث أن هذا الأخير من شأنه أن يحدث ضغوطا تضخمية، ويعود هذا الانخفاض في جانب العرض حسب أنصار هذه النظرية من جراء التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ومن تقييد حرية الأفراد والمشروعات، ويركزون على أهمية زيادة الاستهلاك والإنتاج والإنتاجية، وما يتطلبه ذلك من حواجز ومناخ، ومن بين هذه الحوافز والإجراءات تلك التي تؤثر في طريقة توزيع مداخيل الأفراد فيما بين الاستهلاك الجاري والادخار وتحديدا تخفيض معدل الضريبة، إذ يعتقد اقتصاديو جانب العرض ان الحوافز تؤدي إلى الحصول على عوائد من العمل والادخار والاستثمار، ويرى أنصار هذه النظرية بضرورة إتباع سياسة توسعية، حيث أنه من شأن الائتمان الميسر ذي الكلفة المنخفضة أن يؤدي إلى زيادة الحوافز الدافعة لزيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الخاص، وبالتالي زيادة العرض على النحو الذي يكبح من جماح التضخم.

إذ يرجع أصحاب هذا التوجه التضخم لعدم المرونة في الجهاز الإنتاجي والذي يعود غلى نقص رأس المال العيني المستخدم عند التشغيل الكامل، مما يباعد بين النقد المتداول وبين المعروض من السلع والخدمات والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقض وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود الخلل التوازني في الأسواق المحلية الذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي.

كما كزوا على عدم تدخل الدولة في سوق العمل عن طريق، وضع حد أدنى للأجور والتقليل من المبالغ التي تنفقها الحكومة كتعويضات للعاملين.

3.2.1. زيادة تكاليف الإنتاج:

يحدث التضخم أحيانا نتيجة للزيادة في تكاليف الإنتاج خاصة ما يتعلق منها بأجور العمال، مما يترتب عليها انخفاض أرباح رجال الأعمال، فيحددون معدلات أبراح مرتفعة لا يمكن التنازل عنها، وعندما يلجأ العمال من خلال النقابات العمالية إلى تحديد الأجور عند مستوى لا يمكن التنازل عنه عندها يلجأ المنتجون إلى زيادة الأسعار لتعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج والحفاظ على نسبة الربح.

ومن بين أسباب ارتفاع تكاليف الإنتاج إضافة إلى زيادة الأجور ن>كر ما يلي:

- ارتفاع أسعار الواردات، حيث أنه إذا كانتالسلع والخدمات المستوردة من الخارج داخلة في عملية الإنتاج فإن تكلفة الإنتاج تزيد، وبالتالي ينخفض العرض محليا، وهذا يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

- ارتفاع أسعار الفائدة، حيث يعد سعر الفائدة عن الأموال المقترضة أحد عناصر تكاليف الإنتاج.

- ارتفاع أسعار السلع والمواد الولية التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لسلع معينة وبالتالي ارتفاع أسعارها.

4.2.1.الاختلالات الهيكلية:

يرى كثير من الاقتصاديين إن القوى التضخمية في الدول النامية هي نتيجة الاختلال الهيكلي في بنائها الاقتصادي، مما يستوجب البحث والكشف عن مثل هذه الاختلالات ومحاولة معالجتها بطريقة مناسبة، لأن مشكلة التضخمية يمكن أن تنشأ هذه الدول حتى في ظل عدم تزايد الطلب الكلي، لأن الأسباب الرئيسية ترجع إلى اختلالات فعلية حقيقية في هيكل الاقتصاد الوطني وبكيفية توزيع الموارد الاقتصادية واستغلالها، ومن بين أهم هذه الاختلالات:

- انخفاض مرونة عرض المنتجات الزراعية وخاصة الغذائية منها حيث إن الطلب على المنتجات الغذائية ينمو بمعدلات تفوق معدلات إنتاجها، مما يترتب عليه ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وزيادة حدة الضغوط التضخمية.

- طبيعة عملية التنمية التي تركز في مراحلها الأولى على مشاريع البنية الأساسية التي لا تسهم في زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، ويترتب عليها زيادة الدخول والإنفاق بشكل يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وزيادة مستويات الأسعار معه في ظل محدودية العرض.

- الاختناقات في سوق العمل ويكون السبب فيه مبالغة فئات العمال والحرفيين والمهنيين في المطالبة برفع أجورهم بمعدلات تفوق معدلات إنتاجيتهم.

1-3- أنواع التضخم

هناك العديد من معايير تصيف التضخم نختلف باختلاف النظريات المفسرة له والآثار المترتبة عليه، وعلى الرغم من أن هذه المعايير قد أفضت إلى أنواع مختلفة إلا أنه من الصعب الفصل بين هذه الأنواع في أحيان كثيرة لأنها مترابطة ومتشابكة إلى حد قد يتضمن احد أنواع التضخم أنواعا أخرى، هذا فضلا عن ان هناك سمة مشتركة تجمع بين جميع الأنواع المختلفة للتضخم تتمثل في عجز النقود في أداء وظائفها أداء كاملا، ومن هنا فقد اعتمدنا المعايير التالية للتميز بين أنواع التضخم المختلفة ويتمثل أهمها فيما يلي:

1.3.1. معيار التحكم أو الرقابة الحكومية في جهاز الأثمان:

تعتبر الأجهزة الحكومية من خلال سياساتها وإجراءاتها التشريعية عاملا هاما في تحديد بعض الاتجاهات العامة للأسعار، والتأثير فيها، ومن خلال تدخل الدولة يمكن ان نذكر النوعين التاليين:

أ. التضخم المكبوت (المقيد): يحد عندما تتدخل الدولة بقوة القانون و>لك بوضعها تدابير وإجراءات صارمة، والقيود التي تمنع من مواصلة ارتفاع الأسعار مثلا سياسة التعبير الإجباري، وذلك عن طريق نظام توزيع بعض السلع بالبطاقات والتراخيص الحكومية، وذلك ان الدولة تقوم بالسماح للعوامل الاقتصادية بالعمل بحرية من خلال سيطرتها على الأسعار رغم ارتفاع المداخيل النقدية، ولكن لا تجد المنفذ الكافي لإنفاقها وبالتالي لا تسمح له بالظهور.

ومن هنا فإن التضخم المكبوت يكون نتيجة لسياسة تهدف إلى منع الظروف القائمة للتضخم من التعبير عن نفسها وإن هذا التضخم يظهر بشكل سريع بزوال تلك السياسة نتيجة لتلك الظروف والاختلافات الموجودة في الاقتصاد المعني.

ب. التضخم الظاهر (الصريح): وهو عكس التضخم المكبوت إذ يسمح للقوى التضخمية بممارسة ضغوطها على الأسعار فترتفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات، أو زيادة تكاليف الإنتاج، أو زيادة الكتلة النقدية، كل هذا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات بالسلبية مما يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة التضخمية والتسارع في تراكمها.

2.3.1. معيار مدى حدة الضغط التضخمي

يمكن تقسيم التضخم وفق هذا المعيار إلى:

أ. التضخم الزاحف (المتسلق): وهو حركة تصاعدية للأسعار ترفع فيه بمعدلات أقل من مستوى ارتفاعها في حالة التضخم الجامح، حيث يحدث هذا النوع من خلال فترة يكون فيها الطلب الكلي

معتدلا، إضافة إلى ذلك فإن الزيادة في الأسعار تكون غير معجلة في الفترة القصيرة، حيث يستمر ارتفاع الأسعار لفترة طويلة نسبيا.

وينظر بعض الاقتصاديين إلى هذا النوع من التضخم بأنه ليس ضارا بالاقتصاد الوطني بل يعدونه من أكثر الأنواع التضخمية حدوثا في الحياة الاقتصادية بالنسبة للكثير من البلدان، في حين أن هناك بعض الاقتصاديين يعدونه خطيرا أو يجب القضاء عليه قبل ان يتحول إلى تضخم جامح.

ب. التضخم الجامح (السريع): ويتمثل في الزيادة الكبيرة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور وتصاحبها زيادة في تكاليف الإنتاج وتنخفض ربحية وإنتاجية المقاولين ورجال الأعمال مما يحتم زيادة كبيرة في الأسعار وهذا ما يصب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبثية للتضخم "اللولب المرذول" viciouscircle of inflation.

هذا النوع من التضخم قد يهدد بانهيار النظام النقدي، نظرا لأن النقد يفقد وظائفه الأساسية، كما حصل في كل من ألمانيا بين عامي 1921 و1923، وفي هنغاريا عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية، وقد يتجاوز الارتفاع في المستوى الأسعار 50% في السهر الواحد، أو أكثر من 100% خلال العام.

3.3.1. معيار درجة شمول التضخم:

يرى كينز أن هناك نوعين من التضخم:

أ. التضخم الفعلي: يقصد بالتضخم الفعلي هو التضخم الذي يبلغ فيه الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل وعليه ان أي زيادة في الطلب تتبعها زيادة العرض عندها يكون منحنى العرض الكلي عديم المرونة نهائيا فترتفع الأسعار، وهذا النوع من التضخم يتجسد لدى كينز في مفهوم الفجوة التضخمية حيث يؤكد كينز إمكانية علاج هذا التضخم من خلال تخفيض الإنفاق ورفع أسعار الضرائب وفرض ضرائب جديدة وغير ذلك من إجراءات تخفيض الطلب.

ب. التضخم الجزئي: وينشأ من ارتفاع الأسعار قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل وسببه اختناقات في مفاصل العملية الإنتاجية، إذ تؤدي زيادة الإنفاق إلى زيادة الدخول ومن ثم يزداد الطلب ويتوقف على العرض، الأمر الذي يدفع أصحاب العمال إلى محاولة زيادة الإنتاج المقترن برفع الأجور والمدخلات وتحصل قفزة في الأسعار تصل إلى أعلى حد لها (في ظل هذا الفرض) كلما اقتربت من التشغيل الكامل.

4.3.1. معيار مدى تأثير العوامل الخارجية:

أ. التضخم المستورد: يقصد بالتضخم المستورد مدى تأثير ارتفاع الأسعار الدولية على المستوى العام والأسعار المحلية، حيث من المؤكد ان ارتفع أسعار الواردات تؤدي غلى ارتفاع معدل التضخم في حال كانت أسعار السلع المتوردة لا تحظى بأي دعم من قبل الحكومة، ويرى بعض الباحثين ان التضخم المستورد، وصدمات التجارة الخارجية المتعددة هي المحركات الرئيسية للتضخم في الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.

ب. التضخم المصدر: يحدث بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية من الدولارات والذي ينتج بسبب ما يعرف بـ "قاعدة الدفع بالدولار"، ويظهر هذا النوع من التضخم بصورة واضحة في حالة الولايات المتحدة الأمريكية التي تصدر التضخم إلى كل دول العالم من خلال الدولار الأمريكي المستخدم كعملة عالمية، إذ تقوم الدولاراتالأمريكية بمغادرة اقتصادها الوطني غلى دول العالم المختلفة طلبا للبضائع، وتبقى خارج الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تكون قد قامت بإنعاش اقتصادها، لذلك تقوم الولايات المتحدة بإصدارات نقدية جديدة تطرح مجددا في السوق الأمريكية والعالمية فيما بعد، وتؤثر أيضا على كميات النقد المصدرة في الدول المتلقية للدولار، كون الدولار يستخدم كاحتياطي نقدي في معظم دول العالم.

2.3.1. معيار تعدد القطاعات الاقتصادية:

حسب هذا المعيار يمكن تمييز عدة أنواع من الاتجاهات التضخمية وهذا حسب تعدد القطاعات الاقتصادية وبالنسبة لسوق السلع يمكن التمييز بين نوعين من التضخم هما:

أ. التضخم السلعي: هذا التضخم يحدث في مجال وقطاع السلع الاستهلاكية والذي من حلاله يدفع بالمنتجين إلى خلق زيادة في الإنتاج للمحافظة على مستويات معيشتهم وعلى معدلات أرباحهم.

ب. التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، مما يترتب عنه أرباح قدرية في كل من قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

1-4- سياسات معالجة التضخم

يمكن علاج التضخم إما بواسطة السياسة المالية بأدواتها المختلفة، وعن طريق السياسة النقدية وأدواتها، ويمكننا إيجاز هذه الإجراءات كالآتي:

1. السياسة النقدية وأدواتها:

تعرف السياسة النقدية بأنها تلك السياسة ذات علاقة بالنقود والجهاز المصرفي والتي تؤثر على عرض النقود إما بزيادة حجمها أو الإقلال منها، والسياسة النقدية المضادة للتضخم هي التي تقوم على تقليص كمية النقود بانكماش في الإئتمان المصرفي بواسطة الأدوات الآتية:

- **سعر أو معدل الفائدة:**

هو السعر الذي تتعامل فيه البنوك التجارية مع الأفراد أي هو ما يحصل عليه الأفراد مقابل مدخراتهم لدى البنوك التجارية. تلتزم البنوك التجارية بالحد الأعلى لنسبة الفائدة التي يحدده البنك المركزي وهو الوحيد الذي له الصلاحية في تغير هذا السعر في حالة التضخم، حيث يتم امتصاص الكتلة الزائدة من السيولة عن طريق أسعار الفائدة على الودائع لأفراد أو مؤسسات الإيداع أموالهم".

- **سعر أو معدل الخصم:**

يقصد بسعر الخصم، سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم ما يعني رفع سعر الفائدة للقروض التي يعطيها للبنوك التجارية مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد، فتقل رغبة الأفراد على الاقتراض فيقل الطلب على النقود مما يؤدي إلى معالجة التضخم في الاقتصاد.

- **سياسة الاحتياطي الإلزامي:**

يقوم البنك المركزي بفرض نسبة معينة تلتزم بها البنوك التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل الودائع لديها، ويسمى: الاحتياطي القانوني أو الإلزامي، بحيث يلتزم كل بنك بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون أن يحصل منها على أية فوائد، ففي ظاهرة التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي فتقل عندئذ قدرة البنوك التجارية على خلق النقود عن طريق تقديم القروض، وبالتالي يقل حجم النقد في الاقتصاد الأمر الذي يساعد على مكافحة التضخم.

- **عمليات السوق المفتوحة:**

يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسة التأثير على عرض النقود، بحيث يدخل السوق المالي لبيع ما لديه من سندات حكومية، ويتلقي مقابلها نقوداً ورقية يتقلص من خلالها حجم النقود الزائدة في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى رفع القوة الشرائية للنقود مرة أخرى بسبب انخفاض عرضها في السوق وبالتالي التخفيف من حدة التضخم.

2. السياسة المالية وأدواتها:

يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للأدوات العامة للدولة وتحديد أهمية هذه المصادر من جهة وتحديد الكيفية التي تستخدم بها من جهة أخرى لتمويل الإتفاق العام، بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لدولة، وأهم ما تتبعه الحكومة السياسات الآتية لمعالجة التضخم:

- تتوسع الحكومة في تحصيل الضرائب التقليص النقود في أيدي أفراد المجتمع
- تخفض الحكومة من إنفاقها العام لتقليص الطلب
- تتوسع الحكومة في الاقتراض العام الداخلي من المجتمع كي تخفض من كمية النقود ودرجة السيولة والطلب على السلع والخدمات
- تؤجل الحكومة سداد القروض العامة الداخلية في أوقات التضخم.
- سياسة الحد من استيراد السلع الكمالية، بحيث تقوم الدولة برفع التعرفة الجمركية على استيراد هذه السلع وأحياناً تقوم بمنع استيراد هذه السلع تحالياً.
- سياسة تشجيع الإدخار الموجه نحو الاستثمار، بهدف تقليص حجم الإنفاق العام ومحاولة توجيه المدخرات نحو الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي أي العرض الكلي.

3. الرقابة المباشرة:

تشمل بعض الإجراءات منها:

- التسعير: وضع حد أقصى أو أدنى للأسعار.
- استخدام البطاقات في توزيع السلع الضرورية.
- التشجيع على إنتاج السلع الضرورية.
- تخفيض القيود على الواردات لزيادة عرض السلع.
- رقابة الأجور ودراسة الأوضاع بدقة قبل زيادتها.

2- البطالة:

2-1- تعريف البطالة:

لقد طرح باحثي علم الاقتصاد العديد من التعريفات لظاهرة البطالة، منأهمها:

- تعرف البطالة بأنها: الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو امثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي الى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان من المفترض الوصول إليه.

- تعرف منظمة العمل الدولية المتعطلين عن العمل بأنهم الأشخاص الذين هم في سن العمل القادرون عليه الباحثون عليه، ويقبلونه عند الأجر السائد، لكنهم لا يجدونه.

2-2- :قياس البطالة:

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة فيرسم السياسات الاقتصادية وتقيم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة لعدد العاطلين عن العمل الى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية:

معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل/ الفئة الناشطة * 100

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في من العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوايعملون أو لا يعملون، إذا:

الفئة النشطة = العاملون + العاطلون

ويقصد بالعاملين كل من يشتغل عملا بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة.

أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدونفرص عمل متاحة لهم.

أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:

- الأفراد دون سن معينة وهم الأفراد الذين دون من العمل القانوني
- الأفراد فوق سن معينة وهي سن التقاعد أو المعاش.
- الفئات غير القادرة على العمل كالمرضى والعجزة وطلبة المدارس.

3-2- أنواع البطالة:

تأخذ البطالة أشكالاً متعددة طبقاً لمسبباتها، غير أنه يمكن التمييز بين الأنواع الآتية:

1. البطالة الصريحة (المطلقة): تعنى وجود أفراد ينتمون إلى قوة العمل ولكنهم متعطلون وعاجزون عن الحصول على أية فرصة عمل برغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه.

2. البطالة الدورية: تحدث حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل، فإذا ما دخل الاقتصاد إلى دائرة الانكماش تحدث البطالة، وهذه الدورات يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية.

3. البطالة الاحتكاكية (الجزئية): بطالة تحدث بسبب الحراك المهني، وتنشأ نتيجة نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، أو لدى أصحاب الأعمال الذين توفر لديهم فرص العمل وتسمى البطالة خلال الفترة التي يتم البحث فيها عن العمل بطالة إحتكاكية.

4. البطالة الهيكلية (التقنية): تنجم عن الخلل الهيكلي المجموعة السياسات الاقتصادية المطبقة في مجالات الاستثمار من ناحية، وسياسات التشغيل من ناحية أخرى، وتنشأ أحياناً من إلغاء الوظائف يسبب تغير المهارات المطلوبة مثلما يحدث في حالة تدهور مستمر في صناعة ما أو التعديل الجغرافي للهيكل الوظيفي الصناعة ما.

ونتيجة للتطور التكنولوجي والتقدم العلمي، فإن استخدام التكنولوجيا الحديثة أمر ضروري للإنتاج كماً وكيفاً، وهذا ما يتطلب يد عاملة متخصصة، الشيء الذي يجبر أرباب العمل والمؤسسات على الاستغناء عن اليد العاملةالبسيطة وتعويضها بأخرى مؤهلة وبعدد أقل من تلك المسرحة.

5. البطالة الموسمية (العرضية): تحدث خلال موسم معين أو بعد انتهاء عمل عرضي معين مثلما يحدث في مجال القطن أو في أعمال الشحن والتفريغ في الموانئ، فهذه الأعمال الموسمية تدر دخلاً على صاحبها لكنهذا الدخل منقطع، إذ ينقطع بالقطاع العمل أي بانتهاء الموسم.

6. البطالة المقنعة:تتمثل في عمالة فائضة في مكان عمل تتدنى إنتاجيتها إلى الصفر ويساعد الاستغناء عنها على تحسين ظروف العمل وانتاجيته.

7. البطالة الاجبارية: تتواجد فيه افراد يرغبون في العمل بالأجر السائد ولا يجدون فرص عمل.

8. البطالة الإختيارية: حيث يرغب الأفراد في ترك وظائفهم الحالية للتفرغ لأجل البحث عن فرص عمل أفضل ذات دخول أعلى وأكثر ملائمة للقدرات وطموحات.

2-4- أسباب البطالة:

هناك أسباب كثيرة للبطالة، توجز أسباب إجمالاً أدت إلى انتشار البطالة هي:

- زيادة الكثافة السكانية.
- عدم التنسيق بين قنوات التعليم والجهات المسؤولة عنها وما يحتاجه سوق العمل.
- الخصخصة في جوانبها السلبية.
- تضخم التكاليف اللازمة لتعديل الأوضاع وتحويل المسار من صناعة إلى أخرى.
- تخلى الدولة عن سياسة التعيين الخريجي الجامعات والتكوين المهني.
- قلة بناء المصانع ودخول في مشاريع استثمارية إنتاجية.
- إغراق السوق المحلي بالبضائع المستوردة وبسعر أقل من المنتج المحلي.

2-5- آثار البطالة ووسائل معالجتها:

1.آثار البطالة:

تنجم عن البطالة آثار اقتصادية واجتماعية عديدة أهمها:

- توقف جزء من الموارد البشرية عن الإنتاج أي تعطلها.
- نخفاض في مستوى الدخل الشخص مما يؤدي إلى تدنى المستوى المعيشي وانتشار الفقرة.
- انخفاض في الإتفاق الاستهلاكي مما يقلل من حجم الطلب الكلي الذي بدوره يسبب الركود.
- إنخفاض الإدخار مما يؤدي إلى تخفيض حجم الانفاق الاستثماري.
- شعور لدى المتعطل عن العمل بالخفاض التقدير الشخصي له في المجتمع.
- ارتفاع في معدلات الاعراف وبالتالي زيادة الجرائم بأنواعها في المجتمع.

2. معالجة البطالة:

السياسات المتبعة في علاج البطالة قد تصلح في مجتمع ولا تصلح في آخر، إلا أنه عادة ما توجد العواملالتالية من أجل الحد من البطالة:

- توفير رأس المال اللازم القيام المشاريع وتدعيم الاستثمارات وزيادة حجمها، والذي يعني بالضرورة زيادة.
- الطلب على العمال مما يعني تقليص البطالة.
- توفير الأيدي العاملة الفنية والمدربة من خلال بعض السياسات التعليمية والتدريبية والتنظيمية.
- تقديم الإعانات للعاطلين عن العمل وبالتالي الحد من إنتشار البطالة
- وضع ورسم الخطط العلاجية والوقائية التي تحد من مشكلة البطالة
- إعادة صياغة قانون العمل بما يتلائم مع الضروريات والمستجدات كالحد من العمالة الوافدة ورفع الأجور، وتنظيم من التقاعد، وخفض ساعات العمل...إلخ.

2-6- العلاقة بين البطالة والتضخم

من خلال الدراسات الاقتصادية المختلفة تم التوصل إلى وجود علاقة بين التضخم والبطالة، ومن تلك الدراسات، الدراسة التي قام بها الاقتصادي الإنكليزي فيليبس الذي وجد من خلال دراسته أن الأجور ترتفع بشكل ملموس عند انخفاض معدلات البطالة، وإنها تنخفض بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم والبطالة، تلك العلاقة التي يمكن توضيحها بالرسم البياني الآتي:

الشكل: منحنى فيليبس

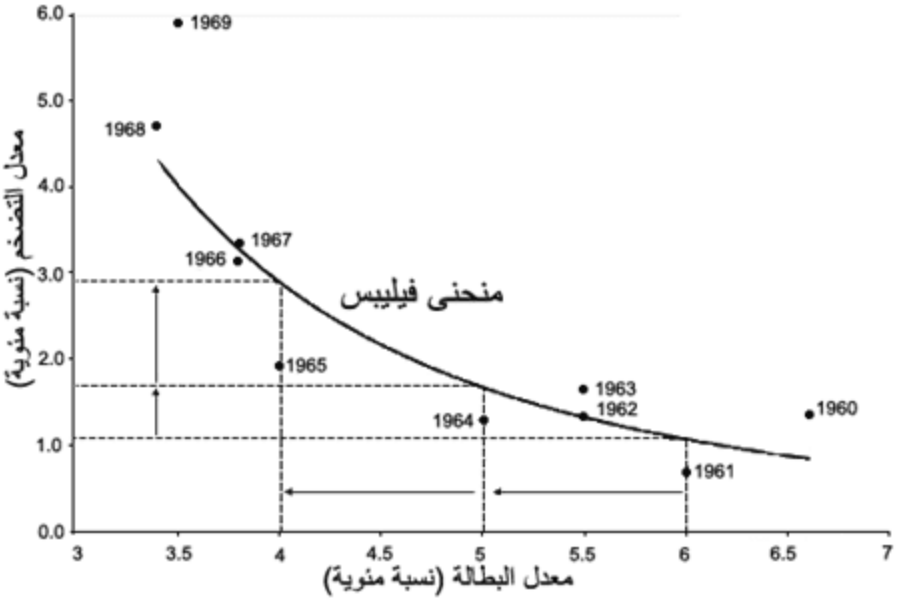

المصدر: محمد طاقة واخرون، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص317.

لكن هذه العلاقة ليست ثابتة على إطلاقها فقد تتزامن مظاهر التضخم والبطالة، بحيث يكون هناك معدلات البطالة كبيرة ومعدلات التضخم كبيرة وتسمى تلك الحالة بالتضخم الركودي عندما تصاحب ارتفاع الاسعار مع وجود بطالة.

قائمة المراجع

1. محمود حسين الوادي، ابراهيم محمد خريس، نضال علي عباس، مبادئ علم الإقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

2. كامل علاوي، حسن لطيف، مبادئ علم الإقتصاد ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

3. ضرار العتيبي ، محمود الوادي وأخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

4. إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005 ،

5. عبد الرحيم الشافعي، المدخل لدراسة الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط،1 ،الأردن، 2009.

6. سكينة بن حمود ، مدخل لعلم الاقتصاد ، دار المحمدية العامة ، الجزائر، 2009.

7. عبد الغفور ابراهيم احمد ، "مبادئ الاقتصاد و المالية العامة " ، دار زهران للنشر و التوزيع ، ط ، 1عمان ، الاردن ،2012 .

8. مجيد خليل حسين ، عبد الغفور ابراهيم احمد ، " مبادئ علم الاقتصاد " ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن، 2012.

9. زينب حسين عوض الله وسوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007.

10. خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2013.

11. بسام أبو خضير وآخرون، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2016.

12. سامي السيد، مبادئ الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2018.

13. بول ساموبلسون، ويليام نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله و أسامة الدباغ، دار الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

14. زياد محمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار البداية، الأردن،2010 .

15. نوري نظام محمد، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

16. السيد محمد احمد السيرتي، أسس علم الاقتصاد، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014.

17. طارق عبد الفتاح الشريعي، مبادئ علم الاقتصاد، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.

18. عبد الحق الطير، مدخل إلى علم الاقتصاد، مشروع كتاب بيداغوجي للطلبة سنة أولى جذع مشترك علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي ، الجزائر، 2023.

19. شريف بوقصبة، مدخل إلى علم الاقتصاد، مطبوعة بيداغوجية للطلبة سنة أولى جذع مشترك علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي ، الجزائر، 2023/2022.

20. يعقوب مروة، مدخل إلى علم الاقتصاد، مطبوعة دروس للطلبة سنة أولى جذع مشترك علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة مستغانم، الجزائر، 2022/ 2023.

21. سليمان كعوان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، مطبوعة دروس للطلبة سنة أولى جذع مشترك علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سكيكدة، الجزائر، 2017/2016.

22. بوجنان توفيق، محاضرات في مدخل علم الاقتصاد، مطبوعة علمية موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بمغنية ، الجزائر،2023/2022.

23. عبد الحق رايس، محاضرات في مقياس مدخل علم الاقتصاد، مطبوعة مقدمة لطلبة سنة أولى جذع مشترك علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، الجزائر، 2022/2021.

24. عبد الله قلش، مدخل للاقتصاد، مطبوعة مقدمة لطلبة سنة أولى جذع مشترك علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2021/2020.

25. موسوعة أرقام، مدخل إلى علم الاقتصاد، الاطلاع على الموقع:
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/501770
https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9_%D8%B3%D8%B9%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9
https://mawdoo3.com/%D8%A8%D8%AD%D8%AB_%D8%B9%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%87%D9%84%D8%A7%D9%83_%D9%81%D9%8A_%D8%B9%D9%84%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF

.26
https://www.google.com/search?q=%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A9&sca_esv=c3bca9fe015699a6&biw=1366&bih=523&ei=ydO5aPucK_LX7M8Pu4-mQQ&ved=0ahUKEwi7pYL_17-PAxXyK_sDHbuHKQgQ4dUDCBA&uact=5&oq=%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A9&gs_lp=Egxnd3Mtd2l6LXNlcnAiMtin2YTYo9mG2LjZhdipINin2YTYp9mC2KrYtdin2K_ZitipINin2YTYrdiv2YrYq9ipMgUQIRigAUilcVC3IFijY3ACeAGQAQCYAc0CoAHwLaoBCDAuNi4xOC4yuAEDyAEA-AEBmAIcoAKPNMICChAAGLADGNYEGEfCAgoQABiABBhDGIoFwgIIEAAYgAQYsQPCAg4QABiABBixAxiDARiKBcICBRAAGIAEwgILEAAYgAQYsQMYgwHCAgQQABgDwgILEC4YgAQYsQMY1ALCAgsQLhiABBixAxi

DAcICCxAAGIAEGLEDGIoFwgIHEAAYqQYYHsICBhAAGBYYHsICCBAAGIAEGKIEwgIFEAAY7wWYAwCIBgGQBgiSBwgyLjQuMTkuM6AHqJUBsgcIMC40LjE5LjO4B8czwgcKMi00LjEuMjIuMcgHzAU&sclient=gws-wiz-serp

27. أحمد محمد عاشور، النظام الاشتراكي: مفهومه وأسسه وعيوبه، الاطلاع على الموقع:
https://www.alukah.net/culture/0/105598/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%D9%87-%D9%88%D8%A3%D8%B3%D8%B3%D9%87-/%D9%88%D8%B9%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%87

28. https://www.google.com/search?q=%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%A9+%D9%88%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1++%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85+%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A&sca_esv=53569ca3ec5332b8&sxsrf=AE3TifNZmoXduI2ND4WIGH2Li9xUJRGHbA%3A1757663284434&ei=NNDDaMueGorui-gPkOmCmAc&ved=0ahUKEwjLiND93dKPAxUK9wIHHZC0AHMQ4dUDCBA&uact=5&oq=%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%A9+%D9%88%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1++%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85+%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A&gs_lp=Egxnd3Mtd2l6LXNlcnAiNNmG2LTYo9ipINmI2KrYt9mI2LEgINin2YTZhti42KfZhSDYp9mE2LHYo9iz2YXYp9mE2YoyCBAAGKIEGIkFMggQABiiBBiJBTIIEAAYgAQYogQyBRAAGO8FSLpVUJIPWPxNcAF4AZABAJgBnwGgAcwLqgEEMC4xMbgBA8gBAPgBAZgCDKACzw3CAgoQABiwAxjWBBhHwgINEAAYgAQYsAMYQxiKBcICBhAAGAcYHsICCBAAGAUYBxgewgIGEAAYBRgewgIKEAAYgAQYQxiKBcICBBAAGB6YAwCIBgGQBgqSBwQxLjExoAevJ7IHBDAuMTG4B6MNwgcFMy04LjTIB-EB&sclient=gws-wiz-serp

29. أحمد محمد عاشور، النظام الاشتراكي: مفهومه وأسسه وعيوبه، الاطلاع على الموقع:
https://www.alukah.net/culture/0/105878/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%83%D9%8A-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%D9%87-%D9%88%D8%A3%D8%B3%D8%B3%D9%87-/%D9%88%D8%B9%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%87

30. محمد فيضي، تعريف بالنظام الاقتصاد الاسلامي، الاطلاع على الموقع:
https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A